وضع الشباب
في الدول الأعضاء
في منظمة التعاون الإسلامي

2020

تعزيز المشاركة الاقتصادية للشباب

ICYF
ISLAMIC COOPERATION YOUTH FORUM

SESRIC

وضع الشباب في الدول الأعضاء
في منظمة التعاون الإسلامي 2020

تعزيز المشاركة الاقتصادية للشباب

ICYF
ISLAMIC COOPERATION YOUTH FORUM
منتدى التعاون الإسلامي للشباب
FORUM DE LA JEUNESSE DE LA COOPÉRATION ISLAMIQUE

SESRIC

© مارس 2020 | مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (سيسرك)

Kudüs Cad. No: 9, Diplomatik Site, 06450 Oran, Ankara –Turkey

الهاتف: 6172 468–312–90+

الموقع الإلكتروني: www.sesric.org

الإيميل: pubs@sesric.org

تخضع المادة المقدمة في هذه الطبعة لقانون حقوق الطبع والنشر. يعطي المؤلفون الإذن بعرض ونسخ وتحميل وطباعة المواد المعروضة على أن لا يتم إعادة استخدامها، في أي ظرف كان، لأغراض تجارية. للحصول على الإذن لإعادة إنتاج أو طبع أي جزء من هذا المنشور، يرجى إرسال طلب يشمل جميع المعلومات لدائرة النشر بسيسرك.

توجه جميع الاستفسارات بشأن الحقوق والتراخيص إلى دائرة النشر بسيسرك على العنوان المذكور أعلاه.

وتقع مسؤولية المحتوى والآراء والتأويلات والشروط الواردة في هذا العمل حصرا على عاتق المؤلفين ولا يمكن بأي حال من الأحوال اعتبار سيسرك أو دوله الأعضاء أو شركائه أو منظمة التعاون الإسلامي جهات مسؤولة عنها.

الرقم الدولي المعياري للكتاب: 978-975-6427-98-9

تمت ترجمة هذا التقرير من الإنجليزية من قبل فريق وحدة الترجمة العربية والمكون من إحسان الخليع ومحمد أمين عزاوي، دائرة النشر، سيسرك.

تم تصميم الغلاف من قبل سفاش بهليفان، دائرة النشر، سيسرك.

لمزيد من المعلومات، يرجى التواصل مع دائرة الأبحاث عبر البريد الإلكتروني: research@sesric.org

المحتويات

المختصرات vi

تمهيد viii

توطئة xii

شكر وتقدير xiv

ملخص **1**

الفصل الأول - مقدمة **7**

الفصل الثاني - التعليم وتنمية المهارات **8**

1.2 اتجاهات تعليم الشباب 8

1.1.2 معدل إلمام الشباب بالقراءة والكتابة 8

2.1.2 المشاركة في التعليم 10

2.2 الموارد التعليمية، وظروف التدريس ونتائج التعلم 12

1.2.2 النفقات الحكومية على التعليم 12

2.2.2 نسبة عدد الطلاب إلى عدد المدرسين 14

3.2.2 حركة الطلاب الدوليين 16

3.2 ملاحظات ختامية 19

الفصل الثالث – العمالة وريادة الأعمال **20**

1.3 مشاركة القوى العاملة من الشباب 20

2.3 البطالة بين الشباب 22

3.3 إمكانية توظيف الشباب 24

4.3 الشباب وريادة الأعمال 26
5.3 سياسات الأمان الاجتماعي المتعلقة بالشباب 28
6.3 التحديات الاقتصادية وهجرة الشباب 28
7.3 ملاحظات ختامية 30
الفصل الرابع - الصحة والرفاه 31
1.4 العمر المتوقع عند الولادة 31
2.4 الأسباب الرئيسة للوفيات 32
3.4 عوامل الخطر 33
4.4 التبعيات والإدمان 34
1.4.4 المشروبات الكحولية 35
2.4.4 المخدرات 35
3.4.4 التبغ 36
4.4.4 التكنولوجيا 37
5.4 الصحة الإنجابية 38
1.5.4 السن عند الزواج الأول 38
2.5.4 زواج الأطفال 39
3.5.4 معدل خصوبة المراهقات 40
4.5.4 فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز 42
6.4 الصحة النفسية 44
1.6.4 الوضع المتعلق بالسياسات والموارد البشرية والخدمات ذات الصلة بالصحة النفسية 44
2.6.4 الصحة النفسية للشباب والانتحار 46
3.6.4 الصحة النفسية للشباب والنزاعات 46
7.4 ملاحظات ختامية 47
الفصل الخامس - المشاركة المجتمعية 49
1.5 المشاركة السياسية والمدنية والتطوعية للشباب 50

2.5 الشباب والأسرة والثقافة 51
3.5 الشباب والتكنولوجيا 52
4.5 مشاركة الشباب والعنف 54
5.5 المشاركة المجتمعية والهجرة 55
6.5 ملاحظات ختامية 56
الفصل السادس - عدم النشاط الاقتصادي في صفوف الشباب 61
1.6 معدل عدم النشاط في صفوف الشباب 62
2.6 الشباب خارج دائرة العمالة والتعليم والتدريب 63
3.6 فهم الأسباب الجذرية الكامنة وراء ضعف المشاركة الاقتصادية للشباب 65
1.3.6 التحديات المتعلقة بالتعليم وتنمية المهارات ذات الأثر المباشر على الشباب 65
2.3.6 التحديات الاقتصادية ذات الأثر المباشر على الشباب 66
3.3.6 التحديات المتعلقة بالصحة والرفاه ذات الأثر المباشر على الشباب 68
4.3.6 التحديات المتعلقة بالمشاركة المجتمعية ذات الأثر المباشر على الشباب 68
الفصل السابع - قصص نجاح من الدول الأعضاء في المنظمة 71
1.7 برنامج ريادة الأعمال في صفوف شباب بوميڤوترا في ماليزيا (TUBE) 71
2.7 مشروع تمكين الشباب في غامبيا (YEP) 72
3.7 مشروع تمكين الشباب في الكويت 73
الفصل الثامن - توصيات متعلقة بسياسات تعزيز المشاركة الاقتصادية للشباب 76
الملحقات 81
المراجع 86

المختصرات

AFM	السن عند الزواج الأول
AFR	معدل خصوبة المراهقات
AIDS	الإيدز
BTI	مؤشر برتلسمان للتحول
BTVET	الأعمال والتدريب الفني والمهني
CDs	الأمراض المعدية
ESALA	شرق وجنوب آسيا وأمريكا اللاتينية
GER	معدلات القيد الإجمالي بالمدارس
HIV	فيروس نقص المناعة المكتسبة
ICYF	منتدى شباب التعاون الإسلامي
ICYSM	المؤتمر الإسلامي لوزراء الشباب والرياضة
ILO	منظمة العمل الدولية
LFPR	معدل المشاركة في القوى العاملة
MoSYA	وزارة الدولة لشؤون الشباب
MSME	الشركات الصغرى والصغيرة والمتوسطة
NCDs	الأمراض غير المعدية
NEET	الشباب خارج نطاق التعليم والعمالة والتدريب
NTCs	كليات الأساتذة الوطنية
OECD	منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي
OIC	منظمة التعاون الإسلامي
OIC-SHPA	برنامج العمل الاستراتيجي لمنظمة التعاون الإسلامي في مجال الصحة

OMR	معدل التنقل للخارج
PTSD	اضطراب الكرب التالي للرضح
SESRIC	مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية
SSA	أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى
TUBE	برنامج ريادة الأعمال في صفوف شباب بوميفوترا في ماليزيا
UN	الأمم المتحدة
UNDP	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
UNESCO	منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة
UNICEF	منظمة الأمم المتحدة للطفولة - اليونيسيف
UPE	التعليم الابتدائي الشامل
VET	التعليم المهني والتدريب
WHO	منظمة الصحة العالمية
YEP	مشروع تمكين الشباب في غامبيا

تمهيد

يعتبر أغلب سكان العالم شباب حيث يبلغ 42% منهم أقل من 25 سنة، ويعيش جزء كبير من هؤلاء الشباب في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. إذ تمثل الدول الأعضاء في المنظمة ربع سكان العالم من الشباب، ووفقا للتوقعات السكانية العالمية للأمم المتحدة، من المتوقع أن تضم هذه الدول أكثر من ثلث الشباب في العالم. فمصير هذه الفئة الديموغرافية هو الأكثر أهمية لأنه يتزامن مع ذروة الثورة التكنولوجية. وبالتالي، فإن جيل الألفية هو الجيل الأكثر تواصلا على مستوى العالم والأكثر تأثراً بالميول الثقافية المعولمة. ونتيجة لهذه الاتجاهات، طريقة تفكير شباب اليوم مختلفة تماما، وقد لا تتوافق احتياجاتهم مع الأساليب التقليدية.

تتطلب مواجهة هذه التحديات من الحكومات والمؤسسات المعنية وأصحاب المصلحة الآخرين الحصول على صورة واضحة لحالة الشباب في دولنا الأعضاء من حيث التعليم السليم وتنمية المهارات والتوظيف وروح المبادرة والصحة الجيدة والمشاركة الاجتماعية، والتي يتم تناولها جميعا في الجزء الأول من هذا التقرير. بعد تشخيص حاسم لهذا الوضع، فإن اقتراح سياسات تهدف إلى تعزيز المشاركة الاقتصادية للشباب في جميع عمليات صنع القرار في دولنا الأعضاء أمر بالغ الأهمية كما هو مبين في الجزء الثاني من التقرير.

يفحص هذا التقرير، الذي أعده مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (سيسرك) بالتعاون مع منتدى شباب التعاون الإسلامي وتحت إشراف الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي، القيود المتواصلة وكذا التحديات والفرص الممكنة. كما يبرز وجوب إعطاء الأولوية لتعزيز دور الشباب في جميع مجالات التنمية الاجتماعية والاقتصادية؛ ليس فقط لصالح الشباب أنفسهم، ولكن أيضا لتعزيز الشعور بالانتماء للمجتمع في دولنا الأعضاء.

ومع ذلك، فإن التدخلات السياسية المطلوبة تختلف من منطقة جغرافية واقتصادية إلى أخرى. لهذا السبب يقدم هذا التقرير نظرة ثاقبة حول دور الشباب، كمحرك رئيسي للنمو الشامل والتنمية المستدامة في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، فبغض النظر عن عدم تجانس تجاربهم الحياتية، يجب

أن تلعب الخلفية الثقافية والتعليم والفئة الاجتماعية والوضع الاقتصادي دورا في سياق تنفيذ استراتيجية الشباب لمنظمة التعاون الإسلامي استجابةً للاهتمام المتزايد في هذا الصدد.

وأعتقد اعتقادا راسخا أن هذا التقرير سيسهم في مواجهة التحديات التي تواجه شبابنا وفي زيادة الوعي بين صانعي القرار على الصعيدين الوطني والدولي. وأغتنم هذه الفرصة لأعرب عن امتناني لجميع أصحاب المصلحة الذين شاركوا في إعداد هذا التقرير من أجل مستقبل مشرق لشبابنا.

يوسف بن أحمد العثيمين
الأمين العام
منظمة التعاون الإسلامي

توطئة

تضم الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي أكثر من 338 مليون شابا تتراوح أعمارهم بين 15 و 24 عاما، مما يشكل 17.9% من إجمالي عدد السكان. ومع على هذا الأساس، تستضيف الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي 28% من إجمالي الشباب في العالم، ومن المتوقع أن يصل هذا العدد إلى 30.7% بحلول عام 2030. يسعى تقرير "وضع الشباب في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي 2020: تعزيز المشاركة الاقتصادية للشباب" إلى تقديم إجابات لأسئلة مثل: من هم الشباب في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي؟ وما هي رؤاهم وآمالهم وأحلامهم؟ وما هي الجهود التي تبذلها بلدانهم من أجل مساعدتهم على بناء مستقبل أكثر إشراقا في مرحلة رشدهم ليصبحوا مواطنين فاعلين منغمسين في مجتمعاتهم من خلال إيجاد مكانهم المناسب في سوق العمل؟ وبشكل عام، يقدم التقرير صورة مفصلة لشباب المنظمة مع تسليط الضوء على التحديات الرئيسية التي يواجهونها واقتراح تدابير إصلاحية.

بشكل عام، تشير النتائج الرئيسية للتقرير إلى تقدم ملحوظ في وضع الشباب في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. ففي المتوسط، على مستوى مجموعة الدول الأعضاء في المنظمة، تم تسجيل تحسن في مجال الاقتصاد والتعليم والصحة والمشاركة الاجتماعية. كما طبقت العديد من الدول الأعضاء في المنظمة سياسات وبرامج ومبادرات تهدف إلى تحسين الوضع العام للشباب في بلدانهم. وبنفس القدر من الأهمية، يجد التقرير أن العديد من الدول الأعضاء قد اتخذت خطوات ملموسة لتنفيذ استراتيجية منظمة التعاون الإسلامي المعنية بالشباب التي تم اعتمادها في باكو في عام 2018.

مع ذلك، على الرغم من التقدم المُحرز على مستوى مجموعة الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، يؤكد التقرير على أن العديد من هذه الدول لا تزال بحاجة إلى تحسينات كبيرة لسد الفجوة مع البلدان المتقدمة والوصول إلى المتوسطات العالمية على مستوى العديد من المؤشرات. وتشكل قضايا مثل المشاركة الاقتصادية المنخفضة والبطالة وعدم نشاط الشباب والمشاركة السياسية والاجتماعية المحدودة المقترنة بالصراع والهجرة والتشرد عقبات خطيرة تعيق مساهمة الشباب في تنمية دول المنظمة. كما يسلط التقرير الضوء أيضا على انتشار التباينات بين الجنسين في عدد من المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية المتعلقة بالشباب. وفي العديد من الدول الأعضاء في المنظمة، لا تزال الشابات خلف الذكور في العديد من المؤشرات المهمة، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، مشاركة القوى العاملة، والتحصيل التعليمي، والصحة والرفاهية.

يعد الفهم المتعمق للوضع المعاصر للشباب عاملا حاسما يمكن أن يساعد الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي على وضع استراتيجيات وسياسات فعالة ومستدامة للتنمية تعزز الاستفادة الكاملة من الإمكانات الهائلة لسكانها الشباب. إذ أنه من خلال فهم شامل لاحتياجاتهم وقدراتهم والتحديات التي يواجهونها، يمكن صياغة وتنفيذ الحلول المناسبة لهم. وأؤمن بأن هذا التقرير قد يشكل وسيلة ممتازة لفهم آمال وأحلام الشباب في الدول الأعضاء ووضع سياسات وبرامج لتلبية احتياجاتهم الاقتصادية والاجتماعية.

نبيل دبور
المدير العام
سيسرك

توطئة

اتخذ هذا التقرير، في بدايته، المهمة الأساسية المتمثلة في الإبلاغ عن وضع الشباب في العالم الإسلامي. وتعد مخرجاته عنصراً أساسياً في رصد التقدم وتسليط الضوء على المشهد السياسي الديناميكي والمتعدد الأوجه الذي يؤثر بشكل مباشر على التحديات والفرص التي يواجهها الشباب في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

ومع وجود أكثر من 1.75 بليون شاب في جميع أنحاء العالم، الذين يقيم ثلثهم في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، من الضروري إجراء دراسة شاملة لمعالجة وتحديد ما يمكن أن يقدمه الشباب من أجل التنمية والنمو والابتكار، ولا يمكن تحقيق هذا إلا من خلال تحديد التحديات والموانع التي تقف في طريق تحقيقهم لذواتهم ودفعهم لمحركات التقدم والتميز.

تحقيقا لهذه الغاية، فإن منتدى شباب التعاون الإسلامي مكرس لخدمة شباب العالم الإسلامي في جميع أنحاء منطقة منظمة التعاون الإسلامي وخارجها. فنحن نؤمن بأن تعميم مفهوم الشباب المسلم أمر جوهري، والتأقلم مع التغيرات الثقافية والاقتصادية السريعة الناشئة عن العولمة التي تؤثر عليهم لا يقل أهمية أيضا.

إلى يومنا هذا، لا يزال الشباب يواجهون نفس متغيرات الضغوطات والاتجاهات والقيود الاجتماعية والاقتصادية التي تحد من إمكاناتهم؛ إلى جانب الافتقار إلى الفرص والانخراط، وبهذا يصعب تحقيق تنمية مستدامة والتمكين الجاد للشباب.

أمام ظاهرة الهجرة واسعة النطاق، كالبطالة المزمنة والصراعات، أصبح الشباب أكثر عرضة للخطر من أي وقت مضى. وبهذا المعنى، قد يشكلون أكبر مورد غير مستغل في المنطقة أو خطرا على الاستقرار والنمو في حالات التطرف أو الحرمان من الحقوق أو غياب وسائل للتعبير والنمو.

يتطلب السبيل للمضي قدما إجابات على القضايا المتعلقة بدور الشباب في الحوكمة والتنمية، وسهولة الوصول إلى الفرص، والإمكانات في المجتمع المدني، ونوعية التعليم والحياة، وحقهم الأساسي في العيش

عيشة كريمة وهادفة وذات معنى. وبناء على هذا وعلى الإمكانات البناءة التي يشدد عليها هذا التقرير، من الضروري وضع جداول أعمال واستراتيجيات قابلة للتنفيذ حتى تصبح هذه حقيقة واقعة.

وهذا أمر ضروري بشكل خاص داخل الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، التي تتمتع بأحد أعلى تركيزات من الشباب في العالم، مما يوفر لها مزايا غير محققة في الصناعة والابتكار والنمو.

فخلال تناول مسألة آفاق الجيل الشاب وإمكاناتهم، يجب ألا نحصر ذلك في ادعاءات الحاضر، ولكن يجب أيضا معالجة قضية تمكين الشباب من حل المسائل الاستراتيجية المستقبلية. ولتحقيق ذلك بشكل مستدام، لا يمكننا التغاضي عن الحاجة إلى غرس قيم التضامن والتعاون الإسلامي والابتكار والواجب المدني والتميز والبصيرة.

نحن نأمل أن يكون هذا التقرير وإصداراته المقبلة بمثابة وسيلة للتنبؤ بأوضاع الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي وفهمها من أجل التنمية والنمو مع تسليط الضوء على كل ما تستطيع دولنا الأعضاء القيام به من خلال اتخاذ خطوة أقرب إلى عالم أفضل للبشرية جمعاء.

طه أيهان
رئيس
منتدى شباب التعاون الإسلامي

شكر وتقدير

قام بإعداد التقرير فريق بحث أساسي في سيسرك بقيادة جم تن تن والذي يضم كان ناملي وعائشة سنا كوشغر وتازين قريشي. وأجري العمل تحت الإشراف العام للسيد مزهر حسين، مدير دائرة الأبحاث، وبقيادة سعادة السيد نبيل دبور، المدير العام لسيسرك.

أعدت عائشة سنا كوشغر الفصل 2 حول التعليم وتنمية المهارات والفصل 4 حول الصحة والرفاه. وأعدت تازين قريشي الفصل 3 حول التوظيف وريادة الأعمال. وأعد كان ناملي الفصل 5 حول المشاركة الاجتماعية والفصل 6 حول عدم النشاط الاقتصادي بين الشباب. وتم إعداد الفصل 1 حول المقدمة، والفصل 7 حول قصص النجاح من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في معالجة الأسباب الجذرية وتعزيز المشاركة الاقتصادية للشباب، أما الفصل 8 حول توصيات السياسة العامة بشأن تعزيز المشاركة الاقتصادية للشباب فهو من إعداد جم تن تن. وقدمت السيدة تازين قريشي مساعدتها كذلك في التنسيق الشكلي للنص.

ساهمت آمال وشنان، كبيرة الباحثين بمنتدى التعاون الإسلامي للشباب (ICYF)، في التقرير من خلال تقديم قصص النجاح وتعليقات على الخطوط العريضة للتقرير ولمسح منظمة التعاون الإسلامي المعني بالشباب لعام 2019 تحت الإشراف العام لسعادة السيد طه أيهان، رئيس منتدى شباب التعاون الإسلامي.

يعرب فريق البحث في سيسرك عن امتنانه للأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي (OIC) منتدى التعاون الإسلامي للشباب لتسهيل إعداد وتعميم استبيان منظمة التعاون الإسلامي المعني بالشباب لعام 2019. كما يشكر فريق البحث أيضا جهات التنسيق من 22 دولة عضو في منظمة التعاون الإسلامي التي استجابت للمسح، وأثرت المناقشات وتوصيات السياسة العامة الواردة في التقرير.

ملخص

يشكل الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و 24 سنة نسبة كبيرة من السكان في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، وعلى الرغم من أن هذه الدول قد أحرزت تقدماً ملحوظاً في تحسين وضعية شبابها، إلا أن الكثير منها غير قادرين على تحقيق إمكاناتهم الكاملة. إذ يواجهون مجموعة من التحديات، تتنوع طبيعتها من الخمول الاقتصادي والمشاركة الاجتماعية المحدودة إلى الصحة والرفاه، وشواغل التعليم وتنمية المهارات. كما أن مثل هذه التحديات الكبيرة التي يواجهها الشباب لا تحد فقط من التطور البناء والصحي للشباب أنفسهم، ولكن أيضا التنمية المستدامة والنمو المستدام للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

في ظل هذه الخلفية، تم إعداد تقرير وضع الشباب في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي 2020: تعزيز المشاركة الاقتصادية للشباب. في الجزء الأول، يبحث التقرير في وضع الشباب في الدول الأعضاء في أربعة مجالات رئيسية: تطوير التعليم والمهارات؛ والعمالة وريادة الأعمال؛ والصحة والرفاه؛ والمشاركة الاجتماعية. بينما يركز الجزء الثاني من التقرير على المشاركة المنخفضة للشباب في الاقتصاد للكشف عن الأسباب الجذرية وتقديم توصيات سياسية لتعزيز وضع الشباب في جميع الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

الجزء الأول: وضع الشباب في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي

التعليم وتنمية المهارات

حققت الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي إنجازات كبيرة في مجال التعليم وتطوير المهارات، ومع ذلك، فإن 17.7% من الشباب فيها لم يتمكنوا من القراءة أو الكتابة في عام 2018، وبالتالي، لا يمكن للعديد منهم العثور على وظائف لائقة. إن معدل البطالة المرتفع بين الشباب في دول المنظمة له نتائج سلبية على التنمية الاقتصادية والاندماج الاجتماعي والتماسك والمشاركة. ويتأثر المستوى التعليمي للشباب بعدة عوامل في الدول الأعضاء. كما أن عدم الاستقرار الاقتصادي والفقر والصراع والحرب إلى جانب المشاركة الاجتماعية المحدودة والقضايا المتعلقة بالجنسين تعيق معدلات استمرار تعليم الشباب

واستكماله. وتعد السياسات الفعالة لتعزيز وتطوير التعليم الجيد للشباب ضرورية لتحقيق التنمية المستدامة في الدول الأعضاء.

العمل وريادة الأعمال

تعتبر ظروف سوق العمل في العديد من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي غير واعدة للشباب. وتشكل البطالة المرتفعة وانخفاض المشاركة في القوى العاملة ومشاركة الشباب المحدودة في ريادة الأعمال مجموعة من التحديات للشباب في جميع الدول الأعضاء. ففي عام 2019، كان معدل بطالة الشباب في المنظمة 13.9% وهو ما يتجاوز المعدل العالمي البالغ 11.8%. كما أنه من حيث مشاركة الشباب في القوى العاملة، بقي متوسط الدول الأعضاء في المنظمة (38.7%) أقل بكثير من المتوسط العالمي البالغ 41.4% في عام 2019. وعلاوة على ذلك، عندما يتم تصنيف البيانات جنسانيا، يظهر اختلاف كبير بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي من حيث معدلات البطالة بين الذكور والإناث ومشاركة القوى العاملة. فالنظام الإيكولوجي الشامل لريادة الأعمال للشباب لا يكفي في العديد من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. وينبع هذا، بين أمور أخرى، من الوصول المحدود إلى التمويل وانتشار الاقتصاد غير الرسمي. تعد البطالة ونقص الأجور اللائقة من بين العوامل الرئيسية المحددة لهجرة الشباب التي تعوق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. وفي هذا الصدد، يتعين على هذه الدول معالجة الأسباب الجذرية لبطالة الشباب المرتفعة، وانخفاض معدلات المشاركة في القوى العاملة وكذلك القضاء على الفجوات القائمة بين الجنسين. وعلاوة على ذلك، يجب تطوير سياسات تحسين النظام البيئي لريادة الشباب.

الصحة والرفاه

إن الصحة والرفاه مقياسان مهمان لتطور المجتمع وتقدمه. فالتحديات الصحية الرئيسية التي يواجهها الشباب تعيق قدرتهم الإنتاجية والبناءة على المساهمة في اقتصاداتهم ومجتمعاتهم. ومن هذه الناحية، شهدت الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي تحسنا في متوسط العمر المتوقع عند الولادة (LEB) بين عامي 2000 و 2017 حيث ارتفع من 62.6 سنة في عام 2000 إلى 68.1 سنة في عام 2017. ومع ذلك، فقد تأخر متوسط هذه الدول عن المعدل العالمي البالغ 72.5 سنة في عام 2017. وتشكل الإدمانات بين الشباب بما في ذلك الكحول والتبغ والمخدرات والتكنولوجيا تحديا لصحة الشباب في عدد من دول المنظمة، حيث لا تزال ممارسة زواج الأطفال موجودة في بعض الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. كما أنه ليس لدى الشباب في عدد من هذه الدول سوى معرفة محدودة بالصحة الإنجابية بما في ذلك بعض الأمراض المعدية مثل فيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز. ويعد تحسين المعرفة بالصحة الإنجابية، ووضع سياسات فعالة لمنع الشباب من الإدمان، وتخصيص المزيد من الموارد بشأن الخدمات المتعلقة بالصحة البدنية والعقلية للشباب من بين المجالات الرئيسية التي تحتاج دول المنظمة إلى اتخاذ مزيد من الخطوات بشأنها.

المشاركة الاجتماعية

تعد المشاركة الاجتماعية للشباب بأشكالها المختلفة مثل السياسية والاقتصادية والمدنية جانبا مهما من جوانب رفاهية الشباب وإسهامهم المثمر في تنمية الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. ونظرا للعديد من القضايا الثقافية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية، فإن مشاركة الشباب في الدول الأعضاء في المنظمة أقل من مشاركتها في مجموعات الدول الأخرى. كما أنه من بين الأسباب الأخرى، عدم الاستقرار السياسي، والنزاعات المستمرة، والمنظور التقليدي الذي يفرق على أساس السن، والتطور المحدود لمنظمات المجتمع المدني، هو بعض الأسباب الرئيسية التي تعيق المشاركة الاجتماعية الفعالة للشباب. ومع زيادة العولمة والترابط التكنولوجي، أصبحت الأشكال التقليدية للمشاركة الاجتماعية للشباب أقل جاذبية. ونظرا لأن الشباب يمضون وقتا أكبر في الأنشطة عبر الإنترنت، يجب تعديل السياسات والبرامج الحالية لتشجيع مشاركتهم الاجتماعية. وعلاوة على ذلك، يتعين على الدول الأعضاء في المنظمة بذل المزيد من الجهود لزيادة مشاركة الشباب في صنع القرار والحياة المجتمعية والجمعيات التطوعية.

الجزء الثاني: تعزيز المشاركة الاقتصادية للشباب

يظهر الخمول الاقتصادي عندما تكون هناك فرص محدودة للشباب في سوق العمل أو عدم جاذبية الفرص الحالية بما فيه الكفاية بالنسبة لهم. كما أنه قد يؤدي انخفاض الرواتب وانعدام الأمل في التقدم مهنيا وظروف العمل إلى تثبيطهم عن المشاركة الفعالة في الاقتصاد. وقد تنشأ القضايا الاجتماعية التي تؤدي إلى شباب غير نشط من التمييز على أساس الجنس أو السن أو الوضع. وقد لا تشجعهم المعايير والممارسات الثقافية على أن يكونوا ناشطين اقتصاديا.

بلغ معدل عدم نشاط الشباب العالمي 58.6% في عام 2019، بينما اختار 61.3% منهم في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، في المتوسط، البقاء خارج القوى العاملة. ففي دول المنظمة، في المتوسط، لم يكن 24.1% من الشباب ضمن الفئة العاملة أو التعليم أو التدريب (NEET) في عام 2019، وهي نسبة أعلى من المتوسط العالمي البالغ 21.2%. والأسوأ من ذلك، لم يكن أكثر من ثلث الشابات (34.5%) ضمن الفئة العاملة أو في التعليم ولا التدريب في عام 2019 في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

إن قلة نشاط الشباب في القطاع الاقتصادي له آثار خطيرة على تنمية ونمو الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. لذلك، يجب إيلاء اهتمام خاص لكيفية تعزيز مشاركتهم الاقتصادية. هناك العديد من العوامل التي تسبب المشاركة الاقتصادية المحدودة أو الخمول بين الشباب في هذه الدول، وتشمل التعليم وتطوير المهارات، والتحديات الاقتصادية، والصحة والرفاهية، والمشاركة الاجتماعية. وفي هذا السياق، تحتاج هذه الدول إلى صياغة سياسات وبرامج شاملة ومتعددة القطاعات للاستفادة من الإمكانات الاقتصادية للشباب إلى أقصى درجة ممكنة. كما أوضح مسح منظمة التعاون الإسلامي المعني بالشباب

ملخص

لعام 2019، قامت العديد من الدول الأعضاء بالفعل بوضع برامج وسياسات محددة لتعزيز المشاركة الاقتصادية للشباب. وحتى أن بعض هذه البرامج والسياسات تبين أنها قصص نجاح أو أفضل ممارسات يمكن لدول أعضاء أخرى في المنظمة التعاون الإسلامي استخدامها. وعلاوة على ذلك، شرع عدد من هذه الدول في تنفيذ استراتيجية الشباب لمنظمة التعاون الإسلامي التي يمكن أن تزيد من دعم جهودها في تعزيز المشاركة الاقتصادية للشباب.

الجزء الأول

وضع الشباب في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي

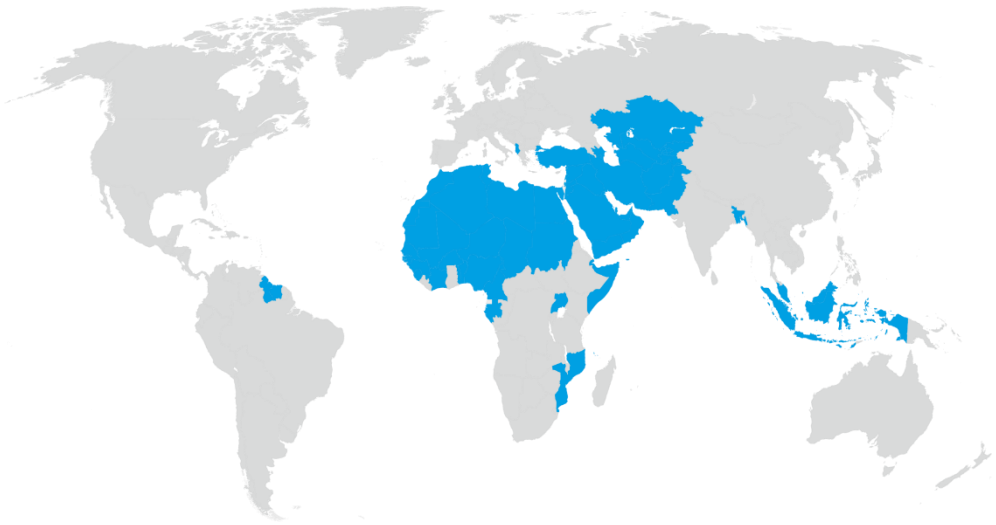

الفصل الأول
مقدمة

يمكن أن تتميز الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي بسكانها الشباب والديناميكيين الذين يشكلون نافذة للتطور. كما أن ديناميكية الشباب ليست مجرد فرصة لتحقيق نمو اقتصادي مرتفع وتنمية مستدامة، ولكنها أيضا بمثابة حافز للتماسك الاجتماعي والرفاهية. ومع ذلك، عندما يتم إلغاء إمكانات الشباب وعدم توفير الخدمات الاجتماعية المطلوبة لرفاهيم، يؤدي ذلك إلى آثار سلبية على المجتمعات والجماعات مثل زيادة البطالة والاضطرابات المدنية ونقص التعليم.

وفقا لتقديرات الأمم المتحدة لعام 2020، تضم الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي 338.3 مليون شاب، وهو ما يمثل حصة 17.9% من إجمالي سكان منظمة التعاون الإسلامي، حيث تم قياس المتوسط العالمي عند 15.5%.[1] ومن المتوقع أن يزداد عدد الشباب بحلول عام 2030 ليصل إلى 396.9 مليون أو حوالي 17.8% من إجمالي سكان المنظمة. وفي عام 2020، تم تسجيل حصة الدول الأعضاء من إجمالي عدد الشباب في العالم بنسبة 28%. ونظرا للاتجاهات العالمية المتمثلة في انخفاض معدلات الخصوبة وممارسة الزواج المتأخر وزيادة متوسط العمر المتوقع، تقدر حصة الدول الأعضاء في المنظمة في إجمالي عدد الشباب في العالم بنحو 30.7% بحلول عام 2030. ولكي تخطط هذه الدول بفعالية لمستقبل الشباب، يعتبر فهم العقبات المعاصرة التي تعيق تطورهم أمرا ذو أهمية حيوية. وفي هذا الصدد، يتعين على الدول الأعضاء في المنظمة أن تضع سياسات اليوم لتلبية الاحتياجات المتزايدة لملايين الشباب، وكذلك لمواجهة تحديات الوقت الحالي والتي سيواجهونها في المستقبل لتحقيق التنمية المستدامة.

في ظل هذه الخلفية، يبحث هذا التقرير في وضع الشباب في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي بهدف تحديد التحديات الرئيسية التي يواجهونها، وفهم الاحتمالات التي يمكن أن تساعد في تنميتهم، والتوصل إلى مجموعة من توصيات السياسة على المستوى الوطني والوطني. فمن السمات المميزة لتقرير عام 2020 هو استخدام البيانات الأولية التي تم الحصول عليها من مسح منظمة التعاون الإسلامي المعني بالشباب لعام 2019، حيث استجابت 22 دولة من الدول الأعضاء في المنظمة لهذا المسح وشاركت المعلومات بشأن وضع الشباب في خمس مجالات رئيسية، وهي: التوظيف وريادة الأعمال؛ التعليم وتنمية

[1] يعتمد هذا التقرير تعريف الأمم المتحدة الذي يعتبر ما بين 15 و 24 عاما فئة الشباب المشتركة.

المهارات؛ الصحة والرفاه والمشاركة الاجتماعية؛ استراتيجية الشباب لمنظمة التعاون الإسلامي والتعاون البيني في المنظمة.

يحتوي التقرير على جزأين رئيسيين. بصرف النظر عن هذه المقدمة، يتضمن الجزء الأول أربعة فصول في المجالات التالية: التعليم وتنمية المهارات؛ العمالة وريادة الأعمال؛ الصحة والرفاه والمشاركة الاجتماعية. ويركز الجزء الثاني من التقرير على تعزيز المشاركة الاقتصادية للشباب كمناقشة مواضيعية لفهم أهميتها بشكل أفضل من أجل التنمية، وتحديد العوامل الأساسية التي تؤدي نسبيا إلى انخفاض المشاركة الاقتصادية للشباب في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. وبالإضافة إلى ذلك، يسرد الجزء الثاني بعض قصص النجاح المختارة من الدول الأعضاء في معالجة الأسباب الجذرية لانخفاض الإنتاجية الاقتصادية للشباب وتعزيز مشاركتهم الاقتصادية وكذلك تقديم مجموعة من توصيات السياسة العامة كي ينظر فيها واضعو السياسات على المستوى الوطني ومستوى التعاون في المنظمة.

الفصل الثاني
التعليم وتنمية المهارات

يعتبر التعليم من أجل التنمية المستدامة أمر أساسي لتغيير القيم والمواقف والسلوكيات للشباب. ولا ترتبط فوائد الاستثمار في رأس المال البشري بالضرورة بالوصول إلى نسب التسجيل الأعلى. كما هناك حاجة إلى مقاربة شاملة تأخذ بعين الاعتبار جودة التعليم. ويستلزم ذلك ضمان توفير السياسة التعليمية للطلاب فرصا تعليمية جيدة للحصول على المعرفة والمهارات الأساسية. وفي هذا الصدد، يبحث هذا الفصل في حالة تعليم الشباب في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. ويتم فحص المؤشرات المختارة، وهي معدل إلمام الشباب بالقراءة والكتابة، نسبة الالتحاق بالتعليم العالي، النفقات الحكومية على التعليم، نسبة الطلاب إلى المدرسين، ومعدلات تنقل الطلاب، لتحديد التحديات التي تقوض جودة تعليم الشباب والخروج بالتوصيات المحتملة للتغلب عليها. كما توفر المؤشرات نظرة شاملة ومقارنة لأداء الدول الأعضاء في المنظمة فيما يتعلق بسياسات ونتائج تعليم الشباب.

1.2 اتجاهات تعليم الشباب

يركز هذا القسم الفرعي على اتجاهات تعليم الشباب من خلال دراسة نسب إلمامهم بالقراءة والكتابة ومؤشرات المشاركة في التعليم لتقييم أداء الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي من منظور مقارن.

1.1.2 معدل إلمام الشباب بالقراءة والكتابة

وفقا لأحدث البيانات المتاحة، تعد معدلات إلمام الشباب بالقراءة والكتابة أفضل نسبياً من تلك الخاصة بالبالغين في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. ومع ذلك، لا يزال متوسط معدل إلمام الشباب بالقراءة والكتابة في الدول الأعضاء في المنظمة أقل من نظيره في البلدان النامية غير الأعضاء والمتوسط العالمي (الشكل 1.2). ففي المتوسط، بلغت نسبة الشباب الملمّين بالقراءة والكتابة في المنظمة 82.3%، وهو رقم أقل بكثير من المتوسط العالمي (91.4%) ومتوسط الدول النامية غير الأعضاء في المنظمة (93.3%)، كما تقلص التناقض بين معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة بين الشباب (85.6%) والشابات (78.8%) إلى 6.8%، مقارنة مع 11.9% في السكان البالغين.

في غالبية الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، تتجاوز معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة بين الشباب 90%. وفقط في 10 دول المنظمة، يقل معدل إلمام الشباب بالقراءة والكتابة عن 60%، بينما حققت 23 دولة عضو معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة بنسبة 95% أو أعلى. كما تعد أوزبكستان، حيث

الشكل 1.2: معدلات إلمام الشباب بالقراءة والكتابة، 2008-18*

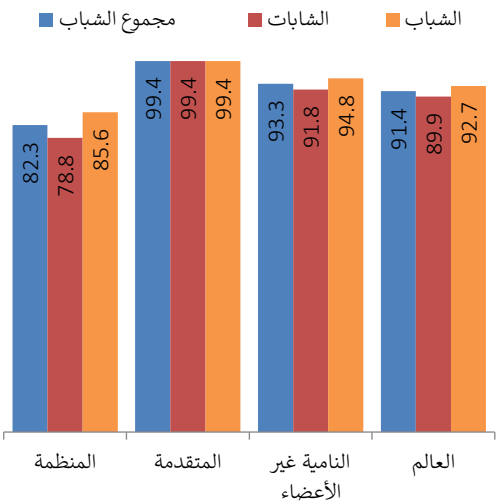

المصدر: إحصاءات التعليم للبنك الدولي ومركز بيانات معهد اليونسكو للإحصاء. * تم حساب المتوسطات المرجح باستخدام أحدث البيانات المتاحة لكل مجموعة خلال الفترة 2008-2018.

الشكل 2.2: أعلى وأدنى معدلات معرفة القراءة والكتابة لدى الشباب(%) في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي

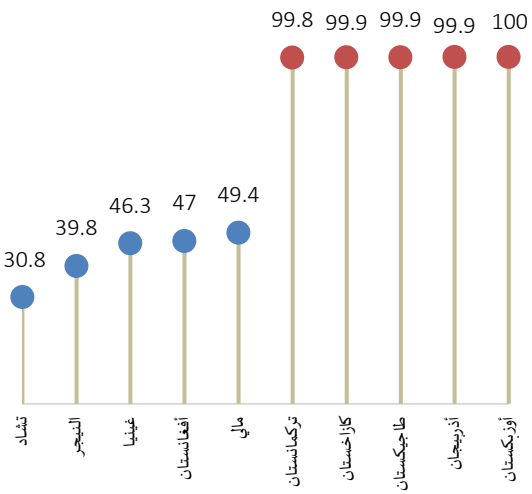

المصدر :إحصاءات التعليم للبنك الدولي ومركز بيانات معهد اليونسكو للإحصاء

يبلغ معدل إلمام الشباب بالقراءة والكتابة 100%، أفضل بلد عضو في منظمة التعاون الإسلامي في هذا الصدد (الشكل 2.2) تليها أذربيجان (99.9%) وطاجيكستان (99.9%) وكازاخستان (99.9%) وتركمانستان (99.8%). أما تشاد، وبمعدل 30.8%، فهي ذات أدنى معدل إلمام الشباب بالقراءة والكتابة في مجتمع منظمة التعاون الإسلامي، تليها النيجر (39.8%) وغينيا (46.3%) وأفغانستان (47.0%) ومالي (49.4%).

الشكل 2.3 : عدد الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي وفقا للفجوة بين معدلات معرفة الشباب بين الذكور والإناث، 2008-2018*

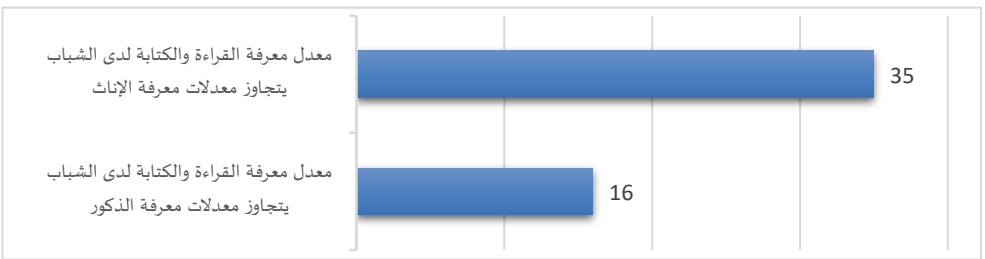

المصدر: سيسرك؛ اليونسكو. إحصاءات التعليم التابعة للبنك الدولي والبنك الدولي. * أو آخر خمس سنوات

في المتوسط، لا تزال الفجوة بين معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة بين الشباب والشابات مستمرة في العديد من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي (الشكل 3.2). ففي 16 دولة عضو في المنظمة، كانت الفجوة لصالح الشابات حيث أن التباين في المعدل المذكور بين الشباب والشابات كان صفرا أو سالبا. ومع ذلك، فإن هذه الفجوة حاضرة في 35 دولة من دول المنظمة، مما يعني أن متوسط معدل الإلمام بالقراءة والكتابة بين الشباب يتجاوز نظيره لدى الشابات. أما على المستوى الفردي للبلاد، توجد أعلى فجوة في أفغانستان حيث يبلغ معدل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى الشباب 61.9% بينما يبلغ معدل إلمام الإناث بالقراءة والكتابة 32.1% خلال الفترة 2008-2018. تُعرف عدم المساواة بين الجنسين في التعليم، من بين أمور أخرى، بنقص إمكانية الوصول إلى البنية الأساسية والمواد التعليمية والبرامج التدريبية وتوافرها. ولذلك، يتعين على العديد من دول المنظمة اتخاذ إجراءات لخفض معدل الأمية بين الشباب ولكن أيضا لزيادة المساواة بين الجنسين في الحصول على التعليم.

2.1.2 المشاركة في التعليم

يوفر التعليم بعد الثانوي أو التعليم العالي للطلاب فرصا لاكتساب المعرفة والمهارات المتقدمة إما مباشرة بعد المدرسة الثانوية أو لاحقا في حياتهم. ونظرا لأن التعليم العالي طوعي، فإن التغييرات في إجمالي الالتحاق بمدارس التعليم العالي تعكس التقلبات في توافره وقيمته وكذلك حجم السكان التقليديين في سن التعليم العالي. يوضح الشكل 4.2 إجمالي عدد الطلاب المسجلين وأعضاء هيئة التدريس في مدارس التعليم العالي. وبناء على أحدث البيانات المتاحة في كل فترة، ارتفع إجمالي عدد طلاب المدارس الثانوية في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي من 23.3 مليون إلى 38.9 مليون بين عامي 2008 و 2018. كما تؤدي الزيادة في عدد خريجي مدارس التعليم العالي إلى قوة عاملة أكثر تأهيلا ومهارات عالية تساهم بشكل استباقي في التنمية الاقتصادية والميزة التنافسية للبلدان.

تعد الزيادة في التعليم العالي تطوراً واعداً للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. وبالمثل، زاد عدد أعضاء هيئة التدريس العاملين في مدارس التعليم العالي في الدول الأعضاء في المنظمة باطراد خلال العقد الماضي - حيث وصل إلى 1.5 مليون في عام 2018. كما لوحظ أن حصص الدول الأعضاء في المجموع العالمي لطلاب التعليم العالي وأعضاء هيئة التدريس في ارتفاع (الشكل 4.2). وفي عام 2018، كان طلاب مدارس التعليم العالي في الدول الأعضاء 18.1% من طلاب العالم، مقارنة بـ14.9% في عام 2008. وعلى

نفس المنوال، ارتفعت حصة الدول الأعضاء في إجمالي أعضاء هيئة التدريس بالتعليم العالي في العالم من 11.8% في عام 2008 إلى 14% في عام 2018.

الشكل 4.2: إجمالي الملتحقين و أعضاء هيئة التدريس في مدارس التعليم العالي

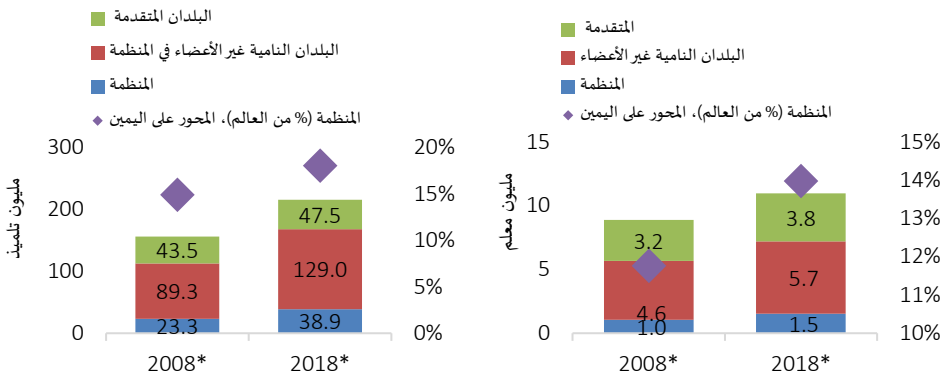

المصدر: سيسرك؛ اليونسكو. إحصاءات التعليم التابعة للبنك الدولي والبنك الدولي.

على مستوى كل دولة على حدة، حققت 38 دولة من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي تسجيل زيادة في المعدلات الإجمالية للالتحاق (GER) بمدارس التعليم العالي خلال الفترة 2008-2018 (الشكل 5.2). وكان لدى 9 فقط من أصل 47 دولة عضو بيانات متاحة سجلت انخفاضاً في معدلات العجز خلال نفس الفترة. ومن بين الدول الأعضاء، حققت تركيا نجاحا ملحوظا من خلال زيادة المعدلات الإجمالية للالتحاق بأكثر من الضعف من 40.2% إلى 103.7% بين عامي 2008 و 2018، وبالمثل، حققت المملكة العربية السعودية تقدما في نفس الإطار من 30.7% إلى 68.9% في نفس الفترة.

الشكل 5.2: عدد الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي من حيث زيادة أو تراجع معدل الالتحاق الاجمالي بالتعليم العالي، 2008-2018*

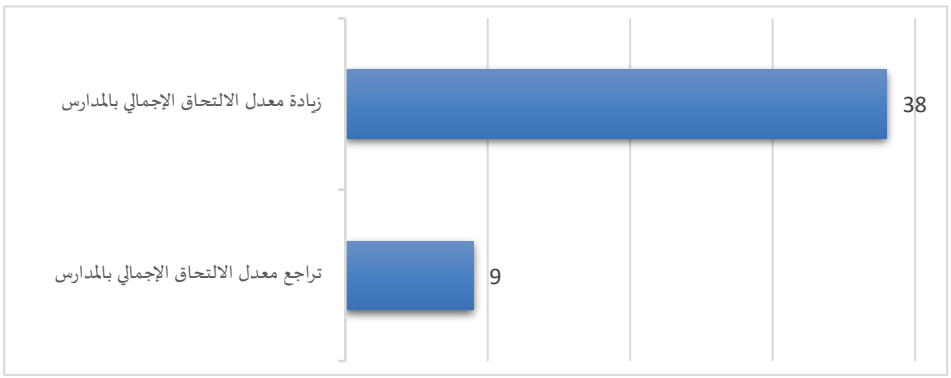

المصدر: سيسرك؛ اليونسكو. إحصاءات مؤشرات التنمية العالمية للبنك الدولي وإحصاءات التعليم للبنك الدولي. * أو آخر خمس سنوات

2.2 الموارد التعليمية، وظروف التدريس ونتائج التعلم

تعتبر الموارد التعليمية جزء مهم من التعليم الأساسي. إن إلمام الشباب بالقراءة والكتابة أو مشاركتهم أو تقدمهم يعتمد بدرجة كبيرة على نوعية الموارد المخصصة للتعليم. وفي هذا الصدد، يركز هذا القسم الفرعي على مختلف المؤشرات المتعلقة بالموارد التعليمية، كما يوفر أيضا تقييما لمدى توفر المعلمين لكل طالب وتنقل الطلاب الدوليين في الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي.

1.2.2 النفقات الحكومية على التعليم

وفقا لآخر الإحصاءات المتوفرة من البنك الدولي واليونسكو، أنفقت الحكومات في جميع أنحاء العالم 4.9% من ناتجها المحلي الإجمالي على التعليم. والوضع في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي ليس متفائلا لأن متوسط الإنفاق الحكومي على التعليم لا يمثل سوى 3.9% من ناتجها المحلي الإجمالي، وهو أقل نسبيا من متوسط البلدان النامية غير الأعضاء في المنظمة والبلدان المتقدمة (SESRIC, 2019a). ويمكن إجراء تقييم على المستوى الجزئي للمساهمة المالية للحكومات في قطاع التعليم من خلال قياس الكمية التي تنفقها الحكومة لكل طالب. ويركز هذا النهج مباشرة على مستوى الإنفاق الحكومي على التعليم بغض النظر عن حجمه.

وفقا لأحدث البيانات، تُظهر النفقات الحكومية على التعليم العالي لكل طالب تباينات كبيرة بين مجموعات البلدان (الشكل 6.2). فالفجوة النسبية بين الدول الأعضاء في المنظمة والبلدان المتقدمة ضيقة مقارنة بمستويات التعليم الأخرى (الابتدائية والثانوية). إذ تنفق الدول الأعضاء، في المتوسط، 1199 دولارا بينما تنفق تلك المتقدمة حوالي 10952 دولارا. بمعنى آخر، تنفق البلدان المتقدمة، في المتوسط، حوالي 9 أضعاف على مستوى التعليم العالي مقارنة بمتوسط الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. فمتوسط الإنفاق لكل طالب في الدول الأعضاء في المنظمة أقل بكثير من المتوسط العالمي البالغ 4,617$ في عام 2017. لقلة الاستثمار في التعليم العالي عواقب طبيعية على الشباب وبالتالي على رأس المال البشري والقوة العاملة الماهرة لهذه الاقتصادات وآثارها السلبية على النمو الاقتصادي والتنمية.

الشكل 6.2 : نصيب الطالب من النفقات الحكومية على التعليم العالي

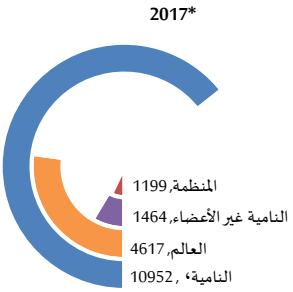

المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناءً على قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية للبنك الدولي .
*المتوسطات المرجحة للبيانات 2017 أو آخر سنة متاحة بعد عام 2008 لـ 30 دولة من منظمة التعاون الإسلامي و36 دولة متقدمة و 57 دولة نامية غير عضو بالمنظمة.

الشكل7.2 : توزيع النفقات الحكومية على التعليم لكل طالب، منظمة التعاون الإسلامي

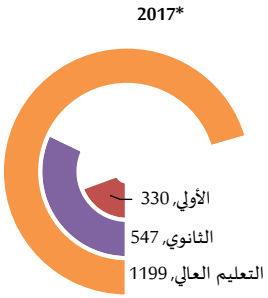

المصدر :حسابات موظفي سيسرك بناءً على قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية للبنك الدولي .
2017*أو آخر عام متاح بعد 2008

على مستوى منظمة التعاون الإسلامي، يختلف توزيع الإنفاق الحكومي على التعليم لكل طالب حسب مستويات التعليم. ففي المتوسط، تنفق الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي مبالغ أكبر للطلاب في مرحلة التعليم العالي(1,199 دولارا)، ومبالغ أقل للطلاب في المرحلة الابتدائية ($330) (الشكل 7.2). ومع ذلك، فإن الدول المتقدمة تنفق مبلغا متساو تقريبا على الطلاب في جميع مستويات التعليم. ومن المهم الإشارة إلى أن هناك اختلافات إقليمية بين الدول الأعضاء في المنظمة. أما في منطقة جنوب الصحراء الكبرى، فلديهم معدلات إنفاق حكومية أقل على التعليم، ويعتبر عنصر تمويل القطاع الخاص، مهم أيضا. ونظرا لأن المزيد من البلدان في العالم تبني جسورا بين الإنفاق العام التعليمي وتمويل القطاع الخاص، تميل دول المنظمة إلى الافتقار إلى هذا العنصر. وهذا هو الحال بشكل خاص بالنسبة للتعليم العالي (سيسرك، 2016). فالروابط بين القطاعين العام والخاص في دول المنظمة المتعلقة بالتعليم محدودة وتحتاج إلى مزيد من الاهتمام.

الشكل 8.2 : دول منظمة التعاون الإسلامي ذات أعلى معدل نصيب الطالب من النفقات الحكومية على التعليم العالي ، الدولار الأمريكي، *2017

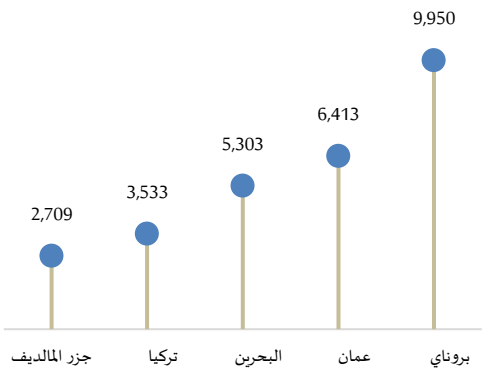

المصدر :قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية للبنك الدولي
2017*.أو آخر عام متاح بعد 2008

من بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي التي تتوفر لديها بيانات، تمتلك بروناي دار السلام أعلى إنفاق حكومي على التعليم لكل طالب في التعليم العالي ($9,950)، تليها عُمان ($6,413) والبحرين ($5,303) (الشكل 8.2).

2.2.2 نسبة عدد الطلاب إلى عدد المدرسين

تشير نسبة الطلاب إلى المدرسين إلى عدد الطلاب المسجلين في المدرسة وفقا لعدد المدرسين العاملين في تلك المؤسسة. وعادة ما تشير نسبة الطلاب إلى المدرسين المرتفعة إلى وجود مشاكل في تمويل المدارس أو النظم المدرسية. إذ يوجد 39.1 مليون طالب في التعليم العالي في 43 دولة عضو في منظمة التعاون الإسلامي تتوفر بيانات عنها في عام 2017.

هذا الرقم أقل من 46.1 مليون طالب مسجل في 37 دولة متقدمة. ومع ذلك، فإن نسبة الطلاب إلى المدرسين في التعليم العالي هي الأعلى في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي بنسبة 23 (الشكل 9.2). وهذه النسبة أقل بكثير في البلدان النامية غير الأعضاء (18.4) وأقل بكثير في البلدان المتقدمة (11.7)، مما يعكس عددا أكبر من الأكاديميين والمدرسين في مستوى التعليم العالي لكل طالب. وتوضح النسب الأعلى في دول المنظمة أن عدد المدرسين الذين يدخلون قطاع التعليم لا يكفي لمواكبة معدل نمو طلاب التعليم العالي. وهناك حاجة لتحسين جودة التعليم من خلال خفض متوسط عدد الطلاب لكل مدرس.

الشكل 9.2: نسب الطلاب إلى المدرسين بمؤسسات التعليم العالي، *2017

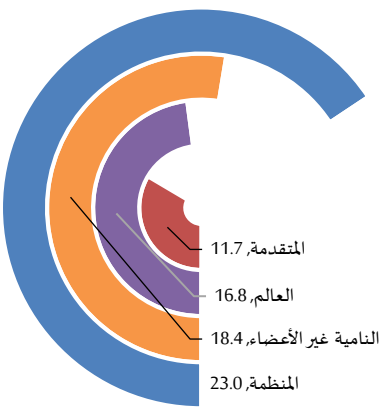

المصدر: حسابات موظفي سيسرك، إحصاءات التعليم للبنك الدولي. فالمتوسطات المرجحة لـ 43 دولة من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي و 34 دولة متقدمة و 70 دولة نامية غير الأعضاء في المنظمة باستخدام البيانات لعام 2017 أو آخر سنة متوفرة بعد عام 2008. المتوسط العالمي هو لعام 2017.

بشكل عام، أظهر متوسط أداء الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي تحسنا، لكنه لا يزال بحاجة إلى تقدم كبير للحاق بمجموعات البلدان الأخرى والتنافس معها. ومن حيث نسب الطلاب إلى المدرسين، أظهرت هذه الدول اختلافات كبيرة على نطاق واسع. فمن ناحية، كان لدى 5 دول أعضاء في المنظمة نسب الطلاب إلى المدرسين أقل من معدل البلدان المتقدمة بمعدل 11.7 طالب لكل مدرس (الشكل 10.2). أما دول أعضاء أخرى، مثل لبنان (5.0)، وتركمانستان (5.4)، وأذربيجان (10.0)، وكوت ديفوار (11.5)، وأوزبكستان (11.7)، فكانت لديها أدنى نسب الطلاب إلى أساتذة التعليم العالي.

من ناحية أخرى، قام مدرس في المتوسط بتدريس 52.3 طالب في التعليم العالي بالكاميرون و 49.8 طالب في السودان و 43 طالبا في موريتانيا، ووفقا لأحدث الإحصاءات المتاحة، كانت الكاميرون ذات أعلى نسبة طالب إلى المدرس في العالم. وحتى في دولة أكثر تطوراً مثل تركيا، كانت النسبة مرتفعة وتبلغ 40.7، مما يعكس الفجوة الكبيرة في عدد أساتذة التعليم العالي (الشكل 10.2). ومن حيث نسبة الطلاب إلى المدرسين، تظهر الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي عموما تقدما فرديا ولكن كمجموعة، لا تزال هناك حاجة لصياغة سياسات من شأنها أن تعمل على خفض هذه النسبة. فدون الاستثمار في خفض نسبة الطلاب إلى المدرسين، يكون تحقيق جودة التعليم على أي مستوى أمرا صعبا وغير مرجحا.

الشكل 10.2: الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي التي تضم أعلى وأقل نسب عدد الطلاب إلى المدرسين في مدارس التعليم العالي، *2017

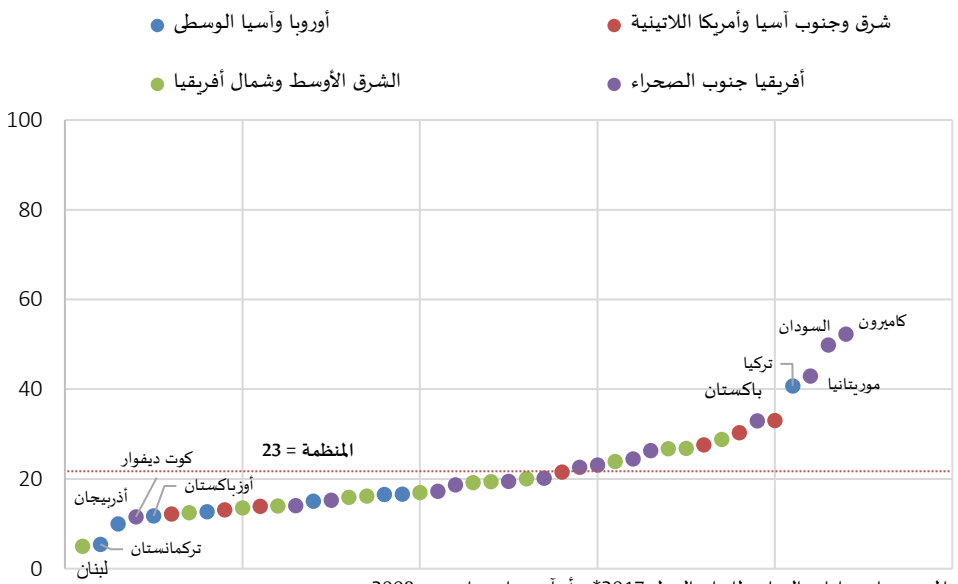

المصدر : إحصاءات التعليم للبنك الدولي.2017* أو آخر عام متاح بعد 2008.

الإطار 1.2. مشروع تعليم مدرسي التعليم (TTE) – أوغندا

ازداد الوصول إلى التعليم في أوغندا بفضل إصلاح التعليم الابتدائي الشامل (UPE 1997) والإصلاحات الشاملة للتعليم ما بعد الابتدائي (UPPET 2007). وقد أدى ذلك إلى توسيع المدارس القائمة وإنشاء المزيد من مؤسسات التعليم الابتدائي والثانوي والعالي. ومع ذلك، فبسبب التدفق الهائل للطلاب في المدارس الحالية، هناك قلق متزايد بشأن تدني نوعية التعليم. وللوصول إلى جودة عالية من التعليم، أطلقت حكومة أوغندا مشروعا بعنوان تدريب مدرسي التعليم (TTE). يتم تنفيذ المشروع بشكل مشترك بين وزارة التعليم والرياضة (MoES) ووكالة التنمية البلجيكية (Enabel).

ويهدف مشروع تدريب مدرسي التعليم إلى تعزيز الكفاءات المهنية لمدربي المدرسين والمدرسين في المستقبل المتخرجين من كليات الأساتذة الوطنية (NTCs) في أوغندا. ويحتوي المشروع على ثلاثة مكونات: التطوير المؤسسي (لتعزيز الكليات وأنظمة الإدارة)؛ والبنية التحتية (لإعادة تأهيل وتوسيع وتجهيز مرافق الكلية)؛ والمناهج التربوية (لتحسين جودة التعليم والتعلم في الكليات والمدارس الثانوية الشريكة).

بدأت المرحلة الأولى من المشروع في 2011-2016 وركزت على تحسين بيئة التعليم والتوجيه العملي للمدرسين / التعليم الفني والمهني والتدريب (BTVET) للمدرسين / الأساتذة والمدرسين الصحيين ومعلمي المدارس الثانوية في أوغندا.

المصدر: وزارة التعليم والرياضة، جمهورية أوغندا، 2019

3.2.2 حركة الطلاب الدوليين

وفقا لقاعدة بيانات معهد اليونسكو للإحصاء، في عام 2017، ذهب أكثر من 4.5 مليون طالب إلى الخارج للدراسة، وهو ما يمثل 2.5 مليون في عام 2005 و 3.3 مليون في عام 2010. أصبحت الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي وجهات شعبية للتعليم العالي بسبب الاستثمارات والإصلاحات المهمة في قطاع التعليم، مما أدى إلى زيادة في جودة التعليم وخلق فرص للطلاب المحليين والدوليين (SESRIC, 2019a).

الشكل 11.2: تنقل الطلاب إلى الخارج في منظمة التعاون الإسلامي (الملايين)

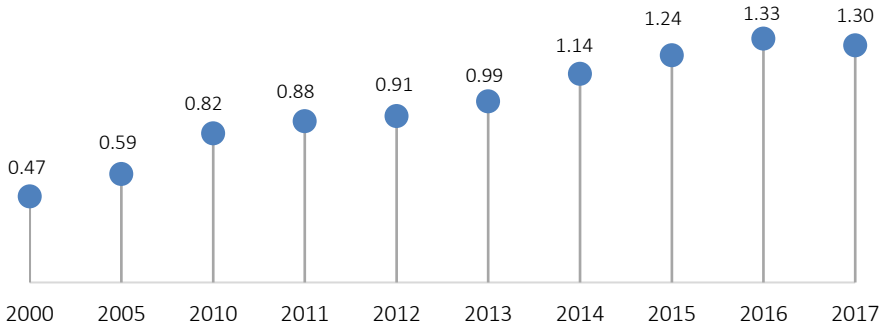

المصدر :إحصاءات التعليم للبنك الدولي وقاعدة بيانات معهد اليونسكو للإحصاء

الشكل 12.2: نسبة تنقل الطلاب إلى الخارج

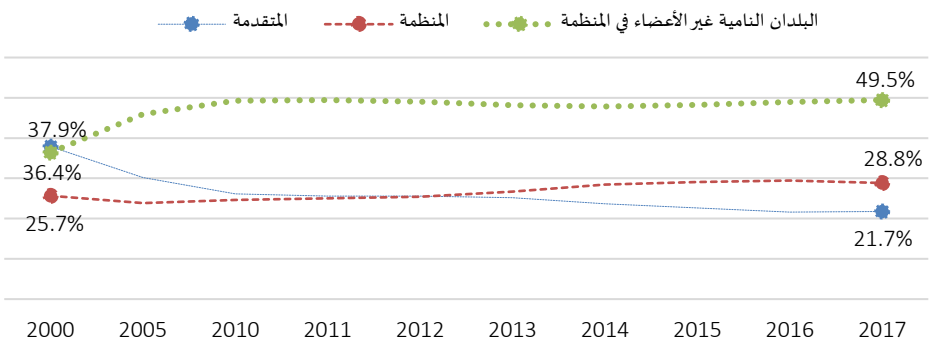

المصدر: إحصاءات التعليم للبنك الدولي وقاعدة بيانات معهد اليونسكو للإحصاء

ومع ذلك، لا يزال هناك عدد كبير من شباب المنظمة الذين يختارون الدراسة في الخارج. وكما هو موضح في الشكل 11.2، فإن عدد الطلاب المتجهين من الدول الأعضاء إلى الخارج للتعليم العالي قد ارتفع بشكل مستمر خلال الفترة ما بين 2000 و 2016، ووصل إلى أعلى مستوى في عام 2016 مع 1.33 مليون طالب، لكنه انخفض قليلا إلى 1.30 مليون في عام 2017. ومن بين الأسباب الرئيسية للزيادات الكبيرة هي العدد المتزايد من الشباب والنمو الاقتصادي العالي في الدول الأعضاء مما شكل فرصا للطلاب لمتابعة تعليمهم في المؤسسات الدولية.

في عام 2000، مثلت الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي 25.7% من جميع الطلاب الدوليين الموجودين في الخارج، ولكن هذا المعدل انخفض بشكل طفيف إلى 24.6% في عام 2010. ومنذ ذلك الحين، ارتفعت مشاركتها ببطء لتصل إلى 28.8% في عام 2017 (الشكل 12.2). وزادت البلدان النامية غير الأعضاء في المنظمة، مدفوعة بشكل رئيسي من الصين، من 36.4% في عام 2000 إلى 49.5% في عام 2017 انخفضت نسبة تنقل الطلاب إلى الخارج من الدول المتقدمة بشكل كبير من 37.9% إلى 21.7% خلال نفس الفترة.

على المستوى الفردي، كانت كازاخستان (89.5 ألفا)، والمملكة العربية السعودية (89.3 ألفا)، ونيجيريا (89.1 ألفا)، وماليزيا (64.2 ألفا)، وبنغلاديش (55.8 ألفا) الخمسة الأوائل من حيث تنقل الطلاب إلى الخارج ضمن مجموعة منظمة التعاون الإسلامي، ما يمثل 30% من جميع الطلاب المتنقلين إلى الخارج في المنظمة (الشكل 13.2).

تعتبر الوجهات الرئيسية للطلاب في البلدان الخمسة الأولى ومن غالبية الدول الأعضاء الأخرى في منظمة التعاون الإسلامي هي البلدان ذات قطاعات تعليمية متطورة، بما في ذلك الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وأوروبا. إذ لوحظت أكبر زيادة في عدد الطلاب الخارجون من دول منظمة التعاون الإسلامي خلال

2017-2010 في كازاخستان بزيادة قدرها 50 ألفا، تلتها المملكة العربية السعودية (47 ألفا) ونيجيريا (37 ألفا).

الشكل 13.2: دول منظمة التعاون الإسلامي ذات أعلى نسبة تنقل الطلاب إلى (المئات)، 2017

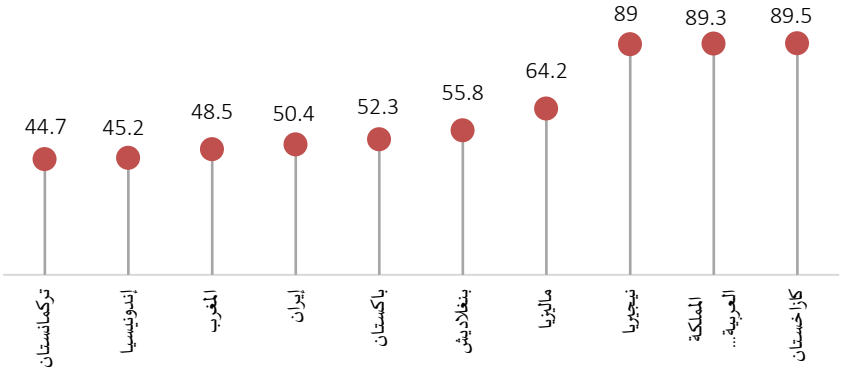

المصدر :إحصاءات التعليم للبنك الدولي وقاعدة بيانات معهد اليونسكو للإحصاء

يشير معدل التنقل للخارج (OMR) إلى نسبة الطلاب الذين يدرسون في الخارج إلى إجمالي عدد الطلاب المسجلين في الدولة، ووفقا لأحدث البيانات المتاحة، هناك ملاحظات جديرة بالذكر حول هذا المعدل في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. كما يعتبر المعدل في جزر القمر 78.9 هو أيضا مرتفع بشكل كبير. بينما يصل إلى 0.6 في إندونيسيا و 0.7 في تركيا.

الشكل14.2 : دول منظمة التعاون الإسلامي ذات أعلى نسبة التنقل إلى الخارج

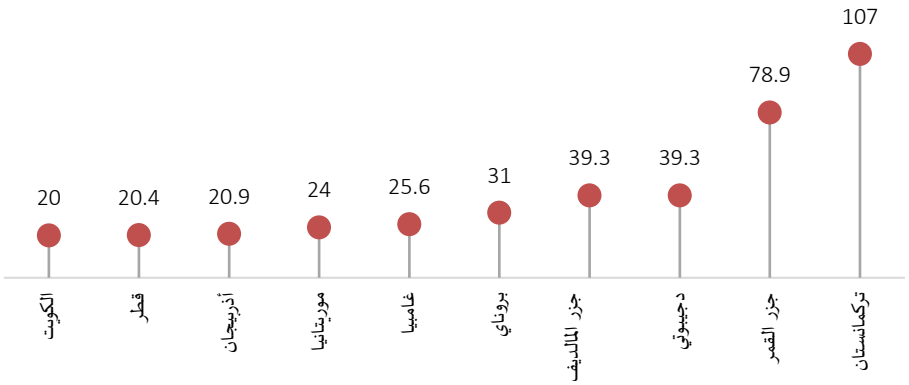

المصدر :إحصاءات التعليم للبنك الدولي وقاعدة بيانات معهد اليونسكو للإحصاء

3.2 ملاحظات ختامية

على الرغم من الإنجازات التعليمية التي حققتها الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي خلال العقود القليلة الماضية، لا يزال 17.7% من شبابها أُميين ويفتقرون إلى المهارات العددية الأساسية ومهارات القراءة الأساسية؛ ولهذا تقل فرص إيجادهم لوظائف لائقة. مع افتقار العديد من الشباب إلى التعليم الابتدائي، من المحتمل أن تهدد مستويات بطالة الشباب المرتفعة باستمرار الشمول الاجتماعي والتماسك والاستقرار. كما توجد العديد من الأسباب وراء انقطاع الشباب عن الدراسة، بما في ذلك من بين أمور أخرى، فقر الدخل، والقضايا المتعلقة بنوع الجنس، والإعاقة، والصراع، والحرب. كما أن عوائد السوق المتدنية المنخفضة للتعليم لا تشجع الناس على مواصلة تعليمهم. ولكي تنجح الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في تطوير اقتصاداتها ومجتمعاتها، يجب تخطيط تعليم الشباب بعناية ووضع سياسات فعالة لتزويدهم بالتعليم الجيد الذي يمكن أن يعدهم للمشاركة بشكل منتج في سوق العمل.

وفقا لمسح منظمة التعاون الإسلامي المعني بالشباب لعام 2019، من بين 20 دولة عضو استجابت للمسح، يوجد لدى 12 منها سياسة أو برنامج أو مبادرة لتعزيز برامج التبادل الطلابي مع المؤسسات التعليمية الأجنبية، كما أشارت ثماني دول منها في المسح إلى عدم وجود أي سياسة أو برنامج أو مبادرة لتبادل الطلاب. وفيما يخص رفع مستوى الوعي، استجابت 18 دولة من بين 20 دولة عضو في منظمة التعاون الإسلامي بشكل إيجابي لتوعية الشباب. وهناك أيضا سياسات وبرامج ومبادرات في مجال التعليم الفني والمهني لإعداد الشباب لسوق العمل في 17 دولة من أصل 20. فمن خلال استخدام استراتيجية الشباب لمنظمة التعاون الإسلامي، كإطار عمل، من المرجح أن يعزز تبادل هذه السياسات والممارسات بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي تعاونها البيني في مجال تعليم الشباب.

علاوة على ذلك، فإن تخصيص المزيد من الموارد المالية، والتركيز على جودة التعليم، وتشجيع الشباب على الاستثمار في مهارات جديدة من شأنه أن يساعد على تزويد الشباب بالمعرفة والمعلومات اللازمة بما يتماشى مع احتياجات سوق العمل. وأخيرا، من الأهمية بمكان زيادة سياسات التعليم لإزالة الحواجز التي تحول دون وصول الفئات الضعيفة من الشباب المهاجرين والشباب ذوي الإعاقة والشابات لتحسين نتائج تعليمهم في العديد من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

الفصل الثالث

العمالة وريادة الأعمال

يلعب الشباب دورا حيويا في التنمية الاقتصادية طويلة الأجل للمجتمعات. ويتكون حوالي 18% من إجمالي السكان في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي من شباب تتراوح أعمارهم بين 15 و 24 عاما (في عام 2020). وتضع هذه الحصة الكبيرة من الشباب العديد من الدول الأعضاء في وضع فريد لتسخير الإمكانات الاقتصادية للشباب التي يمكن أن تسهل العديد من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في الوصول إلى العديد من الأهداف المنصوص عليها في أهداف التنمية المستدامة. وعلى هذه الخلفية، يناقش هذا الفصل التحديات الرئيسية التي يواجهها الشباب في مجال التوظيف وريادة الأعمال ويقيم أداء دول المنظمة بشأن المؤشرات الرئيسية في سوق العمل (مثل مشاركة القوى العاملة والبطالة وما إلى ذلك). ويختتم بتوصيات متعلقة بالسياسات بشأن كيفية تحسين الرفاه الاقتصادي للشباب في الدول الأعضاء في المنظمة.

1.3 مشاركة القوى العاملة من الشباب

تعكس نسبة مشاركة القوى العاملة من الشباب فئة السكان الذين تتراوح أعمارهم بين 15-24 سنة والذين يشاركون بنشاط في سوق العمل، سواء من خلال مزاولة عمل (موظف) ما أو البحث عنه (عاطل عن العمل). هذا لأن ذلك يوفر مؤشرا على الحجم النسبي لليد العاملة المتوفرة للمشاركة في إنتاج السلع والخدمات.وفقا لتقديرات منظمة العمل الدولية، لم يكن أكثر من 20% من الشباب في العالم مشاركين نشطين في سوق العمل في عام 2018. ويعتبر (Gammarano, 2019) هذا الاستنتاج مهم لأن دمج الشباب في سوق العمل والتعليم وتنمية المهارات أمور جوهرية لتحقيق بيئة اجتماعية اقتصادية مزدهرة ومستدامة وعادلة في جميع أنحاء العالم.

كما هو مبين في الشكل 1.3، لوحظ اتجاه تنازلي في معدلات مشاركة الشباب في القوى العاملة (LFPR) في جميع مجموعات البلدان. وعلى الصعيد العالمي، في العقدين الأخيرين، انخفض هذا المعدل 52% في عام 2000 إلى 41.4% في عام 2019. وشهدت الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي أيضا انخفاضا في معدل مشاركة الشباب في القوى العاملة من 44.1% عام 2000 إلى 38.7% عام 2019. وبالمثل، انخفض معدل نمو الشباب في البلدان المتقدمة من 52.5% إلى 46.8%، وفي البلدان النامية غير الأعضاء

الشكل 1.3: معدل المشاركة في القوى العاملة للشباب (%)، 2000-2019

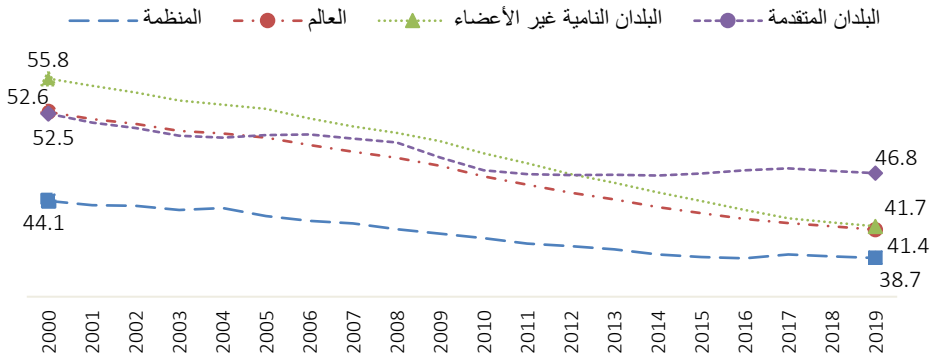

المصدر: حسابات موظفي سيسرك استنادا إلى تقديرات نموذجية من التوقعات السكانية العالمية للأمم المتحدة (إصدار 2019) قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة العمل الدولية (تحديث بيانات 2018)

في المنظمة، انخفض من 55.8% إلى 41.7% خلال الفترة نفسها. ويمكن تفسير هذا الاتجاه السلبي جزئيا بزيادة مشاركة الشباب في برامج التعليم الفني والمهني، وسنوات أطول في المؤسسات التعليمية.

تكشف البيانات المصنفة جنسانيا عن رؤى إضافية مختلفة. ففي المتوسط، انخفض معدل مشاركة الشابات في القوى العاملة من 29.4% في عام 2000 إلى 27.7% في عام 2019 في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي (الشكل 2.3). ومع ذلك، فإنه لا يزال أقل بكثير من متوسط مجموعات البلدان الأخرى. وأظهر الشباب بين السكان الذكور أيضا انخفاض الاتجاه في جميع المجموعات القطرية خلال الفترة قيد النظر، كما أنه في المتوسط، انخفض من 58.4% في عام 2000 إلى 49.3% في عام 2019 في الدول الأعضاء. وتجاوز متوسط مشاركة الشباب الذكور في القوى العاملة (49.3%) في دول المنظمة متوسط البلدان المتقدمة (47.6%) في عام 2019.

الشكل 2.3: معدل مشاركة الشباب في القوى العاملة حسب نوع الجنس (%)

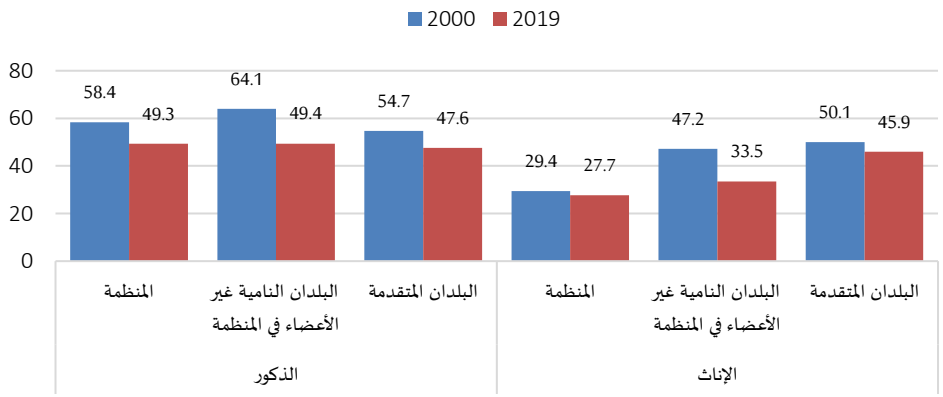

المصدر: حسابات موظفي سيسرك استنادًا إلى التوقعات السكانية العالمية للأمم المتحدة (إصدار 2019) وإليوستات (تحديث سانات 2018)

تتأثر معدلات مشاركة الشباب والشابات بالعوامل المؤسسية مثل العادات والأفضليات (كتنقل الشباب، وقيمة عمل الشابات، والتمييز على أساس السن/ الخبرة)؛ العوامل الاقتصادية (مثل مقارنة صافي الأرباح بفوائد العمل غير المدفوع الأجر)؛ والعوامل الاجتماعية والمؤسسية (مثل العمر والجنس والمهارات القابلة للتشغيل). (Gammarano, 2019). علاوة على ذلك، عندما يشارك الشباب في القوى العاملة، قد يدخلون في قطاعات أقل تنظيما نسبيا مثل قطاعات الزراعة أو الخدمات في بعض الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. فوفقا لأحدث البيانات المتاحة في قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة العمل الدولية، يعمل 36% من الشباب في قطاع الخدمات في الإمارات العربية المتحدة تليها بروناي دار السلام (25%). وفي الاقتصادات التي تعتمد على الزراعة بكثافة مثل باكستان وأوغندا وموزمبيق ومالي - كان عدد الشباب والشابات العاملين في القطاع الزراعي يفوق بكثير عدد العاملين في الخدمات أو الصناعة. وعلى سبيل المثال، تجاوزت نسبة عمالة الشباب في القطاع الزراعي 35% في موزمبيق.

هناك عامل آخر يثبط الشباب عن ممارسة نشاطهم في القوى العاملة وهو الفجوة الحالية في الأجور بين الجنسين. وبشكل عام، تبين فجوة الأجور بين الجنسين الفروق في الأجر وعدم المساواة بين النساء والرجال. كما توجد العديد من العوامل المترابطة التي تعمل على توسيع فجوة الأجور بين الجنسين مثل العمل بدوام جزئي، والعمل بدون أجر، ومسؤوليات الرعاية، والفصل المهني، والمعايير الاجتماعية، والتحيزات الضمنية، والتمييز، وضعف مؤسسات سوق العمل. ومن بين هذه العوامل، يعد التمييز ضد المرأة أكبر عامل لارتفاع الفجوات في الأجور بين الجنسين (ILO, 2017). وفقا لسيسرك (2018)، حتى عندما تقوم المرأة بنفس العمل الذي يقوم به الرجل أو تؤدي قيمة متساوية في العمل مثله، تحصل على أجر أقل في العديد من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. وتمشيا مع هذه النتائج، في مسح منظمة التعاون الإسلامي المعني بالشباب لعام 2019، اعتبرت 18 دولة أن الفجوة في الأجور بين الجنسين بين الشباب تحديا بارزا. وتعد المعدلات السائدة المرتفعة لبطالة الشباب (التي اختارتها 14 دولة من أصل 21) وغير الرسمية الموجودة في الاقتصادات (التي اختارتها 11 دولة من أصل 21) من بين العوامل الرئيسية التي تؤدي إلى فجوة الأجور بين الجنسين في دول المنظمة. كما ذكرت ست دول في الدراسة الاستقصائية أن الثقافة والأحكام المسبقة والتحيزات هي أيضا مجموعة هامة أخرى من العوامل التي تؤدي إلى فجوة الأجور بين الجنسين.

2.3 البطالة في صفوف الشباب

يمكن أن تسبب البطالة بين الشباب، بأي شكل من الأشكال، ضغطا شديدا على اقتصاد البلد ومجتمعه، ويؤثر ذلك سلبا على إنتاجية سوق العمل والإنفاق الحكومي والنمو. إذ تعد البطالة تحد عالمي للتنمية الاقتصادية. فوفقا لمنظمة العمل الدولية، "عرف معدل النمو السنوي لعمالة الشباب انخفاضا منذ عام 2008، مما يعني أن عدد الشباب العاملين في العالم قد انخفض منذ عام 2008 وتقلصت عمالة الشباب"

(Gammarano, 2019, p. 5). وفي الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، ظلت نسبة البطالة بين الشباب أقل من 15% بين عامي 2000 و 2019 (الشكل 3.3)، حيث تم تقدير نسبة البطالة فيها، في المتوسط، اعتبارا من عام 2019 بنسبة 13.9% مقابل 10.7% في الدول المتقدمة و 11.2% في الدول النامية غير الأعضاء في المنظمة. وعلى مستوى كل دولة على حدة، كان معدل البطالة بين الشباب في النيجر (0.4%) وقطر (0.6%) في عام 2019. وفي المقابل، سجلت أعلى نسبة بطالة للشباب في فلسطين (45.9%)، تليها ليبيا (42%) والأردن (36.6%) في نفس العام.

وقد تفسر عدة عوامل ارتفاع معدلات البطالة بين الشباب في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. أولاً، يعتبر الشباب أكثر عرضة من البالغين في الأوقات الاقتصادية غير المواتية. وثانياً، قد يواجهون صعوبة في العثور على عمل بسبب نقص في المعلومات حول سوق العمل وفي تجربة البحث عن عمل. وأخيرا، تميل الحصة الكبيرة من الاقتصاد غير الرسمي في بعض الدول الأعضاء في المنظمة إلى تقليل فرص العمل المتاحة للشباب في الاقتصاد الرسمي. وقد تكون هناك عوامل أخرى مرتبطة بالتحيز ضد الشباب، والمعايير الاجتماعية والثقافية، والافتقار إلى الخبرة الأولى والمهارات غير المتطابقة إلى سوق العمل وغيرها.

الشكل 3.3: نسبة بطالة الشباب (%)، 2000-2019

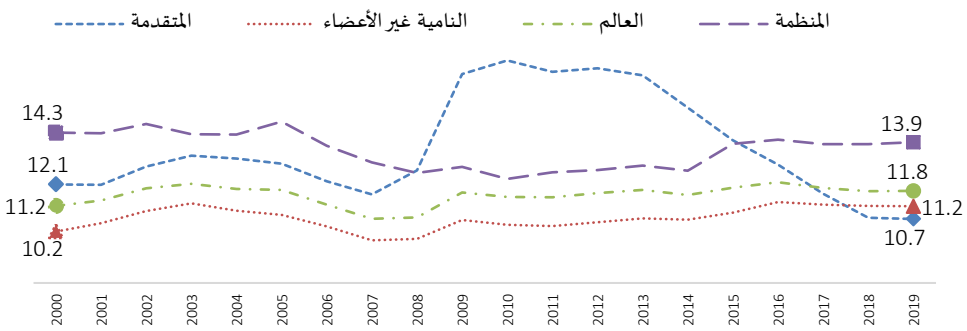

المصدر: حسابات موظفي سيسرك استنادا إلى تقديرات نموذجية من قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة العمل الدولية (تحديث بيانات 2018)

تكشف بيانات بطالة الشباب، عند تصنيفها جنسانيا، أن معدل بطالة الشباب في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي قد ارتفع من 15.1% في عام 2000 إلى 15.4% في عام 2019 (الشكل 4.3). واعتبارا من عام 2019، كانت النسبة 12% في البلدان النامية غير الأعضاء في المنظمة و9.9% في البلدان المتقدمة. أما في المتوسط، فقد انخفض معدل بطالة الذكور من الشباب من 13.9% في عام 2000 إلى 13% في عام 2019 في الدول الأعضاء. وتوضح هذه الأرقام أن الشابات هن أكثر الفئات حرمانا من حيث فرص العمل في العديد من دول المنظمة.

تمشيا مع هذه النتائج، ذكرت 17 دولة من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي من أصل 20 في مسح المنظمة المعني بالشباب لعام 2019 أن التمييز بين توظيف الشابات والشبان يشكل تحديا في بلدانهم. وفقا للمسح، فإن أحد العوامل الرئيسية التي تسبب التمييز بين توظيف الشابات والشبان في الدول الأعضاء في المنظمة هو المخاطر المفترضة من قبل أرباب العمل، كالحمل وإجازة الأمومة والأداء الوظيفي التي ذكرت 9 دول من أصل 20 دولة على أنها كبيرة أو أكبر عامل مؤثر. ويتم الإشارة إلى الثقافة والتحيزات وانعدام آليات الحماية القانونية والتنظيمية لمنع التمييز من بين الأسباب الرئيسية وراء الفجوة السائدة بين توظيف الشابات والشبان في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

الشكل 4.3: معدل البطالة بين الشباب حسب الجنس (%)

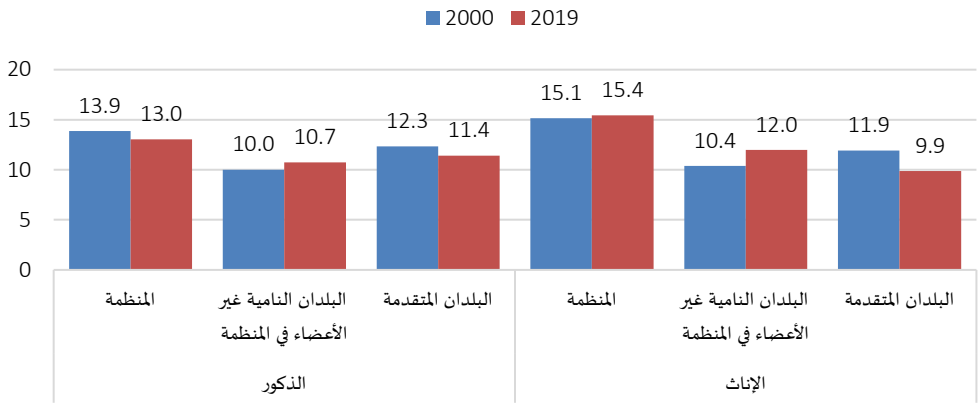

المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة العمل الدولية (تحديث بيانات 2018)

يشكل تأمين وظيفة للشباب في السوق تحديا في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، بالإضافة إلى عدم تمكين بيئة تنظيم المشاريع للشباب بسبب العقبات التي تتراوح بين الحواجز المؤسسية والثقافية والحواجز الاجتماعية والاقتصادية. وغالبا ما يترجم الاستخدام الناقص لإمكانات الشباب في مجال الأعمال الحرة إلى خسائر نقدية وغير نقدية تضر بالتنمية الشاملة لدول المنظمة. كما أنه عادة ما يتأثر رواد الأعمال الشباب بعوامل مثل انخفاض فرص تنمية رأس المال البشري، والتركيز القطاعي في الصناعات غير الرسمية، ومحدودية فرص الحصول على التمويل، وعدم كفاية البنية التحتية للمؤسسات، والافتقار إلى الأطر السياسية والقانونية التي تشجع وتحميهم، والحواجز الثقافية بما في ذلك التمييز القائم على السن وأدوار أخرى لكل من الذكور أو الإناث.

3.3 إمكانية توظيف الشباب

وفقا لمنظمة العمل الدولية، تشير قابلية توظيف الشباب إلى "الكفاءات والمؤهلات المحمولة التي تعزز قدرة الفرد على الاستفادة من فرص التعليم والتدريب المتاحة لتأمين العمل اللائق والاحتفاظ به، والتقدم

داخل المؤسسة وبين الوظائف، ومواكبة التغيير التكنولوجي وظروف سوق العمل". (Brewer, 2013) كما تتضمن هذه الكفاءات والمؤهلات المهارات الرسمية وغير الرسمية مثل التعليم والعمل الجماعي وحل المشكلات والمعرفة التكنولوجية ومهارات الاتصال والمزيد.

بالنسبة لأصحاب العمل، تشير المهارات القابلة للتشغيل لدى الشباب إلى قدرتهم على الأداء بفعالية في مكان العمل، ومواكبة التطورات التكنولوجية والاحتياجات المتغيرة للمنظمة. وفقًا لبرونيت وجايرام Burnett وJayaram، من المتوقع أنه بحلول عام 2020 سيواجه العالم نقصا في 85 مليون من القوى العاملة الماهرة أو المؤهلة تقنيا.

الإطار 1.3. العوائق الرئيسية التي تؤثر على انتقال الشباب من المدرسة إلى العمل

وفقا لورقة المعلومات الأساسية حول "إعداد الشباب للانتقال إلى العمل"(Master Card Foundation, 2019)، يمكن أن يعيق الانتقال الناجح للشباب من المدرسة إلى العمل عوامل مختلفة مثل نتائج التعليم، والتكاليف الكبيرة المرتبطة بعملية العثور على وظيفة، والوصول المحدود للتمويل، وانعدام الثقة، وضعف الشبكات الشخصية والمهنية.

علاوة على ذلك، تواجه النساء مساوئ واضحة في سوق العمل استنادا إلى سبعة عوامل رئيسية: المهارات والتعليم، ورأس المال، والشبكات، والوقت وتكوين الأسرة، والاختيار المهني، وتحيز صاحب العمل، والسلامة.

وهناك أيضا اختلافات كبيرة بين الشباب المتعلم حد الثانوية الذي يعيش في المناطق الريفية والحضرية استنادا إلى الشبكات والحواجز الجغرافية وتكاليف البحث عن وظيفة وتوافر الوظائف في مختلف قطاعات التوظيف.

المصدر: مؤسسة ماستركارد، (2019)

في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، يمثل عدم التوافق بين التدريب التعليمي (بما في ذلك المهارات القابلة للتشغيل) واحتياجات سوق العمل تحديا اقتصاديا كبيرا يؤثر على الشباب. فعلى سبيل المثال، حددت سبع دول أعضاء في المنظمة هذا التباين على أنه التحدي الاقتصادي الأكبر للشباب، كما ذكرت تسع دول أعضاء في المنظمة على أنه تحد اقتصادي كبير في المسح المعني. وينشأ عدم التطابق هذا جزئيا عن نقص المهارات القابلة للتشغيل ونقص مبادرات التدريب وتطوير المهارات للشباب. وذلك نتيجة نظم التعليم التي يكون خريجوها ذوي مهارات ومعرفة وكفاءة غير كافية أو قديمة أو لا تتماشى مع التطورات في سوق العمل.

بالنظر إلى ارتفاع معدلات بطالة الشباب وخمولهم في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، فإن تحسين قابلية توظيف الشباب من خلال تنمية المهارات لأمر حاسم في عالم يزداد عولمة يوما بعد يوم. وتعد المهارات المطلوبة للتوظيف مهمة للشباب الجدد في سوق العمل والموظفين الحاليين وأصحاب العمل

لأنهم يسمحون للباحثين عن عمل من الشباب وأصحاب المشاريع بتحسين احتمال العثور على عمل مناسب وكسب أجور لائقة والتنقل في وظائفهم المستقبلية في أسواق العمل المتقلبة.

4.3 الشباب وريادة الأعمال

بالنظر إلى محدودية فرص العمل المتاحة لتضخم عدد الشباب في العديد من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي والعالم النامي، تبرز روح المبادرة كخيار عملي قادر على تفعيل القوة الاقتصادية للشباب من خلال تمكينهم من توليد دخل لائق وتوفير التحفيز الذاتي ومصدر التحفيز للاندماج الاقتصادي. فالشباب مبدعون ومبتكرون في حل المشكلات وإيجاد الحلول (DFID–CSO Youth Working Group, 2010). يُبيّن كيو Kew et al. (2013) أنه على مستوى العالم، يمكن للشباب أن يصبحوا رواد أعمال بنسبة 1.6 مرة أكثر من كبار السن. وتميل مهارات الشباب إلى تحفيزهم ليصبحوا رواد أعمال. كما تدعم دراسة حديثة لـ (Deloitte , 2015) هذه النتيجة من خلال استطلاع شمل 7,800 شاب من 29 دولة، وتشير إلى أن 70% يرون أنفسهم يعملون بشكل مستقل في مرحلة ما. ولدى ريادة الأعمال القدرة على تزويد العديد من الشباب بإمكانيات وفرص عمل حقيقية (UN, 2016). كما يمكن لريادة الأعمال أن تزود الشباب بمهارات قيمة مثل التفكير النقدي واتخاذ القرارات والقيادة.

في العديد من البلدان النامية، تضع مجموعة من العوامل رواد الأعمال الشباب في موقف غير مؤات بالمقارنة مع البالغين، مثل البدء في مشاريعهم بمستويات أقل من رأس المال الأولي؛ والعمل من المنازل أو الشوارع (عدم الوصول إلى الفضاء)؛ ولديهم معلومات محدودة عن السوق وشبكة الأعمال (Kew et al., 2013). كما أن ضعف الهياكل الأساسية والأطر القانونية والتنظيمية غير المواتية والاقتصاد غير الرسمي والفساد أمور تقلل من الآثار الإنمائية المحتملة لرواد الأعمال الشباب في العديد من البلدان النامية (Chigunta, 2002). وفي هذا الصدد، فإن السياق القطري والنظام الإيكولوجي الحالي لريادة الأعمال يمكن أن يؤثر في وقع رواد الأعمال الشباب على التنمية المستدامة.

يعمل النظام الإيكولوجي المتطور لريادة الأعمال على تشجيع وتيسير روح المبادرة لدى الشباب. إذ تم تطوير مؤشر ممارسة أنشطة الأعمال التابع للبنك الدولي لقياس اللوائح التي تؤثر مباشرة على الشركات في عشرة أبعاد رئيسية من التجارة إلى الكهرباء. في مقياس من 0 (أسوأ) -100 (الأفضل)، حصلت الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، في المتوسط، على درجة 81.6 حيث تم قياس درجة البلدان المتقدمة في 91.8 في عام 2018 (الشكل 5.3). وبعبارة أخرى، فإن ممارسة الأعمال التجارية في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، في المتوسط، أكثر صعوبة من البلدان المتقدمة. كما حصلت بعض المناطق الفرعية لمنظمة التعاون الإسلامي، مثل مناطق أفريقيا جنوب الصحراء ومنطقتي شرق وجنوب آسيا وأمريكا اللاتينية، على درجات أقل من المتوسط العالمي البالغ 82.8 والتي تعكس التحديات الرئيسية المتعلقة بالبنية التحتية والتمويل واللوائح. وفقا لسيسرك (2018)، توجد تفاوتات بين الجنسين لصالح

رجال الأعمال الذكور حيث يجب على سيدات الأعمال التغلب على المزيد من الإجراءات مقارنة بنظرائهم من الذكور.

الشكل 5.3 : مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال 2018

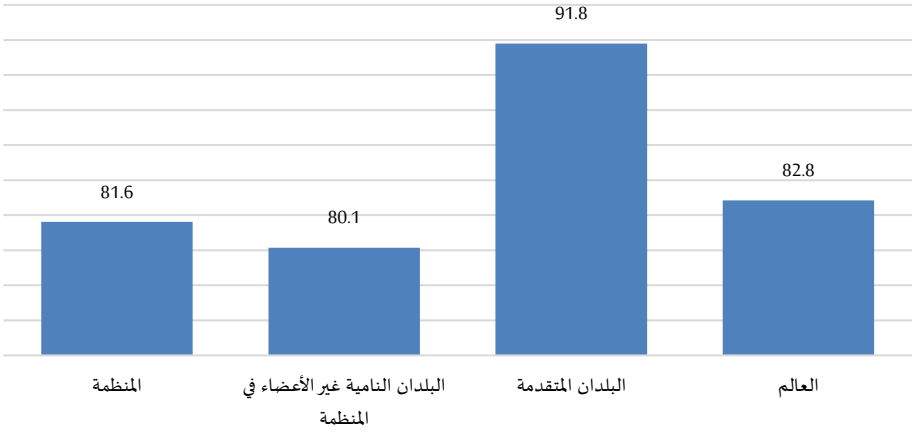

المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية للبنك الدولي

بشكل عام، يجد رواد الأعمال في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، في المتوسط، بيئة أقل ملاءمة لبدء وتوسيع أعمالهم مقارنة بمتوسط العالم. إن التفاوتات القائمة بين الجنسين، والتمييز على أساس السن، والخبرة المحدودة في الأسواق، تجعل حياة أصحاب المشاريع الشباب أكثر صعوبة بسبب عقبات في الوصول إلى الائتمان والتمويل وإجراءات التسجيل المعقدة في عدد كبير من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

الإطار 2.3: محور مركز الأعمال التجارية الشابة

الأعمال التجارية الشابة (YBH) مبادرة مشتركة لمنتدى شباب التعاون الإسلامي (ICYF) تهدف إلى دعم ثقافة الشركات الناشئة والمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم بهدف خلق فرص عمل للشباب في منطقة المنظمة. كما سجل الأفراد والفرق من الدول الأعضاء شركاتهم الناشئة للحصول على فرصة لعرض مبادراتهم وتأمين التوجيه والدعم المالي. وفي إطار الأعمال التجارية الشابة، نظم منتدى شباب التعاون الإسلامي قمة استثمار رواد الأعمال في مركز شباب الأعمال بالتعاون مع مكتب ترويج الاستثمار والتكنولوجيا التابع لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية في البحرين (UNIDO ITPO)، بالشراكة مع اتحاد الغرف العربية. فخلال محور الأعمال التجارية الشابة بقمة الاستثمار في ريادة الأعمال، حصلت 54 شركة ناشئة من 26 دولة مختلفة من أعضاء منظمة التعاون الإسلامي على فرصة للقاء بالمستثمرين وتقديم مشاريعهم.

المصدر: www.youngbusinesshub.org

5.3 سياسات الأمان الاجتماعي المتعلقة بالشباب

وفقا للبنك الدولي(2001)، تشير الحماية الاجتماعية إلى "السياسات والبرامج المصممة للحد من الفقر والضعف من خلال تشجيع أسواق العمل الفعالة، وتقليل تعرض الناس للمخاطر، وتعزيز قدرتهم على إدارة المخاطر الاقتصادية والاجتماعية، مثل البطالة والاستبعاد والمرض والعجز والشيخوخة". وفي جميع أنحاء العالم، لدى 29% فقط من الناس ضمان اجتماعي - بما في ذلك مجموعة كاملة من المزايا للأطفال والأسر وكبار السن (Ortiz, 2017). أما بالنسبة للشباب، فإن السلامة والحماية الاجتماعية أمرين مهمين بشكل خاص لأنهم معرضون للبطالة ثلاثة مرات أكثر عرضة للبطالة مقارنة بالبالغين (ILO, 2017). كما أن الشباب ممثلون تمثيلا زائدا في قطاعات العمالة الهشة، مثل القطاع غير الرسمي. ويرتبط انتقالهم من الشباب إلى مرحلة البلوغ بالتحديات المتعلقة بمغادرة المنزل والمدرسة، والوصول إلى التدريب على المهارات أو التعليم الإضافي. ولذلك، فإن الشباب معرضون بشكل استثنائي للمخاطر التي يمكن تخفيفها من خلال برامج فعالة للسلامة الاجتماعية.

في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، يمثل الفقر متعدد الأبعاد تحديا اقتصاديا رئيسيا يؤثر على الشباب. ووفقا لمسح المنظمة المعني بالشباب لعام 2019، حددت سبع دول أعضاء الفقر على أنه أكبر تحدي اقتصادي، بينما ذكرت تسع دول أعضاء أخرى على أنه يؤثر بشكل كبير على الشباب. فإلى جانب ارتفاع معدلات البطالة وانخفاض معدلات الانتقال، تعد الحماية الاجتماعية أمرا بالغ الأهمية لوصول الشباب إلى العمل، والحد من الفقر، والحصول على التعليم وتنمية المهارات، وأكثر من ذلك (Domingo-Palacpac, 2016). فعلى سبيل المثال، يمكن لبرامج المساعدة الاجتماعية، مثل تلك التي تقدم رواتب أو علاوات ومنح دراسية لطلاب المرحلة الثانوية وطلبة التعليم العالي، أن تساعد في تحسين ولوج الشباب إلى الخدمات التعليمية وبالتالي توفر فرص عمل لهم في المستقبل. ويمكن لبرامج المساعدة الصحية الاجتماعية التي تستهدف الأسر الفقيرة تحسين وصول الشباب إلى الرعاية الصحية بأسعار معقولة. كما يمكن لبرامج سوق العمل أن تساعد أيضا في وصول الشباب إلى برامج تنمية المهارات والبحث عن الوظائف التي يمكن أن تحسن من فرص توظيفهم في القطاع الرسمي (Domingo-Palacpac, 2016). وأخيرا، يمكن أن يؤدي تمديد إعانات البطالة للشباب أيضا إلى تحسين أمن دخلهم (UN DESA, 2018) مما يمكّن الشباب من استغلال وقتهم لتنمية مهاراتهم الشخصية والمهنية.

6.3 التحديات الاقتصادية وهجرة الشباب

تعتبر الأسباب الاقتصادية مثل البطالة أو نقص الأجور اللائقة من بين العوامل الرئيسية المحددة لهجرة الشباب، وتؤثر هذه الأخيرة على التنمية الاقتصادية أيضا، وفي هذا الصدد، توجد علاقة ثنائية الاتجاه بين الهجرة والتنمية. وفقا لتاران (2018) Taran، أكثر من 90% من الهجرة اليوم - بغض النظر عن السبب - يرتبط ارتباطا وثيقا بالعمالة والنشاط الاقتصادي. تشير منظمة العمل الدولية (2018) إلى أنه

من بين 277 مليون شخص يعيشون خارج بلدانهم الأصلية، كان حوالي 60% (164 مليون) منهم من العمال المهاجرين في عام 2017.

وعلى نفس المنوال، هاجر قرابة 27 مليون شاب من بلدانهم الأصلية بحثا عن فرص اقتصادية أفضل في عام 2013 - ويشكلون حوالي 12% من مجموع المهاجرين (UN DESA, 2018). كما تكشف أرقام الأمم المتحدة أن أعلى نسبة من الشباب في جميع المهاجرين تقع في أقل البلدان نمواً، مما يبرز الجاذبية الاقتصادية لهجرة الشباب من أقل البلدان نمواً بحثا عن الفرص التي ستمكنهم من إعالة أنفسهم وأسرهم في الوطن.

يكشف مسح منظمة التعاون الإسلامي المعني بالشباب لعام 2019 أن أهم ثلاثة عوامل اقتصادية تحفز الشباب على الهجرة من بلدانهم الأصلية هي مشكلة البطالة (17 دولة عضو في منظمة التعاون الإسلامي من بين 20)، وفرص عمل أفضل متاحة في الخارج (17 دولة) وأنظمة الضمان الاجتماعي المتخلفة في البلدان الأصلية (12 دولة من أصل 20). أما العوامل الاقتصادية الأخرى مثل وجود اقتصاد غير الرسمي، وعدم تطابق المهارات في سوق العمل، والتمييز على أساس العمر فهي تلعب دوراً في تحفيز الشباب على الهجرة من الجانب الاقتصادي، وفقاً للمسح. ومن بين البلدان النامية، بما في ذلك العديد من دول المنظمة، وجدت منظمة العمل الدولية (2019) أن أعلى ميل لهجرة الشباب يظهر في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى؛ حيث أعرب 43% من الشباب عن أنهم سيغادرون بلادهم للهجرة إلى الخارج. ويتضاعف هذا الميل بسبب نقص الموارد المالية وعدم الاستقرار السياسي.

يواجه المهاجرون الشباب العديد من التحديات في بلدان المقصد مثل العزلة والإقصاء والتمييز وانعدام الأمن. وعلى وجه الخصوص، فإن مسألة "هجرة الأدمغة" (فقدان الشباب المهرة والمتعلمين) لها آثار طويلة المدى على اقتصاد البلد وتنميته. وفي هذا السياق، يتعين على كل من البلدان الأصلية والمضيفة وضع سياسات فعالة للتغلب على التحديات التي تقودها هجرة الشباب. كما أنه من المتوقع أن تزداد هجرة الشباب في جميع أنحاء العالم (Taran, 2018). وبالتالي، من المتوقع أيضا أن تشهد الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي زيادة في هجرة الشباب - بغض النظر عن وضعهم كبلد مضيف أو بلد منشأ أو بلد عبور.

في ظل هذه الخلفية، من الأهمية بمكان أن تدرك الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي التحديات والفرص المرتبطة بهجرة الشباب للتخفيف من آثارها في الوقت المناسب على الجبهة الاقتصادية. كما ذكرت غالبية الدول المجيبة في منظمة التعاون الإسلامي (13 من 20) أنها قامت بالفعل بتصميم سياسات أو برامج أو مبادرات محددة للتعامل مع هجرة الشباب في بلدانهم (OIC Youth Survey, 2019). وفي هذا الصدد، يوصى دول المنظمة بوضع سياسات وبرامج بهدف إدماج الشباب المهاجرين في اقتصاداتهم بشكل فعال والحد من هجرة الأدمغة من خلال توفير مجموعة متنوعة من الفرص الاقتصادية في بلدانهم الأصلية.

7.3 ملاحظات ختامية

إن ظروف سوق العمل للشباب في العديد من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي ليست واعدة بشكل استثنائي حيث تشكل البطالة المرتفعة وانخفاض المشاركة في القوى العاملة ومهارات تنظيم المشاريع غير المستغلة بشكل كامل مجموعة من التحديات أمام الشباب. وتتطلب التحديات الحالية والمستقبلية المتعلقة بتوظيف الشباب والنظام الإيكولوجي لريادة الأعمال في عدد من الدول الأعضاء مجموعة من الإجراءات الشاملة لمعالجتها. كما أن معظم هذه الدول استوعبت أهمية تنمية الشباب. ووفقا لمسح منظمة التعاون الإسلامي المعني بالشباب لعام 2019، ذكرت غالبية الدول الأعضاء أنه لديها سياسات أو برامج أو مبادرات محددة تهدف إلى تحسين الوضع الاقتصادي العام للشباب وتعزيز مشاركتهم الاقتصادية.

وفقا للمسح، تستخدم 19 دولة من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي من بين 22 بعض السياسات لتشجيع تشغيل الشباب، ولدى 20 دولة من المنظمة 22 برنامجا تدريبيا فنيا ومهنيا محددا للشباب، وتضع 12 دولة من المنظمة 21 سياسات / مبادرات للحد من عدد الشباب غير الملتحقين بالتعليم أو التوظيف أو التدريب وتنفذ ست دول أعضاء من بين 22 دولة سياسات وبرامج تحسين وضع الضمان الاجتماعي للشباب.

لدى العديد من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي العديد من أفضل الممارسات وقصص النجاح في توظيف الشباب وتعزيز روح المبادرة لديهم. وتتضمن وثائق الاستراتيجية المعتمدة مثل استراتيجية منظمة التعاون الإسلامي المعنية بالشباب، واستراتيجية سوق العمل، وبرنامج عمل منظمة التعاون الإسلامي لعام 2025 مجموعة من التوصيات السياسية المحددة لتحسين عمل الشباب. لذلك، من الأهمية بمكان تعزيز التعاون داخل المنظمة في هذا المجال المهم.

قد تختلف أسباب بطالة الشباب بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، ومع ذلك، يبدو أن خلق فرص العمل وعدم كفاية المهارات من بين الأسباب الجذرية الأكثر شيوعا، ويجب إعطاء الأولوية لسياسات تعزيز خلق فرص العمل وتحسين مطابقة المهارات. بالإضافة إلى ذلك، فإنه لدى تحسين نوعية مؤسسات سوق العمل القدرة على تسهيل انتقال الشباب إلى وظائف أفضل. وللتخفيف بشكل فعال من التحديات الاقتصادية التي تواجهها بعض الفئات الضعيفة مثل الشابات والمهاجرين الشباب، تحتاج الدول الأعضاء في المنظمة إلى وضع قوانين وسياسات وممارسات للتصدي للتمييز في سوق العمل.

الفصل الرابع

الصحة والرفاه

الصحة هي المحرك الرئيسي للتقدم الاجتماعي والاقتصادي الذي يعزز التنمية البشرية ويخفف الفقر. وعلاوة على ذلك، قد يساهم الشباب الأصحاء في التنمية الاقتصادية بشكل كبير لأنهم يميلون إلى العيش لفترة أطول والبقاء أكثر إنتاجية على مدار حياتهم. وفي هذا الصدد، توجد صلة مباشرة بين تحسين صحة الشباب ورفاههم وتحقيق التنمية المستدامة. وعلى وجه الخصوص، يشير الهدف 3 من أهداف التنمية المستدامة إلى الصحة والرفاهية ويهدف إلى ضمان حياة صحية وتعزيز الرفاه للجميع في جميع الأعمار. وعلى هذه الخلفية، يقيم هذا القسم الحالة الصحية للشباب ورفاههم في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، ويقدم مجموعة واسعة من التحليل المقارن، ويحدد بعض القضايا الرئيسية التي تتطلب عناية فورية في التعاون على المستوى الوطني والبيني لتحسين الخدمات الصحية في الدول الأعضاء في المنظمة.

1.4 العمر المتوقع عند الولادة

العمر المتوقع عند الولادة (LEB) هو مؤشر مهم للحالة الصحية العامة للأشخاص الذين يعيشون في بلد ما ولجودة خدمات الرعاية الصحية التي يتلقونها. ويشير إلى متوسط عدد السنوات التي من المتوقع أن يعيشها المولود الجديد إذا ظلت الظروف الصحية والمعيشية في وقت الولادة في نفس المستوى. فحالة الفقر وسوء التغذية، والوصول إلى المياه النظيفة والصرف الصحي، وتوافر خدمات الرعاية الصحية الأولية وتغطية التحصين، هي العوامل التي تؤثر على العمر المتوقع عند الولادة. ويشير متوسط العمر المتوقع المحدود إلى نقص الخدمات الصحية أو جودتها السيئة التي لا تتفق مع المعايير العالمية. وهذا المؤشر مهم للشباب لأن خططهم التعليمية وآفاقهم المهنية وأحلامهم في الحياة وحتى خطط التقاعد تعتمد عليها.

يعرض الشكل 1.4 معدلات العمر المتوقع بين عامي 2000 و 2017 في جميع أنحاء العالم. فقد شهد متوسط دول منظمة التعاون الإسلامي كمجموعة تحسنا في متوسط العمر المتوقع عند الولادة خلال الفترة الممتدة بين عامي 2000 و 2017، بحيث ارتفع من 62.6 سنة في 2000 إلى 68.1 سنة في عام 2017. وفي نفس الفترة، ارتفع سعر الفائدة من 65.8 إلى 71.7 في البلدان النامية غير الأعضاء. كما حقق ذات

الشكل1.4: متوسط العمر المتوقع عند الولادة (2000-2017)

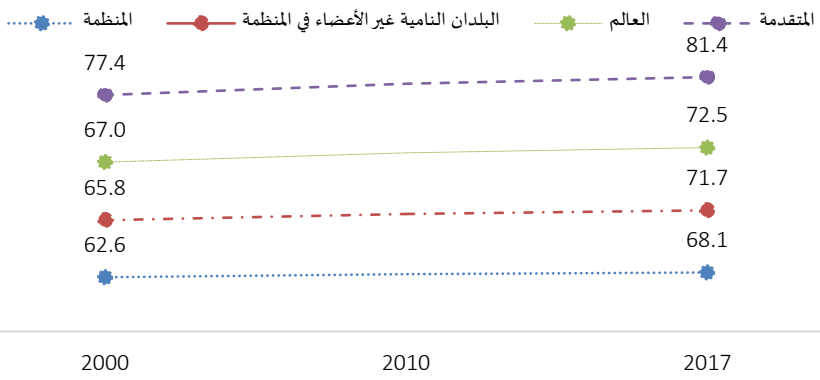

المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية للبنك الدولي

المتوسط طفرة من 67 إلى 72.5 سنة على المستوى العالمي، فيما بلغ هذا المتوسط 81.4 سنة في البلدان المتقدمة، وهو أعلى متوسط للعمر المتوقع عند الولادة من بين جميع مجموعات الدول عام 2017. وعلى الرغم من التحسينات الكبيرة التي تحققت في العمر المتوقع عند الولادة، لا تزال الدول الأعضاء في المنظمة متخلفة عن متوسطات البلدان النامية والمتقدمة غير الأعضاء وكذلك المتوسط العالمي.

2.4 الأسباب الرئيسة للوفيات

يمكن أن تتأثر أسباب وفاة الشباب بشكل خاص بمستوى التنمية في أي بلد. ومع تحسن مستويات التقدم في البلدان مع مرور الوقت، فإن بوسعها الاستثمار أكثر في مكافحة الأمراض المعدية التي يمكن الوقاية منها بسهولة، وبالتالي ضمان عدم تسبب هذه الأمراض في حصد أرواح مواطنيها. يعاني عدد من الدول المتقدمة بشكل كبير من الأمراض غير المعدية مثل السكري والسمنة والخمول البدني الذي يهدد سكانها الشباب (SESRIC, 2019b).

يعرض الشكل 2.4 أسباب وفاة الشباب عبر مجموعات البلدان في عام 2016. ووفقا لأحدث التقديرات، كانت الإصابات المسبب الرئيسي للوفاة في كل مناطق العالم. ففي عام 2016، يمكن أن يعزى 6.1% من جميع وفيات الشباب في العالم إلى الإصابات في حين كانت الأمراض المعدية السبب في 4.4% من جميع وفيات الشباب. فعلى المستوى العالمي، في المتوسط، كانت الأمراض غير المُعدية أقل العوامل المسببة للوفاة حيث فقد 4% من جميع الشباب حياتهم نتيجة للأمراض غير المعدية. أما في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، تسببت الإصابات في 5.9% من إجمالي وفيات الشباب في نفس العام. وبلغت مساهمة الأمراض المعدية في الموت بين الشباب 6.5% في عام 2016 بينما كانت غير المعدية مسؤولة عن 4.8% من جميع الوفيات في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. ويتضح أن الأمراض المعدية، في

المتوسط، تبدو السبب الرئيسي للوفاة التي تشكل تهديدا لصحة الشباب ورفاههم في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

الشكل 2.4: الأسباب الرئيسية للوفاة (الأعمار بين 15 و 29) (% من إجمالي الوفيات) (2016)

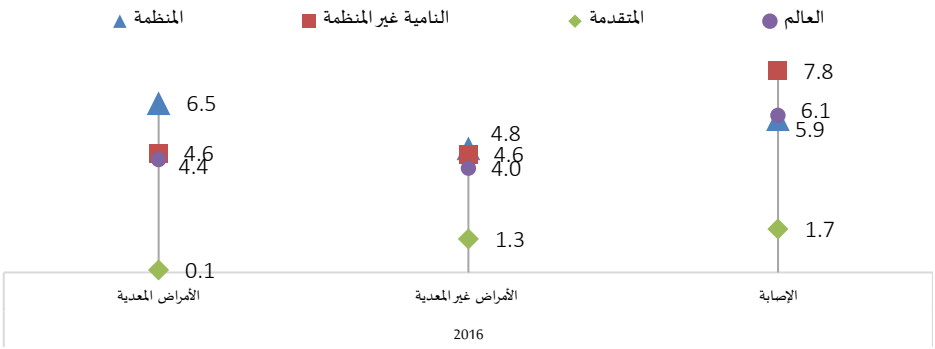

المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على مستودع بيانات منظمة الصحة العالمية

3.4 عوامل الخطر

يعتبر نقص التغذية، وعدم كفاية النشاط البدني، والسمنة عوامل الخطر التي تؤثر على الشباب أكثر من غيرهم، وبما أنه يمكن الوقاية منها، يحتاج صانعو السياسات في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي إلى تصميم سياسات للقضاء على هذه العوامل. تشير استراتيجية منظمة التعاون الإسلامي المعنية بالشباب إلى عوامل الخطر هذه وتوفر خيارات سياسية لتقليل آثارها السلبية على صحة الشباب. فعلى الرغم من تسجيل تقدم ملحوظ خلال العقدين الأخيرين، لا يزال ملايين الشباب في الدول الأعضاء بحاجة إلى التغلب على نقص التغذية وسوئها بسبب الفقر وقلة الوصول إلى الأغذية ومصادر البروتين ومحدودية معرفة الوالدين بشأن التغذية. إذ تشير آخر التقديرات إلى أن حوالي 31% من الأطفال دون سن الخامسة في الدول الأعضاء قد تعرضوا للتقزم في 2010-2018 مقارنة بـ 27% في البلدان النامية الأخرى وفي العالم (SESRIC, 2019b).

من ناحية أخرى، فإن زيادة الوزن والسمنة لدى الأطفال آخذة في الارتفاع في جميع أنحاء العالم، وخاصة في العالم النامي بما في ذلك عدد من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، وعادة ما تستمر هذه الظاهرة خلال فترة البلوغ والشباب. وتؤدي السمنة إلى تأثيرات أيضية ضارة على ضغط الدم والكوليسترول والدهون الثلاثية ومقاومة الأنسولين. وبالإضافة إلى ذلك، فإن النشاط البدني غير الكافي له تأثير سلبي على رفاه كل من البالغين والشباب. وفي الدول الأعضاء، في المتوسط، كان معدل انتشار النشاط البدني غير الكافي بين السكان الذين تزيد أعمارهم عن 18 عاما 28.8%، وهو ما يتجاوز المعدل العالمي البالغ 28.2% (SESRIC, 2019b). والأسباب الشائعة وراء عدم النشاط البدني في المناطق الحضرية

هي العنف، وحركة المرور عالية الكثافة، ونوعية الهواء المنخفضة، والتلوث، والافتقار إلى الحدائق، والأرصفة المحدودة وعدم وجود مرافق رياضية / ترفيهية.

الإطار 1.4: مستقبل صحي مع شباب صحي - تركيا

في عام 2014، أطلقت وزارة الشباب والرياضة في جمهورية تركيا بالتعاون مع وزارة الصحة مشروعا بعنوان "مستقبل صحي مع شباب صحي". وضمن نطاق هذا المشروع، خضع أكثر من 300 ألف طالب جامعي من 350 سك طلابي تابع لوزارة الشباب والرياضة طوعا لفحص طبي للعين والأسنان والجلد. وكان الهدف من هذا المشروع هو تحسين صحة ورفاه الشباب. وبنفس القدر من الأهمية، كانت زيادة الفحص الطبي ومحو الأمية الصحية والطلب على الخدمات الصحية من بين أهداف هذا المشروع.

ضمن نطاق المشروع، تلقى 18 ألف طالب يقيمون في هذه المهاجع معلومات عن أمراض العين والجلد والأسنان وخضعوا للفحص الصحي. ووفقا لنتائج الفحص الصحي، يتم توجيه الشباب، إذا لزم الأمر، إلى المؤسسات الصحية ذات الصلة. وبالإضافة إلى ذلك، تم توفير المعلومات ذات الصلة بالتغذية والنشاط البدني والنظافة في الخدمات الاستشارية.

كما بدأت الدراسات التجريبية في تسع مدن في تركيا، وهي أنقرة وإسطنبول وديار بكر وإرزوروم وطرابزون وأنطاليا وأزمير وبالكسير وتيكيرداغ. وبعد الدراسات الصحية الرائدة، تم تنفيذ المشروع في مدن أخرى في تركيا.

المصدر: جمهورية تركيا وزارة الصحة، 2014

4.4 التبعيات والإدمان

إن الاستخدام الضار للمواد بين الشباب يتأثر بالعوامل الخارجية. فوفقا للأمم المتحدة (2018 b) ، يمكن تصنيف هذه العوامل على أنها شخصية وعلى المستويين الجزئي والكلي. وتشمل العوامل على المستوى الشخصي التطورات السلوكية، والصحة العقلية، والعصبية، وكذلك الاختلافات الجينية الناتجة عن التأثيرات الاجتماعية. كما تتكون عوامل المستوى الجزئي من أداء الوالدين والأسرة والمدارس وتأثير الأقران. أما على المستوى الكلي، يمكن أن تجعل البيئة الاجتماعية والاقتصادية والمادية الشباب عرضة لتعاطي المخدرات.

إن العوامل التي تؤدي إلى تعاطي المخدرات بين الشباب تختلف بين الأفراد، فليس جميعهم عرضة بنفس القدر لتعاطي المخدرات. وعامل واحد لا يكفي ليؤدي إلى استخدام المواد، وفي كثير من الحالات، تتغير هذه التأثيرات بمرور الوقت. ومع ذلك، فإن مشاكل الصحة العقلية والسلوكية المبكرة، والفقر، وقلة الفرص، والعزلة، وعدم مشاركة الوالدين والدعم الاجتماعي، وتأثيرات الأقران السلبية والمدارس سيئة التجهيز، هي العوامل الأكثر شيوعا بين الشباب الذين يصابون بمشاكل تعاطي المخدرات.

لدى التبعيات والإدمان آثار مباشرة متعددة على الشباب. وتزداد احتماليات البطالة، ومشاكل الصحة البدنية، واختلال العلاقات الاجتماعية وظيفياً، والميولات الانتحارية، والأمراض العقلية، وحتى انخفاض متوسط العمر المتوقع عن طريق تعاطي المخدرات في مرحلة المراهقة. وفي أخطر الحالات، يمكن أن يؤدي

الاستخدام الضار للعقاقير إلى حدوث دورة تؤدي إلى تلف السمعة الاجتماعية والاقتصادية وعدم القدرة على تطوير العلاقات التي تدفع إلى استخدام المواد المخدرة.

1.4.4 المشروبات الكحولية

تعتبر المشروبات الكحولية عامل خطر يتسبب في كثير من الأمراض التي تؤثر على الملايين من الناس في جميع أنحاء العالم. ووفقا لتقديرات منظمة الصحة العالمية فإن حوالي 3 مليون حالة وفاة تحصل كل عام بسبب التعاطي للمشروبات الكحولية على نحو ضار على الصعيد العالمي، وهذا يمثل 5.3% من جميع حالات الوفاة. وفضلا عن العواقب الصحية لتعاطي المشروبات الكحولية، فهي أيضا تجلب خسائر اجتماعية واقتصادية كبيرة على الأفراد والمجتمع. إلا أنه هناك بيانات محدودة عن استهلاك الكحول بين الشباب في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، بحيث أن 26.1% منها هي التي تجري مسوحا وطنية حول استهلاك الكحول في صفوف الشباب، مقارنة ب 67% من الدول النامية غير الأعضاء في المنظمة و 100% من الدول المتقدمة (SESRIC, 2016). ويمكن الافتراض بأن معدل استهلاك الشباب للكحول في دول المنظمة منخفض مقارنة بمجموعات البلدان الأخرى، وهذا يعزى بالأساس إلى كون التعاطي للخمر انحرافا عن تعاليم الإسلام، فضلا عن كونه عملا منبوذا من الناحية الاجتماعية في عدد من الدول الأعضاء ويشكل وصمة عار تلاحق المستهلك للخمر.

على الرغم من وجود بيانات محدودة عن استهلاك المشروبات الكحولية بين الشباب في الدول الأعضاء، إلا أن بعض المعلومات حول برامج العلاج المتعلقة باستهلاكه متاحة. فوفقا لمنظمة الصحة العالمية، لدى 5 دول أعضاء في منظمة التعاون الإسلامي (مصر، والأردن، وكازاخستان، وقطر والمملكة العربية السعودية) من أصل 46 برامج علاجية للأطفال والمراهقين الذين يعانون من اضطرابات في تعاطي المشروبات الكحولية في عام 2014.

2.4.4 المخدرات

تُظهر المسوح حول تعاطي المخدرات بين عامة السكان أن مدى تعاطي المخدرات بين الشباب لا يزال أعلى من ذاك بين كبار السن. بالإضافة إلى ذلك، تشير معظم الأبحاث إلى أن فترة المراهقة المبكرة (من 12 إلى 14 عاما) إلى سن المراهقة المتأخرة (من 15 إلى 17 عاما) تمثل فترة خطرة وحرجة لبدء تعاطي المخدرات، الأمر الذي قد يبلغ ذروته بين الشباب المتراوحة أعمارهم بين 18 و 25 عاما (UN, 2018b). ويختلف تعاطي المخدرات من بلد لآخر كما أنه يعتمد على الظروف الاجتماعية والاقتصادية. ومع ذلك، يميل الشباب الذين يعيشون في ظروف قاسية إلى تعاطي المخدرات للتعايش مع ظروفهم الصعبة (UN, 2018b). وعلاوة على ذلك، فبسبب الفقر ونقص الفرص الاجتماعية والاقتصادية، ينخرط الشباب في زراعة المخدرات وإنتاجها والاتجار بها.

لأسباب دينية واجتماعية، فإن تعاطي المخدرات غير المشروعة بين الشباب في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي أقل من نظيره في العديد من البلدان النامية والمتقدمة الأخرى. إلا أنه على الرغم من هذه الحقيقة، يجب على دول المنظمة أن تراقب عن كثب تعاطي المخدرات بين الشباب، فلدى معظمها نسب عالية من الفئات الشابة الذين يواجهون تحديات جمّة في حياتهم اليومية، وهذا الأمر قد يسفر عن ارتفاع معدلات التعاطي للمخدرات في صفوفهم. كما أنه هذا القلق لا ينبع من فراغ، وإنما خير ما يؤيده هو حالتي ترامادول في مصر وغزة وبونزاي في تركيا (Fawzui, 2011). وفقا لمنظمة الصحة العالمية، لدى 5 دول أعضاء في منظمة التعاون الإسلامي (مصر، والأردن، وكازاخستان، وقطر والمملكة العربية السعودية) من أصل 46 برامج علاجية للأطفال والمراهقين الذين يعانون من اضطرابات تعاطي المخدرات في عام 2014.

3.4.4 التبغ

تشير منظمة الصحة العالمية بأن التبغ يحصد أرواح ما يصل إلى نصف مستخدميه. فدخان التبغ يحتوي على أكثر من 4000 مادة كيميائية، وما لا يقل عن 250 منها معروف أنها ضارة وأكثر من 50 منها يسبب السرطان. وتشير التقديرات إلى أن التبغ يتسبب في وفاة أكثر من 8 ملايين شخص سنويا (SESRIC, 2019b). وبالإضافة إلى التسبب في الوفاة، لاستخدام التبغ سلبيات أخرى عديدة. فلكون مستخدمي التبغ عادة ما يموتون قبل الأوان، فإن ذلك يتسبب في حرمان أسرهم من الدخل وارتفاع تكاليف الرعاية الصحية وعرقلة طموحات تحقيق التنمية الاقتصادية. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن للتبغ أن يكون مميتا حتى بالنسبة لغير المدخنين، لأن التعرض لدخان التبغ بطريقة غير مباشرة يساهم في الإصابة بأمراض القلب والسرطان وأمراض أخرى.

الشكل 3.4: المعدلات الراهنة لاستهلاك التبغ في صفوف الشباب في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، 2017*

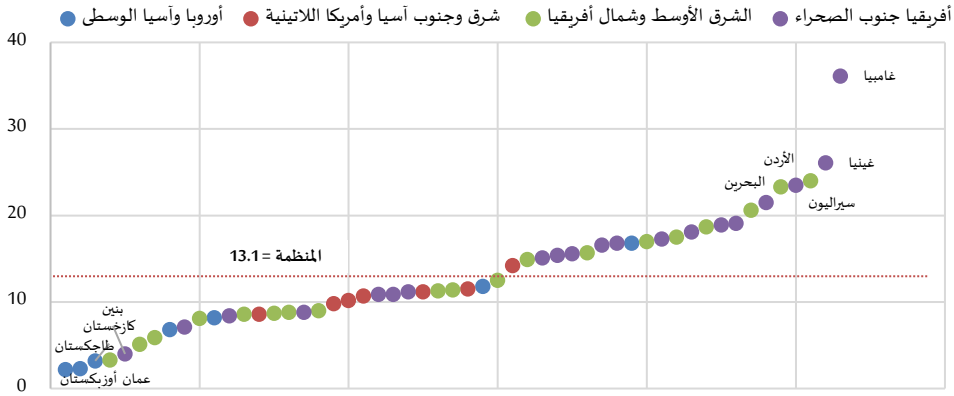

المصدر: مستودع بيانات منظمة الصحة العالمية.
*أحدث بيانات متاحة

الشكل 4.4: استهلاك التبغ في صفوف الشباب، 2017

المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على مستودع بيانات منظمة الصحة العالمية

وبلغ متوسط معدل استهلاك منتجات التبغ في صفوف الشباب في دول منظمة التعاون الإسلامي عام 2017 نسبة 13.1%، وهو رقم أقل من المتوسط العالمي البالغ 16.7% (الشكل 3.4). ومن بين منتجات التبغ المستخدمة، بلغ متوسط معدل تدخين السجائر في صفوف الشباب في دول المنظمة خلال نفس العام 7.4%، وهو أيضا معدل دون المتوسط العالمي البالغ 10.4% (الشكل 4.4).

وكما هو مبين في الشكل 3.4، فإن معدلات استخدام منتجات التبغ في صفوف الشباب متباينة على مستوى دول المنظمة. فمن بين بلدان المنظمة البالغ عددها 53 بلدا التي تتوفر حولها البيانات، تسجل غامبيا أعلى المعدلات بخصوص استهلاك التبغ في صفوف الشباب (36.1%)، وتليها غينيا (26.1%) والأردن (24%) وسيراليون (23.5%) ثم البحرين (23.3%). وسجلت أدنى المعدلات في أوزبكستان (2.2%)، وتليها كل من طاجيكستان (2.3%) وكازاخستان (3.2%) وعمان (3.3%) ثم بنين (4%).

4.4.4 التكنولوجيا

في الوقت الذي توفر فيه وسائل التكنولوجيا الحديثة (كالإنترنت والهواتف الذكية والأجهزة اللوحية) فرصة للشباب للتعلم والتواصل والترفيه وتنمية المهارات، قد تفضي في الوقت ذاته إلى إدمان التكنولوجيا الذي يعد حالة من التعلق السلوكي بالوسائل التكنولوجية عوضا عن التعامل مع اهتمامات الحياة اليومية (Young & de Abreu, 2010). فالإفراط في استخدام وسائل التكنولوجيا الحديثة من شأنه أن يؤدي إلى الإدمان بما يشبه السلوك المرتبط بإدمان المخدرات أو الكحوليات (Byun et al., 2008).

أجريت في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي العديد من الدراسات التي تتناول موضوع إدمان الشباب على التكنولوجيا. وتوصل عثمان ولي (Othman and Lee, 2017) إلى أن الإدمان على وسائل التكنولوجيا والإنترنت في صفوف الشباب الماليزي عادة ما يرمي بهم في عالم الاكتئاب. ويشير أكتيبي وآخرون (Aktepe et al., 2013)، من خلال استخدام مجموعة البيانات الخاصة بكل مدينة، أن معدل انتشار الإدمان المحتمل على الإنترنت في أوساط المراهقين في تركيا بلغ 14%. وبينا أيضا أن الإدمان على الإنترنت يرتبط بانخفاض مستويات الشعور بالوحدة. ويبرز هاشم وسميث (Hashem and Smith, 2010) أن 40% من الشباب المقيمين في دولة الإمارات العربية المتحدة مدمنون على استخدام التكنولوجيا، بحيث يقضون ما يقرب من 10 ساعات يوميا على وسائل التواصل الاجتماعي وغيرها. وفي السياق ذاته، يشير أيضا ملولي وآخرون (Mellouli et al., 2018) إلى أن هناك مستويات عالية من ضعف الرقابة على استخدام الإنترنت في صفوف طلاب الجامعات في تونس.

يكمن التحدي الذي تفرضه وسائل التكنولوجيا الحديثة، مثل شبكة الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي، على دول منظمة التعاون الإسلامي في ضمان أن يستخدم الشباب هذه الوسائل استخداما مسؤولا ومثمرا. ويمكن لهذا الأمر أن يتحقق من خلال ضمان إقامة شراكات فعالة بين المؤسسات التعليمية والآباء والشباب، وهذا ما من شأنه أن يؤدي إلى تبني الشباب لعادات سليمة تتعلق باستخدامهم للتكنولوجيا.

5.4 الصحة الإنجابية

إن إلمام الشباب بمواضيع الصحة الإنجابية أمر غاية في الأهمية من أجل سلامتهم الصحية البدنية والنفسية، فضعف المعرفة بهذه المواضيع يفضي في غالب الأحيان إلى عواقب غير محمودة مثل الزواج المبكر أو الإصابة بالأمراض المنقولة جنسيا في صفوف الشباب. وفي هذا السياق، من خلال النظر في المؤشرات الرئيسية المتعلقة بالصحة الإنجابية يمكن عرض صورة عامة بخصوص السبل الممكنة لتحسين مستوى رفاهية الشباب في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

1.5.4 السن عند الزواج الأول

يختلف متوسط السن عند الزواج الأول (AFM) من بلد لآخر حسب الثقافة ومستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية والعادات المحلية وأيضا حسب المناخ الذي يؤثر على نمو المراهقين. وعادة ما يكون ارتفاع هذا المتوسط مقرونا بالمستويات العالية لمظاهر التوسع الحضري ووسائل الإنتاج والتصنيع ومعدلات القيد في المؤسسات التعليمية. وللسن عند الزواج الأول آثار بالغة على المرأة. ومن شأنه أيضا أن يؤدي إلى مشاكل صحية بالنسبة للرجال والنساء غير المهيئين ذهنيا وجسديا للزواج. ومعلوم أن الأزواج غير السليمين صحيا لا ينتجون إلا أسرا ومجتمعات مريضة. وعلى ضوء أحدث الإحصاءات، يشير سيسرك (2018) إلى أن الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي تسجل معدلا منخفضا نسبيا بشأن معدل

السن عند الزواج الأول في صفوف الإناث (23.1) مقارنة بالمتوسط العالمي (24.9). كما أن متوسط الفجوة العمرية بين الزوجين عند الزواج الأول مرتفع (4.5 سنوات) في الدول الأعضاء في المنظمة، بينما يبلغ هذا المتوسط 3.7 سنوات فقط على مستوى العالم. وكلما كانت الفجوة العمرية بين الزوجين كبيرة، تكون احتمالية نشأة مشاكل، مثل غياب الانسجام الأسري، التي من شأنها أن تقوض مساعي تحقيق السعادة الزوجية والرفاه لكل أفراد الأسرة.

2.5.4 زواج الأطفال

زواج الأطفال هو زواج موثق رسميا أو قران غير رسمي قبل بلوغ سن 18 عاما من العمر، وهو أمر شائع في العديد من بقاع العالم. وهناك العديد من العوامل الاقتصادية والهيكلية والاجتماعية المساهمة في انتشار هذه الظاهرة. وتعتبر عوامل الفقر وحماية الفتيات وشرف العائلة ودفع مهر أقل ونقص الفرص التعليمية وحس الالتزام بالأعراف والعادات الاجتماعية وتوفير الاستقرار خلال فترات عدم الاستقرار الاجتماعي من بين العوامل الرئيسية وراء زواج الأطفال (UNICEF, 2018).

إن زواج الأطفال يعرض صحة الفتيات ورفاههن لمستويات عالية من الخطر. وعادة ما يأتي الحمل بعد فترة قصيرة من الزواج حتى عندما لا تكون الفتاة على استعداد بدني أو نفسي لذلك. وفي أسوأ الحالات، من الممكن أن تؤدي مضاعفات الحمل والولادة في سن مبكرة إلى تسجيل وفيات في صفوف المراهقات اللواتي تتراوح أعمارهن بين 15 و 19 سنة. وبالإضافة إلى ذلك، تضطر الفتيات لترك مقاعد المدرسة لضمان اضطلاعهن بمسؤوليات المنزل الثقيلة على أحسن وجه.

يعرض الشكل 5.4 معدل انتشار زواج الأطفال (حالات الزواج قبل 15 أو 18 سنة) في كل المجموعات القطرية بين عامي 2010 و 2017. ويظهر أن بلدان منظمة التعاون الإسلامي تسجل أعلى معدلات انتشار زواج الأطفال في كلتا الفئتين، بحيث أن 7% من جميع حالات الزواج حصلت قبل بلوغ 15 سنة و 25.5% منها قبل سن 18. وبالمقابل، يبلغ المتوسط العالمي 5.5% بالنسبة لحالات الزواج دون سن الـ15 من العمر و 23.4% لحالات الزواج قبل بلوغ 18 سنة من العمر. أما في البلدان النامية غير الأعضاء في المنظمة فإن ظاهرة زواج الأطفال أقل شيوعا بالمقارنة مع بلدان المنظمة، وذلك بمعدلي 4.5% و 22.1% على التوالي بالنسبة لحالات الزواج قبل سن 15 و قبل سن 18.

الشكل 5.4: زواج الأطفال (% من النساء المتراوحة أعمارهن بين 20 و 24 سنة، اللواتي تزوجن لأول مرة أو كن مرتبطات قبل بلوغهن سن 15 و 18) (2010-2017*)

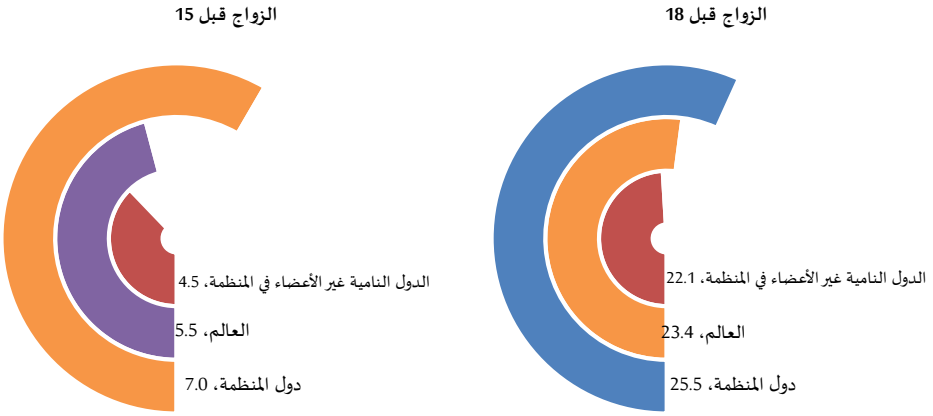

المصدر: حسابات موظفي سيسرك استنادا إلى أرقام قاعدة البيانات العالمية لليونسيف، 2018، بناء على المسوح الديمغرافية والصحية والمسوح العنقودية متعددة المؤشرات ومسوح أخرى نموذجية على الصعيد الوطني.
* تشير البيانات إلى أحدث سنة متاحة خلال الفترة المحددة.

3.5.4 معدل خصوبة المراهقات

يعتبر موضوع الحمل المبكر من الموضوعات التي تحظى بقدر كبير من الاهتمام، خاصة مع ما يترتب عنه من تبعات مدمرة لصحة الفتيات والمراهقات وبالتالي حتى فرص التعليم والعمل. وفي العديد من مناطق العالم النامي، لا سيما في المناطق الريفية، تتزوج البنات بعد بلوغهن بفترة قصيرة ويتوقع منهن الإنجاب مباشرة بعد ذلك. وعادة ما تكون الفتيات الحوامل مضطرات لترك المدرسة أو يجبرن على القيام بذلك. وتوصلت بعض الدراسات إلى أن هناك علاقة ترابط سلبية بين المستوى التعليمي وعمر الإنجاب. كما أن الفتيات في المناطق الريفية أكثر خصوبة من نظيراتهن في الأوساط الحضرية (UN, 2018a).

وقد يكون للحمل المبكر مخاطر كثيرة على صحة الفتيات. فهناك احتمال كبير أن يولد أطفال الأمهات البالغة أعمارهن 20 سنة أو أقل قبل أوانهم ويكون وزنهم منخفضا، كما أن احتمالية أن يموتوا في السنة الأولى من عمرهم واردة أيضا. وبخصوص الأمهات المراهقات، فإن سوء الصحة والمضاعفات المتعلقة بها أثناء الحمل والولادة تهدد صحتهن بشكل كبير (SESRIC, 2017). ويبقى الحمل والولادة من بين الأسباب الرئيسية للوفاة في صفوف الفتيات المراهقات المتراوحة أعمارهن بين 15 و 19 سنة في البلدان المنخفضة الدخل. وبالإضافة إلى ذلك، تعد المضاعفات المتعلقة بالحمل والولادة ثاني أكثر الأسباب المودية بحياة الفتيات البالغات من العمر 15-19 سنة على المستوى العالمي (WHO, 2014).

الشكل 6.4: معدل خصوبة المراهقات (الولادات لكل 1000 امرأة المتراوحة أعمارهن بين 15 و19 سنة من العمر)، 2007-2017

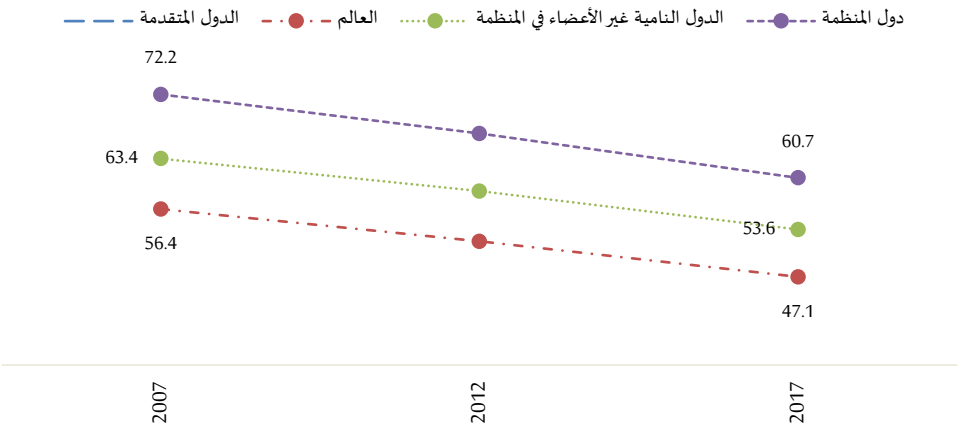

المصدر: حسابات موظفي سيسرك استنادا إلى البنك الدولي، إحصاءات النوع الاجتماعي

ويبرز الشكل 6.4 معدل خصوبة المراهقات (AFR) الذي يعكس عدد الولادات لكل 1000 امرأة المتراوحة أعمارهن بين 15 و 19 سنة. وقد تراجع متوسط هذا المعدل في دول منظمة التعاون الإسلامي من 72.2 المسجل عام 2007 إلى 60.7 في 2017. ومع ذلك، يظل هذا الرقم أعلى بالمقارنة مع المتوسط العالمي لعام

الشكل 7.4: معدل خصوبة المراهقات في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي (الولادات لكل 1000 امرأة المتراوحة أعمارهن بين 15 و19 سنة من العمر)، 2017

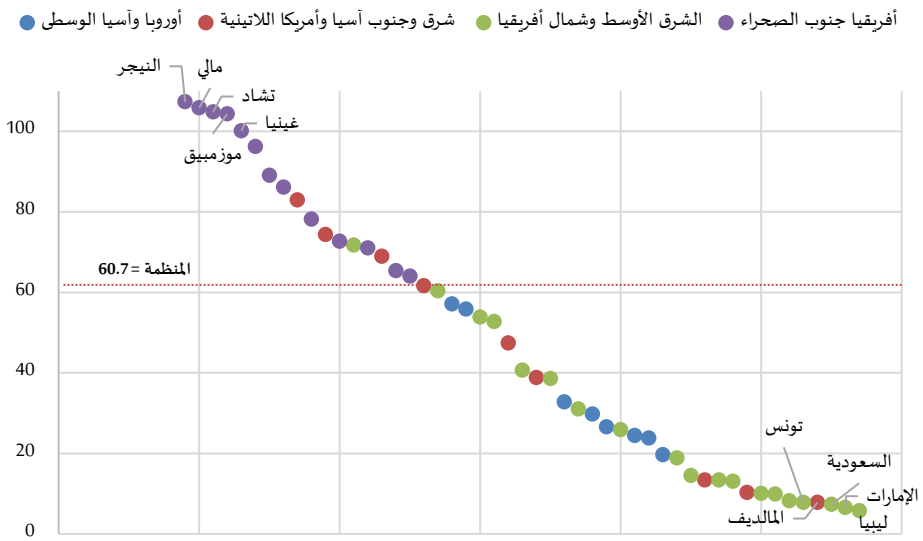

المصدر: البنك الدولي، إحصاءات النوع الاجتماعي

2017 البالغ 47.1. وفي هذا الصدد، فإن الفتيات في دول المنظمة تحت ضغط عال في المتوسط فيما يخص الخصوبة، وهذا ما يمنعهن من استثمار مرحلة شبابهن في تنمية قدراتهن الذاتية. وتتباين معدلات خصوبة المراهقات في الدول الأعضاء في المنظمة حسب المناطق. فعلى مستوى المناطق الفرعية للمنظمة، تسجل منطقة أفريقيا جنوب الصحراء أعلى المعدلات، وتليها كل من شرق وجنوب آسيا وأمريكا اللاتينية، وأوروبا وآسيا الوسطى، والشرق الأوسط وشمال أفريقيا. أما على مستوى فرادى البلدان، فهناك هوة شاسعة بين البلدان ذات أعلى المعدلات وأدناها، بحيث تسجل النيجر أعلى معدل لخصوبة المراهقات (186.5)، وتليها مالي (169.1) وتشاد (161.1) وموزمبيق (148.6) ثم غينيا (135.3). بالمقابل، سجلت ليبيا أدنى معدل لخصوبة المراهقات (5.8) من بين كل بلدان منظمة التعاون الإسلامي (الشكل 7.4).

4.5.4 فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز

فيروس نقص المناعة البشرية (HIV) يستهدف جهاز المناعة ويضعف أنظمة المراقبة والدفاع ضد الالتهابات وبعض أنواع السرطان. وأكثر المراحل تقدما من الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية هي الإصابة بمتلازمة نقص المناعة المكتسبة (الإيدز)، والتي من الممكن أن تستغرق من سنتين إلى خمس عشرة سنة للتطور حسب الفرد المصاب بها. ويمكن تحديد إصابة شخص ما بمرض الإيدز عن طريق رصد تطور بعض أنواع السرطانات أو الالتهابات أو غيرها من المظاهر السريرية الحادة (SESRIC, 2019b). ويمكن أن ينتقل هذا الفيروس عن طريق مجموعة متنوعة من سوائل الجسم من الأشخاص المصابين به، مثل الدم وحليب الثدي والسائل المنوي والإفرازات المهبلية (SESRIC, 2019b). ووفقا لمنظمة الصحة العالمية (2019a)، ضم العالم عام 2018 ما يناهز 1.7 مليون شخص مصاب حديثا بفيروس نقص المناعة البشرية وحوالي 38 مليون شخص مصاب به ويتعايش معه.

الشكل 8.4: انتشار فيروس نقص المناعة البشرية (% من السكان المتراوحة أعمارهم بين 15 و 24 سنة) (2018-2008)

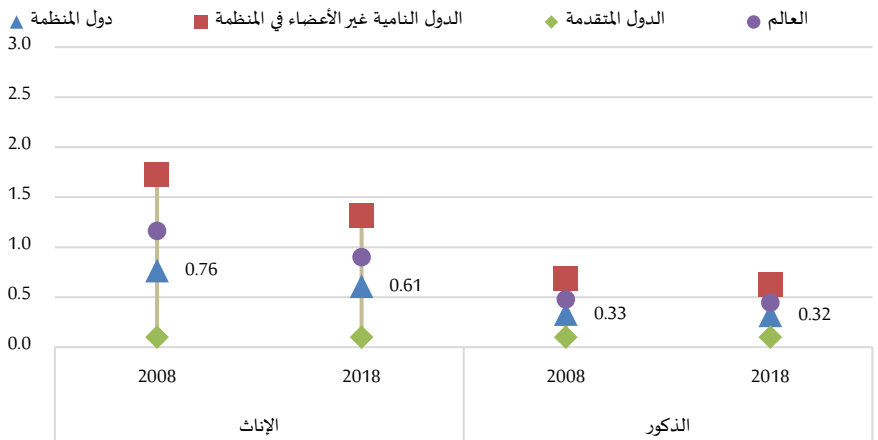

المصدر: حسابات موظفي سيسرك استنادا إلى إحصاءات البنك الدولي حول التغذية الصحية والسكان.

وخلال الفترة الممتدة بين عامي 2008 و 2018 شهد العالم تراجعا طفيفا في معدل انتشار فيروس نقص المناعة البشرية في صفوف الشباب (المتراوحة أعمارهم بين 15 و 24 سنة) من كلا الجنسين (الشكل 8.4). وفي عام 2018، بلغ المتوسط العالمي لانتشار الفيروس في صفوف الذكور من الشباب 0.4% وفي صفوف الإناث بلغ المتوسط 0.9%. وعموما يشهد متوسط معدل انتشار الفيروس تراجعا مستمرا في الدول الأعضاء في المنظمة (45 دولة تتوفر حولها البيانات). وتراجع المعدل في منطقة المنظمة من نسبة 0.76% المسجلة عام 2008 إلى 0.61% عام 2018 بالنسبة للإناث من الشباب وتراجع بشكل طفيف في صفوف الذكور من الشباب من 0.33% إلى 0.32%. وعلى مستوى المناطق الفرعية للمنظمة، تركز انتشار فيروس نقص المناعة البشرية بشكل خاص في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء بالنسبة لجميع الفئات العمرية. ومن بين هذه المناطق الفرعية، سجلت أدنى حالات انتشار الفيروس في منطقة جنوب آسيا، حيث شمل معدل الانتشار 0.1% فقط من جميع السكان الذي عرضوا على التشخيص (SESRIC, 2019b).

الشكل 9.4: نسبة الشباب (بين 15 و 24 عاما من العمر) الذين يمتلكون معرفة شاملة وصحيحة بخصوص فيروس نقص المناعة البشرية، 2018*

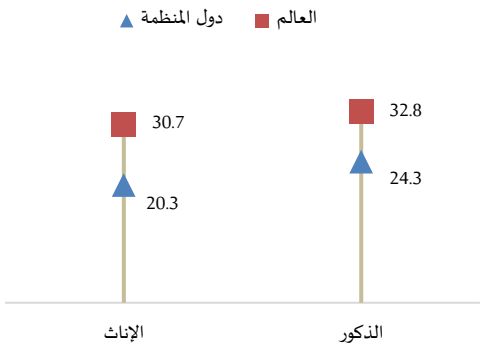

المصدر: حسابات موظفي سيسرك استنادا إلى منظمة الأمم المتحدة للطفولة (UNICEF)

*أحدث بيانات متاحة

يفتقر الشباب في العديد من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي للمعرفة اللازمة بشأن الصحة الإنجابية والتدابير الوقائية، وهذا ما يجعلهم كذلك عرضة للإصابة بعدد من الأمراض المعدية بما في ذلك فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز. ففي هذه الدول لا يمتلك سوى ما متوسطه 20.3% من الإناث الشابات و 24.3% من الذكور الشباب معرفة شاملة وصحيحة بخصوص فيروس نقص المناعة البشرية (الشكل 9.4). وبالمقابل يبلغ المتوسط العالمي 30.7% في صفوف الإناث و 32.8% في صفوف الذكور، وهذين الرقمين أعلى من المتوسط المسجل في دول المنظمة.

يتعين على الشباب الإلمام بسبل حماية أنفسهم من الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية ويجب أن تتوفر لديهم الوسائل اللازمة للقيام بذلك. كما أن هناك أيضا حاجة إلى تحسين فرص الاستفادة من فحوصات اختبار فيروس نقص المناعة البشرية والخدمات الاستشارية ذات الصلة وسهولة التوصل إلى خدمات علاج الفيروس بالنسبة للمصابين به.

6.4 الصحة النفسية

إن الصحة النفسية هي قوام الرفاه والعيش السليم المفعم بالحيوية والنشاط والإنتاجية بالنسبة للأفراد. فهي تدل على قدرة الفرد على التفكير والتعلم وإدراك مشاعره والتحكم فيها وفهم ردود فعل الآخرين. والعديد من العوامل البدنية والنفسية والاجتماعية والثقافية والروحية بالإضافة إلى عناصر أخرى مترابطة لها دور مهم في خلق نوع من التوازن عند الفرد، وهو أمر ضروري للصحة النفسية. وبالإضافة إلى ذلك، ترتبط الصحة البدنية والصحة النفسية ببعضهما ارتباطا وثيقا.

ويكون الشباب أكثر عرضة لعدد من حالات الأمراض النفسية خلال انتقالهم من مرحلة الطفولة إلى مرحلة البلوغ (Kessler et al, 2005)، ولهذه الحالات آثار سلبية على تنمية الشباب وجودة حياتهم وقدرتهم على المشاركة الفعالة في مجتمعاتهم (Fisher and de Mello, 2011). فنصف إجمالي حالات الاضطرابات على مستوى الصحة النفسية في مرحلة البلوغ تبدأ علاماتها الأولى في سن الرابعة عشرة تقريبا، لكن معظم الحالات لا يتم الكشف عنها ومعالجتها، وهذا ما يؤدي إلى عواقب وخيمة على الصحة النفسية تصاحب الفرد طوال حياته (WHO, 2018).

ويمكن للعوامل المتعلقة بالعنف والفقر والإذلال وشعور الفرد بالتقليل من قيمته الإسهام بشكل كبير في مراكمة مشاكل مرتبطة بالصحة النفسية.

1.6.4 الوضع المتعلق بالسياسات والموارد البشرية والخدمات ذات الصلة بالصحة النفسية

يطور عدد متزايد من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي سياسات بشأن الصحة النفسية. فوفقا لمنظمة الصحة العالمية، توفرت 50.9% من الدول الأعضاء في المنظمة عام 2017 على قانون خاص بالصحة النفسية (الشكل 10.4). وهذه النسبة أقل من المتوسط العالمي (64%). أما في مجموعة البلدان النامية غير الأعضاء في المنظمة فقد بلغت نسبة البلدان التي تتوفر على قانون متعلق بالصحة النفسية 68.4%، وتبلغ ذات النسبة 71.4% في مجموعة البلدان المتقدمة. وعلى نفس المنوال، هناك سياسات أو خطط خاصة بالصحة النفسية في 74.5% من الدول الأعضاء في المنظمة مقابل 78.4% في البلدان النامية غير الأعضاء و 82.9% من البلدان المتقدمة (الشكل 10.4). وعندما يتعلق الأمر بالصحة النفسية للشباب على وجه التحديد فإن نتائج مسح منظمة التعاون الإسلامي المعني بالشباب لعام 2019 تعطي صورة أوضح عن الموضوع. فقد أشارت 14 دولة من أصل 20 دولة عضو في المنظمة مجيبة عن المسح إلى أنها تملك سياسات أو برامج أو مبادرات محددة لتحسين الصحة النفسية للشباب.

يظهر الشكل 11.4 أعداد الأخصائيين النفسيين والأطباء النفسيين العاملين في قطاع الصحة النفسية خلال الفترة الممتدة بين عامي 2013 و 2017. فقد بلغ عدد الأخصائيين النفسيين (لكل مليون نسمة) 8.9 في دول في المنظمة، وهو رقم أقل بكثير عن المتوسط العالمي البالغ 124.5. فيما بلغ متوسط مجموعة البلدان المتقدمة 431.8 أخصائي نفسي لكل مليون نسمة. وبخصوص عدد الأخصائيين النفسيين (لكل

الشكل 10.4: توافر القوانين والسياسات والخطط القائمة بذاتها في مجال الصحة النفسية، 2017*

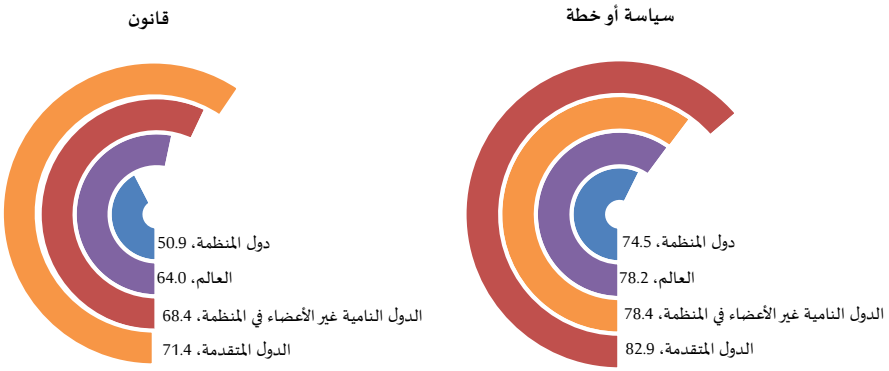

المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على مستودع بيانات منظمة الصحة العالمية.
*أحدث بيانات متاحة

مليون نسمة)، سجلت مجموعة دول المنظمة (8.4) رقما دون متوسط البلدان النامية غير الأعضاء (39.6). وعموما، تبقى الأرقام المسجلة في بلدان المنظمة من حيث عدد الأخصائيين النفسيين والأطباء النفسيين دون مستوى متوسط الأرقام المسجلة على الصعيد العالمي. وتشير كل الأرقام التي تعرضها منظمة الصحة العالمية والواردة في مسح منظمة التعاون الإسلامي المعني بالشباب لعام 2019 إلى أن أمام الدول الأعضاء في المنظمة الكثير للقيام به للنهوض بوضع الصحة النفسية للشباب من خلال تطوير السياسات المناسبة وتخصيص المزيد من الموارد.

الشكل 11.4: عدد العاملين في مجال الصحة النفسية (لكل مليون نسمة)، (2013-2017*)

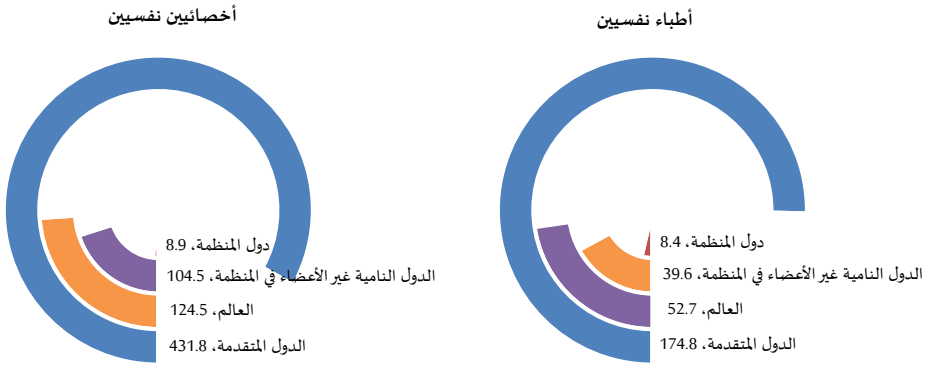

المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على مستودع بيانات منظمة الصحة العالمية.
*أحدث البيانات المتاحة بخصوص الفترة المحددة.

2.6.4 الصحة النفسية للشباب والانتحار

كل عام يموت انتحارا ما يناهز 800 ألف شخص. وكان الانتحار ثاني الأسباب الرئيسية للوفاة في صفوف الشباب المتراوحة أعمارهم بين 15 و 29 سنة على الصعيد العالمي خلال عام 2016 (WHO, 2019). والانتحار ظاهرة لا يكاد يخلو مكان في العالم منها. لكن 79% من حالات الانتحار تسجل في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل. وتمثل الاضطرابات النفسية (خاصة الاكتئاب والاضطرابات الناجمة عن تعاطي المشروبات الكحولية) السبب الرئيسي للانتحار، وحتى المرور بأوقات من الأزمات الصعبة بدوره يدفع بعض الأشخاص لوضع حد لحياتهم. ويمكن أيضا لبعض العوامل الأخرى أن تدفع ببعض الأفراد للتفكير في الانتحار، وذلك من قبيل عيش تجربة الفقدان أو الخسارة، والشعور بالوحدة والتمييز، والانفصال بين الأزواج أو الأصدقاء، والمشاكل المالية، والألم والمرض المزمن، والعنف، وسوء المعاملة، والصراعات أو غيرها من حالات الطوارئ الإنسانية. وللانتحار آثار مدمرة تمس بالعائلات والأصحاب والزملاء والجماعات والمجتمعات.

الشكل 12.4: إجمالي معدلات الانتحار (لكل 100 ألف نسمة) (19-25 سنة)، 2016

المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على مستودع بيانات منظمة الصحة العالمية

ويبرز الشكل 12.4 إجمالي معدلات الانتحار لكل 100 ألف نسمة المتراوحة أعمارهم بين 19 و 25 سنة خلال عام 2016. ويبلغ معدل الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي 8 أشخاص كمتوسط لإجمالي معدل الانتحار، وهو أدنى معدل من بين جميع مجموعات البلدان. وبلغ المتوسط العالمي للانتحار 9.7 أشخاص. وأكثر البلدان تسجيلا لحالات الانتحار هي البلدان المتقدمة بمتوسط معدل بلغ 10.2 أشخاص من بين كل 100 ألف نسمة.

3.6.4 الصحة النفسية للشباب والنزاعات

إن الوضع الهش للسياسات والموارد البشرية والخدمات المتعلقة بالصحة النفسية في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي تقلل من فرص الشباب للاستفادة من إعادة التأهيل والإدماج الاجتماعي، وهذا ما يؤدي بدوره إلى تبعات سلوكية قد تدفع بهم إلى تعاطي المواد المخدرة أو الانخراط في سلوكيات غير مسؤولة أو أعمال عنف (Patel et al., 2007). وكنتيجة لذلك، ينتهي المطاف بفئة كبيرة من الشباب الذين يعانون من مشاكل مرتبطة بالصحة النفسية إلى خرق القوانين وبالتالي قضاء زهرة عمرهم في عتمات السجون (Glaser et al., 2001).

وبالإضافة إلى العنف والجريمة، تمثل الحروب والنزاعات جانبا من العوامل الأخرى التي تشكرا خطرا على الصحة النفسية للشباب في الدول الأعضاء في المنظمة. ويشير بيتانكورت وخان (Betancourt and Khan, 2008) إلى أن الحروب والنزاعات تتميز بقدرتها على تعريض حالة الأمن للخطر وعدم القدرة على التنبؤ بها، فضلا عن كونها تجعل البنى التحتية والخدمات الأساسية الضرورية في الحياة اليومية، مثل المدارس والمستشفيات، عرضة للتلف أو التدمير المتعمد.

وعلى وجه الخصوص، يعتبر التعرض للحروب والنزاعات أحد أكبر عوامل الخطر المسببة لاضطراب الكرب التالي للرضح (PTSD) وبعض الحالات النفسية الأخرى في صفوف المراهقين (Fegert et al., 2018; Attanayake et al. 2009). ويمكن للتعرض للعنف بمستويات عالية أن يؤدي إلى أمراض نفسية مزمنة، بما في ذلك اضطراب الكرب التالي للرضح. ويشير قادر وآخرون (Kadir et al., 2019) إلى أن العنف الجنسي في خضم النزاعات المسلحة يؤثر بشكل كبير على الشباب لأنه يرفع من مستوى الضغط والإجهاد النفسي الذي يضر بصحتهم النفسية. وفي كثير من الحالات، تستمر المعاناة مع مظاهر الاعتلال في الصحة النفسية في صفوف الأطفال والبالغين لفترة طويلة بعد انتهاء النزاعات، ويمكن أن يكون ذلك في صورة الاكتئاب ومشاكل متعلقة بتطور أعراض سوء الصحة النفسية (Orrnert, 2019).

وحسب سيسرك (SESRIC, 2019) فإن 60% من مجموع الصراعات الجارية في العالم تحصل على مستوى دول المنظمة ومعظمها صراعات داخلية. وفي هذا السياق، يعيش آلاف الشباب من الدول الأعضاء في المنظمة شكلا من أشكال التعرض للنزاعات، وهذا أمر يخلف بكل تأكيد تبعات تؤثر على صحتهم النفسية ورفاهيتهم.

7.4 ملاحظات ختامية

حققت الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي تقدما ملموسا على مدى السنوات الماضية على مستوى ضمان أن ينعم السكان بالرفاهية وبحياة سليمة صحيا بما في ذلك الشباب. وكنتيجة لذلك ارتفع متوسط العمر المتوقع عند الولادة وتسجل معدلات وفيات الأطفال والأمهات تراجعا مهما (SESRIC, 2019b). وبالرغم من كل هذا التقدم المحرز على مستوى مؤشرات صحية رئيسية، لا يزال يتعين على الدول الأعضاء في المنظمة بذل مزيد من الجهود لتحسين صحة ورفاه الشباب. وتعتبر مسألة ضعف المعرفة بالقضايا المتعلقة بالصحة الإنجابية، وعدم نجاعة السياسات المعنية بردع الشباب عن الانغماس في عالم الإدمان، وعدم كفاية الموارد المخصصة للخدمات الصحية لصالح الشباب من المسائل الرئيسية التي ينبغي لدول المنظمة اتخاذ مزيد من الخطوات بشأنها. وفي هذا الصدد، توفر الوثائق الاستراتيجية السارية المفعول حاليا على مستوى التعاون في إطار منظمة التعاون الإسلامي توصيات ملموسة متعلقة بالسياسات والتوجيه اللازم بخصوص سبل تحسين الوضع الصحي للشباب ورفاهيتهم من خلال الاستفادة من الإمكانات التي تزخر بها علاقات التعاون فيما بين بلدان المنظمة، ومن الأمثلة على ذلك برنامج عمل منظمة التعاون الإسلامي لعام 2025، وبرنامج العمل الاستراتيجي لمنظمة التعاون الإسلامي

في مجال الصحة لفترة 2014-2023 (OIC-SHPA)، واستراتيجية منظمة التعاون الإسلامي المعنية بالشباب.

وبالإضافة إلى ذلك، هناك غنى في الدول الأعضاء في المنظمة من حيث السياسات المتعلقة بصحة ورفاهية الشباب. فقد أفادت معظم الدول الأعضاء المجيبة على المسح أن لديها سياسات أو برامج أو مبادرات خاصة تستهدف تحسين الصحة النفسية للشباب (14 من أصل 20 دولة)، والصحة البدنية للشباب (17 من أصل 20 دولة)، ومكافحة الإدمان (13 من أصل 20 دولة) (OIC Youth Survey, 2019). وأشارت 12 دولة عضو في المنظمة من بين 19 دولة مجيبة على المسح إلى أنها تتوفر على بعض برامج بناء القدرات التي تهدف إلى النهوض بمعارف وقدرات المؤسسات العامة والمسؤولين العاملين في مجال صحة ورفاه الشباب في بلدانهم. وذكرت 10 دول من أصل 20 دولة مجيبة إلى أن سياساتها تتضمن عددا من الممارسات الفضلى في مجال الصحة والرفاهية. وتشمل قائمة الدول الأعضاء في المنظمة التي تتوفر على مثل هذه الممارسات الفضلى كما هي واردة في مسح المنظمة المعني بالشباب لعام 2019 كل من جزر المالديف والنيجر وأوغندا وغامبيا وتونس والأردن وقطر ولبنان وبوركينا فاسو وتركيا. وفي هذا الصدد، تجسد هذه الممارسات الفضلى وقصص النجاح والتجارب الغنية لمختلف الدول الأعضاء في المنظمة إمكانات كبيرة لتعزيز التعاون فيما بين الدول الأعضاء في هذا المجال، من قبيل تبادل الخبرات وأفضل الممارسات وتنظيم برامج لبناء القدرات بشكل مشترك بين أطراف متعددة. ولضمان أن يؤتي هذا التعاون أكله، من المهم للغاية الرفع من مستوى التعاون بين الدول الأعضاء في المنظمة ومؤسسات المنظمة ذات الصلة والأمانة العامة للمنظمة.

الفصل الخامس

المشاركة المجتمعية

يقيم في الوقت الراهن ما يناهز 85% من الفئة الشابة في العالم في البلدان النامية وحصة كبيرة منهم تعيش في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي (Krauss, 2018). وتستأثر دول الأعضاء في المنظمة مجتمعة بحصة 28% من مجموع الشباب في العالم، ومن المرتقب أن يصل هذا الرقم إلى 31% عام 2030. وهذه الدول تعتمد مقاربات ونهج مختلفة بخصوص مشاركة الشباب. ففي الوقت الذي تحرز فيه بعض هذه الدول تقدما جديرا بالثناء على مستوى تنفيذ سياسات شاملة في مجال مشاركة الشباب، هناك بعض الدول التي لا تعير أي اهتمام لصوت الشباب وآرائهم. وبسبب عدد من القضايا الثقافية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية تبقى نسبة مشاركة الشباب في الدول الأعضاء في المنظمة أقل من نظيرتها في مجموعات الدول الأخرى. ومن بين هذه القضايا هناك الاضطرابات السياسية والنزاعات وبعض الممارسات التقليدية والمحافظة بالإضافة إلى محدودية الوسائل التي تتيح منصات أمام الشباب للتعبير عن آرائهم والمشاركة في مجتمعهم. وعلى هذا الأساس، يتناول هذا الفصل مسألة المشاركة المجتمعية للشباب في عدد من المجالات. ويهدف الفصل أيضا إلى تشخيص وضع الشباب وتحديد التحديات الرئيسية التي تحول دون مشاركتهم الفعالة والمنتجة في الأسرة والسياسة والمنصات التكنولوجية والحياة المدنية، فضلا عن استكشاف العواقب المترتبة عن محدودية مشاركة الشباب مثل الهجرة وتبني العنف.

1.5 المشاركة السياسية والمدنية والتطوعية للشباب

رغم كون نصف سكان العالم تقل أعمارهم عن 30 سنة، إلا أن الشباب ليسوا جزءا محوريا من عملية صنع القرار في الأوساط السياسة والاقتصادية حتى على مستوى البرامج الاجتماعية والثقافية. فنسبة البرلمانيين الذين تقل أعمارهم عن 35 سنة على الصعيد العالمي لا تتعدى 6% (UNDP, 2016). وحتى نسبة تصويت الشباب المتراوحة أعمارهم بين 18 و 25 سنة في الاستحقاقات الانتخابية منخفضة بالمقارنة مع باقي الفئات العمرية (Ember, 2018). وبالإضافة إلى ذلك، تشير الإحصاءات إلى أن ما يقارب 66% من بلدان العالم لا تلجأ للتشاور مع الشباب والاستماع لآرائهم عند اتخاذ قرارات متعلقة بالأسرة والتعليم والحياة الاجتماعية والسياسية وغيرها من القضايا. وعلى الرغم من توفر منصات كبيرة أمام الشباب في العديد من الدول المتقدمة للمشاركة والتعبير عن آرائهم ووجهات نظرهم، يفضل معظمهم عدم الانخراط

في عالم السياسة ولا يعبرون عن رغبة كبيرة للمشاركة الفعالة في مجتمعاتهم. لهذا تعمل البلدان المتقدمة جاهدة على تنفيذ استراتيجيات مختلفة لتحفيز مشاركة الشباب في مختلف مناحي الحياة اليومية. فعلى سبيل المثال، يسلط الإطار 1.5 أدناه الضوء على الجهود التي تبذلها الشبكة الإقليمية للشباب الأوروبي لتحفيز الشباب على الانخراط الفعال كشركاء وفاعلين في الوقت الحاضر ومستقبلا.

وعلى امتداد العقود القليلة الماضية، تحسن مستوى الوعي السياسي والمدني في صفوف الشباب في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. لكن عوامل متعددة من قبيل عدم الاستقرار الاقتصادي وسطوة النزاعات والهجرة والانتفاضات الشعبية وحالات النزوح الجماعي تأثر لحد كبير على انخراط الشباب في العمل السياسي الرسمي والمشاركة في مختلف آليات صنع القرار (SESRIC, 2017).

الإطار 1.5: الشبكة الإقليمية للشباب التابعة لجمعية الأقاليم الأوروبية

بغرض النهوض بمستوى مشاركة الشباب في جميع مناحي الحياة، لا سيما في الحياة السياسية والمدنية، دعت الشبكة الإقليمية للشباب أعضاءها الموقعين من جمعية الأقاليم الأوروبية إلى العمل بموجب البنود الواردة أدناه.

- تدعم الحكومات الإقليمية إنشاء وتطوير برامج ومبادرات شبابية.
- تدرج الحكومات الإقليمية البرامج والمبادرات الشبابية في عمليات صنع القرار.
- يشترط في عملية انتخاب ممثلي الشباب أن تكون شفافة وبسيطة وديمقراطية.
- الحكومات الإقليمية مدعوة إلى دعم البرامج والمبادرات الشبابية بما يلزم ويكفي من الموارد، مثل الموارد البشرية والفنية والمالية، بصرف النظر عن الأساليب المشتركة للتمويل.
- تكفل السلطات المسؤولة إتاحة الفرصة أمام الشباب لإطلاع الرأي العام على مبادراتهم وتنظيمهم وأنشطتهم.
- تعمل جمعية الأقاليم الأوروبية على التشجيع على مد جسور التعاون بين البرامج الشبابية ودعمها، وذلك في إطار الشبكة الإقليمية للشباب.

المصدر: إعلان ستراسبورغ بشأن مشاركة الشباب، 2012.

وهذا الوضع يساهم بقدر مهم في الرفع من نسبة الشباب الذين يفضلون العزوف عن العمل السياسي والنظر بعين الريبة للحكومات والمؤسسات السياسية، ونفس الأمر ينطبق على المشاركة المدنية والطوعية للشباب. والعوامل المتمثلة في تدني مستوى الثقة في الهياكل السياسية وعدم الاستقرار الاقتصادي إلى جانب المشاركة المدنية والتطوعية المحدودة تقف كحجر عثرة في سبيل التنمية الذاتية للشباب أولا فضلا عن تحقيق التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. ووفقا لمؤشر برتلسمان للتحول (BTI) لعام 2016، سجلت بلدان المنظمة متوسطا أقل بكثير من متوسط باقي مجموعات البلدان بخصوص المشاركة السياسية، بحيث لم تسجل سوى درجة 4.4 من أصل 10

درجات على سلم القياس. وفي نفس الفئة، سجلت البلدان النامية غير الأعضاء في المنظمة معدل 6.1، بينما بلغ المتوسط العالمي 5.7 (SESRIC, 2017). ومن خلال هذه الأرقام يمكن استنتاج أن متوسط معدل مشاركة الشباب في الدول الأعضاء في المنظمة منخفض أيضا لأن معدل مشاركة الشباب عادة ما يكون أقل من متوسط معدل المجتمع بكل فئاته. وأفادت 13 من أصل 20 دولة مجيبة على المسح بخصوص السؤال المتعلق بالممثلين المنتخبين في المجالس الوطنية أو مجالس الشيوخ في الدول الأعضاء في المنظمة أن هناك تمثيلية للشباب في هذه الأجهزة. وبالإضافة إلى ذلك، تضمن مسح منظمة التعاون الإسلامي المعني بالشباب لعام 2019 أسئلة متعلقة بنظام الحصص في الدول الأعضاء، وأشارت بهذا الخصوص 11 من أصل 20 دولة مجيبة على المسح أن لديها نظام حصص خاص بالشباب لتشجيع مشاركتهم في عملية صنع السياسات.

وبالمقابل، سجلت الدول الأعضاء في المنظمة تحسنا طفيفا في المشاركة السياسية، بحيث بلغ المعدل 4.6 عام 2014 بعد ما كان 4.5 عام 2006. لكنها سرعان ما عادت لتسجل أدنى معدلاتها على مستوى المشاركة السياسية عام 2016، بحيث تراجعت بمعدل كبير عن ذروتها البالغة 4.6 عام 2014. ومن منظور طويل المدى، تراجع معدل المشاركة السياسية في الدول الأعضاء في المنظمة بشكل كبير بين عامي 2006 و 2016 (SESRIC, 2017). وفي هذا الصدد، هناك حاجة ماسة إلى إيلاء مزيد من الاهتمام للقضايا ذات الصلة بالمشاركة السياسية والمدنية والتطوعية للشباب في الدول الأعضاء في المنظمة. فبدون معالجة مثل هذه القضايا، ستجد الدول الأعضاء في المنظمة نفسها تواجه عواقب وخيمة قد تتجلى في تراجع معدلات الإنتاجية الاقتصادية، وفقدان الدولة لشرعيتها في نظر المواطنين، وعدم فعالية أساليب الحوكمة، وتفكك الروابط الاجتماعية.

2.5 الشباب والأسرة والثقافة

تنطوي المشاركة الاجتماعية الملموسة والبناءة للشباب على هياكل أسرية ودعائم ثقافية سليمة. لكن دور الشباب في الأسر ومشاركتهم في إحياء الركائز الثقافية بدأ يتجه نحو الاندثار بسبب تقدم التكنولوجيا وانتشارها على نطاق واسع، فباتت بدورها تشكل تصورا عالميا بشأن دور مشاركة الشباب في الحياة الثقافية والمؤسسة الأسرية. ومشاركة الشباب في مؤسسة الأسرة والحياة الثقافية ما هي إلا أحد جوانب مشاركة الشباب، والجانب الآخر هو تأثير الآباء والأعراف الثقافية على مشاركة الشباب في مختلف العناصر المكونة للمجتمع. لهذا من المهم دراسة سطوة العولمة وانعكاساتها على مشاركة الشباب في مؤسسة الأسرة والمجال الثقافي، فضلا عن دور الأسر والمنظومة الثقافية التي من شأنها أن تكون من العوامل المعيقة لرغبة الشباب في المشاركة. فعلى سبيل المثال، توصلت دراسة شملت 976 شابا من جنوب ويلز إلى أن العلاقات مع الآباء والأجداد من العناصر المهمة المحفزة لمشاركة الشباب (Muddiman et al., 2018). وبالإضافة إلى ذلك، أثبتت الدراسة أن الأسرة عامل مهم للغاية في النهوض برغبة الشباب في المشاركة الفعالة في المجتمع أكثر مما يعتقد في العادة (Muddiman et al., 2018).

وعمليات العولمة من الأمور الرئيسية التي يجب عدم إغفالها عند تناول موضوع مشاركة الشباب. فلطالما كان الشباب سواء على الصعيد العالمي أو في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي أكثر الفئات تأثرا بالعولمة، هذا لأنها تحدث تغييرات كبيرة في قيمهم وتصوراتهم واهتماماتهم. لكن الطبيعة الدقيقة لهذه التغيرات تبقى غير مفهومة بالقدر الكافي لحد الآن. وعموما، هناك مستوى جد بسيط لفهم واستيعاب هذه التحولات الثقافية والتصورات السياسية والميولات الاجتماعية الناشئة في صفوف الشباب في الدول الأعضاء في المنظمة. واتسمت مجتمعات الدول الأعضاء في المنظمة على مر التاريخ بطابعها المتمحور حول الجماعة والأسرة، بحيث أن مشاركة الشباب الفعالة في المجتمع ليست ضرورية فحسب بل تعود بالنفع الكبير على المجتمع ككل. ومن أبرز تجليات العولمة تفكيك أنماط الحياة القديمة وحلول قيم جديدة. فعلى سبيل المثال، بات الشباب اليوم تائها بين الرغبة في تحقيق الطموحات الفردية والقيم المحفزة للنزعة الاستهلاكية والرغبة في تحقيق أهداف متعلقة بالمستقبل الوظيفي من جهة، وبين الحفاظ على القيم التقليدية التي ترى في أبعاد التآزر الاجتماعي والمشاركة والاهتمام قوام قيام مجتمع سليم. وفي هذا الصدد، يساهم انهيار القيم التقليدية بشكل كبير في التأثير سلبا على مستوى مشاركة الشباب ويخلق أجيالا من شباب غير مبال بالمرة بما يحصل في محيطه.

وهنا لا يجب إغفال التأثير الذي تفرضه الأسر والثقافة، كما سلف الذكر، على مستوى وفعالية المشاركة الاجتماعية للشباب. فالتراجع المتزايد لاضطلاع الأسرة بأدوار محورية في المجتمع على الصعيد العالمي، وبصورة خاصة في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، يؤثر سلبا على اهتمامات الشباب وقدرتهم على المشاركة وتحيد بهم عن الرغبة في المشاركة الفعالة في مختلف مناحي الحياة العامة في المجتمع. ومن شأن العنف الأسري كذلك أو الأعراف الثقافية المحافظة التي تقلل من شأن مشاركة الشباب أن تؤثر بالسلب على المعدلات الوطنية لمشاركة الشباب. لذلك يتعين على الدول الأعضاء في المنظمة إيلاء المزيد من الاهتمام لقيم الشباب التي يطالها التغيير وأيضا معالجة القضايا المتعلقة بمؤسسة الأسرة والأعراف الثقافية التي تعيق مشاركة الشباب في مجتمعاتهم.

3.5 الشباب والتكنولوجيا

في ظل التحولات المتزايدة على مستوى مشاركة الشباب في الحياة السياسية والمدنية والتطوعية بالإضافة إلى آثار العولمة، بات التغير في الهياكل الأسرية والأنماط الثقافة مرتبطا لحد كبير بظهور أشكال جديدة لمشاركة الشباب في المجتمع تتمثل في المنصات الرقمية. فالشباب في مختلف بقاع العالم وفي العديد من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي ينخرطون بفعالية في الأنشطة المقتصرة على شبكات الإنترنت. ورغم كون العلاقة القائمة بين التكنولوجيا ومشاركة الشباب لا تزال مسألة موضع نقاش، ما لا يمكن إنكاره هو أن المنصات الرقمية وشبكة الإنترنت لها قدرة هائلة على التأثير سلبا أو إيجابا على معدلات مشاركة الشباب.

الإطار 2.5: الشباب والتكنولوجيا - ثلاث طرق غير من خلالها الشباب وجه العالم

- **المشاركة بمساعدة الروبوت** - باديا (Badia) عبارة عن روبوت للمراسلات صمم للتقليص من شساعة الهوة على مستوى التواصل بين الهيئات الحكومية والمواطنين. وقد طوره شاب اسمه منتصر وهو مهندس وأستاذ جامعي من تونس يبلغ من العمر 25 عاما.
- **RecLen** - إعادة التدوير بطرق ذكية هو مشروع أطلقه خليل، وهو مهندس حاسوب وكهرباء يبلغ من العمر 23 عاما، ويهدف المشروع إلى مساعدة سكان لبنان على فرز النفايات عن طريق منصة على الانترنت والهاتف المحمول. وسيساعد هذا المشروع في التقليص من المستويات العالية للتلوث في لبنان الناجمة عن الإدارة غير السليمة للنفايات فضلا عن التشجيع على "التفكير الأخضر" في هذا المجتمع.
- **حلول مقاولاتية** - أسست المدونة التونسية الشابة هيفا سديري البالغة من العمر 19 عاما منصة Entr@crush، وهي منصة على شبكة الإنترنت تتيح للشباب التونسي الحامل لأفكار في مجال ريادة الأعمال فرصة التواصل مع أشخاص يفكرون بنفس الطريقة ومع جهات مانحة ورواد أعمال. وأشارت إلى أن هذه المنصة مهمة بشكل خاص لرائدات الأعمال المقيمات خارج نطاق المدن الرئيسية في البلد.

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الشباب والتكنولوجيا، 2018

مكنت التطورات التكنولوجية الشباب من التمتع بمستويات أعلى من الوعي والتنوع الفكري وقدرة على التواصل الفوري مع شباب آخرين من جميع أنحاء العالم عبر منصات رقمية. وبطبيعة الحال لهذه الأنشطة التي تجري عبر شبكات الإنترنت تجليات على المشاركة السياسية والاجتماعية على أرض الواقع (Boulianne and Theocharis, 2018). والنقاش القائم يدور حول جودة ومصداقية مشاركة الشباب عبر شبكات الإنترنت ومدى تأثيرها على الأنشطة الجارية خارج النطاق الافتراضي. وكما هو شأن الشباب في كل بقاع العالم، يتلقى الشباب في الدول الأعضاء في المنظمة وابلا من المعلومات عبر الإنترنت، وتتخذ مشاركتهم في العادة أشكالا مختلفة مثل التدوين والتفاعل مع التقارير الإخبارية والانخراط في حملات وسوم (هاشتاغ) والتعليق على المنشورات. وحلت المشاركة الفعالة للشباب من حين لآخر عن طريق الحواسيب المحمولة والثابتة أو الهواتف الذكية محل الأساليب التقليدية للمشاركة في صنع القرار والحياة المجتمعية والتواصل المباشر مع الأفراد.

وتساهم المنصات التكنولوجية الجديدة المتزايدة بسرعة في ارتفاع أعداد الشباب المشاركين في الحياة العامة من خلال الإنترنت، وفي الوقت ذاته تعزز حس اللامبالاة لديهم وعدم الرغبة في المشاركة بالمعنى التقليدي. لهذا يتعين على الدول الأعضاء في المنظمة إدراك أن التكنولوجيا سيف ذو حدين. فمن شأن آليات المشاركة الإلكترونية أن تفسح المجال أمام الشباب في جميع الدول الأعضاء في المنظمة للمشاركة

بفعالية وبأعدد متزايدة في مختلف المجالات سواء السياسية أو المدنية أو الاجتماعية، لكن شرط أن تكون هذه الآليات منظمة وخاضعة للمراقبة. لكن من المهم أيضا الانتباه إلى أن مثل هذه المنصات الرقمية قد تكون عاملا مساهما في ارتفاع نسبة الشباب المشاركين بدون أي فاعلية أو نشاط. وبالتالي ينبغي للدول الأعضاء في المنظمة عند دعوتها للمشاركة السليمة للشباب عبر الإنترنت تحري اليقظة في الوقت ذاته ومراعاة بعض النتائج السلبية التي قد تسفر عنها مشاركة الشباب على الإنترنت.

4.5 مشاركة الشباب والعنف

سلطت الأقسام الفرعية أعلاه الضوء على الوضع الراهن المتعلق بمشاركة الشباب ومختلف الأوجه التي يمكنهم من خلالها المشاركة بفعالية. لكن ما يجب الانتباه إليه أيضا هو أن محدودية مشاركة الشباب قد تؤدي بهم إلى عواقب أخرى تأثر سلبا على أنماط سلوكهم وتصرفاتهم ونظرتهم للعالم. فكلما كانت المشاركة الاجتماعية للشباب بمستويات عالية من قبيل الانخراط في العمل السياسي والمدني، يصبحون من عوامل التمكين لتحقيق التنمية في مجتمعاتهم. لكن في ظل محدودية توفر سبل المشاركة أو عدم كفايتها، قد يلجأ الشباب إلى تبني مظاهر متنوعة من أشكال العنف وهذا ما من شأنه أن يضر بتنميتهم الذاتية وتطور المجتمعات التي يعيشون فيها. وفي الأوقات التي يحس فيها الشباب أن المؤسسات السياسية والاجتماعية القائمة تضعهم على الهامش، يمكن للعنف أن يبرز كقوة للتعبير ورد الاعتبار لأنفسهم وإحداث تغيير في المجتمع حسب معاييرهم.

إن الشباب المعرض للتهميش والإبعاد من المنابر التي يمكنهم من خلالها المشاركة قد يجدون أنفسهم في وضع هش وبالتالي عرضة للاستقطاب من طرف مختلف المنظمات التي تتبنى العنف في خطابها. ويشير تقرير صادر عام 2019 عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى مدى أهمية دور الشباب في مواجهة التطرف، وذلك لكون مشاركة الشباب في عملية صنع القرار وفي الحياة الاجتماعية تشكل عامل دعم استباقي بالنسبة لهم ليكونوا أعضاء فاعلين في مجتمعاتهم.

ومن المهم أيضا الإشارة إلى العلاقة بين العنف والمشاركة في الحياة العامة. فالصراعات وحالات العنف سواء في مؤسسة الأسرة أو على صعيد أجهزة الدولة من شأنها أيضا أن ترمي بالشباب في حضن اللامبالاة وعدم الرغبة في المشاركة. وفي الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، موطن أكثر من 60% من النزاعات الجارية في العالم، تؤثر مثل هذه الظروف سلبا على مشاركة الشباب في الحياة الاجتماعية (SESRIC, 2019). وبالتالي فهذه الدول ليست بحاجة للنهوض بمستوى مشاركة الشباب في الحياة الاجتماعية فحسب للحيلولة دون لجوئهم للعنف، بل يتعين عليها كذلك تهيئة ظروف آمنة وسليمة لمشاركة الشباب.

5.5 المشاركة المجتمعية والهجرة

يتوزع اليوم أكثر من 258 مليون مهاجر على مختلف دول العالم، و 11% منهم تقل أعمارهم عن 24 سنة (IOM, 2019). وبطبيعة الحال هناك عدد من الدوافع وراء هجرة الشباب. وتتصدر الأسباب المتمثلة في العامل الاقتصادي مثل المعاناة مع البطالة والبحث عن فرص عمل وأجور أفضل قائمة الأسباب الكامنة وراء اختيار الشباب للهجرة من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. لكن حتى عامل المشاركة المجتمعية بما في ذلك الإنتاجية الاقتصادية وكذلك المشاركة في الحياة السياسية والمدنية تلعب دورا في اتخاذ الشباب لقرار الهجرة.

وفي هذا السياق، هناك ثلاثة جوانب مهمة متعلقة بالمشاركة المجتمعية والهجرة. أولها هو أن محدودية المنابر التي يمكن للشباب من خلالها المشاركة قد تجبرهم على التماس سبل جديدة في بلدان أخرى بعيدا عن القيود السياسية أو الاجتماعية المفروضة عليهم في بلدانهم. والجانب الثاني هو أن الشباب عادة ما يستبعدون من النقاشات المتعلقة بالهجرة، أي أنهم ليسوا طرفا في عملية صنع القرار بشأن السياسات والبرامج المعنية بالهجرة سواء في بلدانهم أو في بلدان المهجر. وأخيرا لابد من النظر في الجانب المتعلق بالمشاركة المجتمعية للشباب المقيمين في بلدان المهجر.

وعلى نفس النحو الذي يشكل فيه عامل مشاركة الشباب متغيرا حاسما في تحديد العلاقة القائمة بين العنف والشباب، فإن مدى توفر منصات لمشاركة الشباب في المجتمع بدوره يلعب دورا مهما على مستوى اتجاهات الهجرة. ومع كثرة النزاعات الجارية في عدد من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، يصعب على الشباب التمتع بالاستقرار والظروف الملائمة طوال الوقت ليعيشوا حياة مفعمة بالحيوية وزاخرة بالإنتاجية. وبما أن النزاعات تغذي نزعة الهجرة والنزوح قسرا، فليس هناك ما يحصن الشباب ضد التعرض للنتائج السلبية لهذه العوامل. فعندما يشعر الشباب بأن ليس بوسعهم المساهمة أو لا تؤخذ وجهات نظرهم بعين الاعتبار، يحاولون إيجاد فرص جديدة في بلدان أخرى. وعلى الرغم من أن العديد من الدول الأعضاء في المنظمة قد أحرزت تقدما ملموسا على مستوى صياغة سياسات بشأن مشاركة الشباب، هناك دول أعضاء أخرى تفتقر للموارد والسبل والسياسات الملائمة لإشراك الشباب في مختلف مناحي الحياة المجتمعية. ووفقا لمسح منظمة التعاون الإسلامي المعني بالشباب لعام 2019، أشارت 10 دول من أصل الدول الـ20 المجيبة على المسح إلى كون محدودية فرص المشاركة السياسية من العوامل الاجتماعية المحفزة على هجرة الشباب. وبالإضافة إلى ذلك، أفادت 11 دولة من أصل 20 إلى أن ضعف فرص المشاركة في الحياة المدنية تساهم إلى حد ما في دفع الشباب لاتخاذ قرار الهجرة. وفي الأخير، يشير المسح إلى أن 6 دول ترى أن النزاعات والحروب من العوامل المحفزة على الهجرة.

وزيادة على ذلك، غالبا ما لا تأخذ السياسات الخاصة بالهجرة احتياجات الشباب في الاعتبار بالكامل، وذلك راجع لكونهم غير مدرجين في النقاشات المتعلقة بالسياسات المعنية بالهجرة. لكن من المهم والحيوي الاستماع للشباب في الدول الأعضاء في المنظمة وصياغة السياسات المعنية بالهجرة وفقا لذلك، خاصة

وأن معدلات الهجرة من هذه الدول أعلى نسبيا بالمقارنة مع باقي مجموعات البلدان. وعند تناول مسألة هجرة الشباب، تبرز بالضرورة قضايا متعلقة بالإدماج والإقصاء الاجتماعي. ولأن هجرة الشباب عادة ما تكون بدافع الحصول على فرص أفضل، غالبا ما يجدون أنفسهم في ظروف تقوض من فرص مشاركتهم في المجتمع. فقد يتعرضون للإقصاء من المشاركة في المجتمع بسبب عائق اللغة أو السياسات التي تحفز على كره الأجانب أو النزعات المجتمعية والتمييز على أساس العرق أو الدين. لهذا يتعين على الدول الأعضاء في المنظمة صياغة سياسات بشأن المشاركة المجتمعية للتخفيف من معدلات الهجرة، لأن من شأنها التسبب في مظاهر سلبية تضر بالاقتصاد والمجتمع في هذه الدول. وينبغي لها كذلك إشراك الشباب في عملية صنع السياسات ليتسنى لها التوصل لفهم أفضل للقضايا والتحديات التي يواجهها الشباب والأسباب المحفزة لاتخاذهم قرار الهجرة. وفي الأخير هناك حاجة بالنسبة للدول الأعضاء في المنظمة إلى تطوير آليات للتنسيق مع الدول المضيفة من أجل تمكين الفئات المهاجرة من المشاركة الاجتماعية وإدماجهم في الحياة العامة في البلد المضيف.

6.5 ملاحظات ختامية

تسجل الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي معدلات أقل بكثير عن مجموعات البلدان الأخرى في مجال المشاركة المجتمعية. ولتمكين الانخراط البناء والمنتج للشباب في مختلف جوانب المجتمع، يتعين على الدول الأعضاء في المنظمة تخصيص موارد مالية ووضع سياسات تدعم مشاركة الشباب في العمل السياسي والمدني والتطوعي. وبالإضافة إلى ذلك، يجب أن يكون هناك مستوى معين لفهم تأثير مؤسسة الأسرة والأعراف الثقافية على نسبة مشاركة الشباب. ومن شأن السياسات الرامية إلى تعزيز مكانة الأسرة لاضطلاعها بأدوارها في جو سليم والترويج للعناصر الإيجابية للثقافة أن تعزز من رغبة الشباب في المشاركة الفعالة في المجتمع. كما يفترض أيضا مراقبة المنصات التكنولوجية بصورة جيدة وإيلاء اهتمام خاص بها لأنها قد تكون نعمة ونقمة في الآن ذاته. وينبغي للدول الأعضاء في المنظمة الشروع في إطلاق سياسات تعليمية ومنصات رقمية تتيح للشباب إمكانية الاطلاع على معلومات غير مغلوطة وأنسب السبل للمشاركة. وما يجب إدراكه أيضا هو أن النزاعات والعنف والهجرة عناصر متداخلة فيما بينها وتتفاقم بفعل القيود المفروضة على المشاركة الاجتماعية. لهذا يتعين على الدول الأعضاء في المنظمة توفير أنسب الحلول التي تمكن الشباب من المشاركة بفعالية في عمليات صنع القرار وفي الحياة المجتمعية والمجتمع ككل إن هي أرادت الحد من مظاهر العنف والتطرف والراديكالية وتنامي ظاهرة الهجرة في صفوف الشباب. وكما يفيد مسح المنظمة المعني بالشباب لعام 2019، فإن العديد من الدول الأعضاء في المنظمة تتوفر على سياسات من هذا النوع.

ومن بين الدول الأعضاء في المنظمة الـ20 المجيبة على مسح المنظمة المعني بالشباب لعام 2019، تتوفر 15 دولة على مؤسسة حكومية معنية بالشباب حصرا، و 16 دولة تطبق سياسة أو استراتيجية على المستوى الوطني، و 17 دولة تتوفر على منظمة غير حكومية معنية بالشباب، و 9 دول تطبق سياسة أو

برنامج بشأن مشاركة الشباب في عملية صنع القرار السياسي، و 14 دولة تتوفر على آليات أو حوافز خاصة للدفع بالشباب للمشاركة في الحياة المدنية. ومن نتائج هذا المسح التي تستحق الوقوف عليها هو أن 5 دول فقط من بين 20 دولة مجيبة على المسح هي التي أفادت بوجود معهد أبحاث يركز بشكل خاص على الشباب. لكن بخصوص مراكز الشباب الوطنية للإدماج الاجتماعي ومشاركة الشباب، كان جواب 15 دولة من أصل 20 إيجابيا. وتظهر نتائج المسح أن 17 دولة من أصل 20 لديها سياسات أو برامج أو مبادرات تعنى بتشجيع الشباب على العمل التطوعي وتمكنهم في هذا المجال. كما أن 15منها تتوفر على مراكز للشباب مخصصة للعمل التطوعي الشبابي و 16 منها تنظم حملات تستهدف الشباب لإذكاء الوعي في صفوفهم بخصوص أهمية العمل التطوعي. وحظيت مسألة الشراكة بين القطاعين العام والخاص بأقل قدر من الردود الإيجابية، بحيث أشارت 7 دول فقط من أصل 20 دولة بأنها تعتمد على شراكات من هذا الصنف لتشجيع الشباب على المشاركة في الحياة العامة، بينما أفادت 13 منها أنها لا تتوفر على مثل هذه السياسات أو البرامج.

الجزء الثاني

تعزيز المشاركة الاقتصادية للشباب

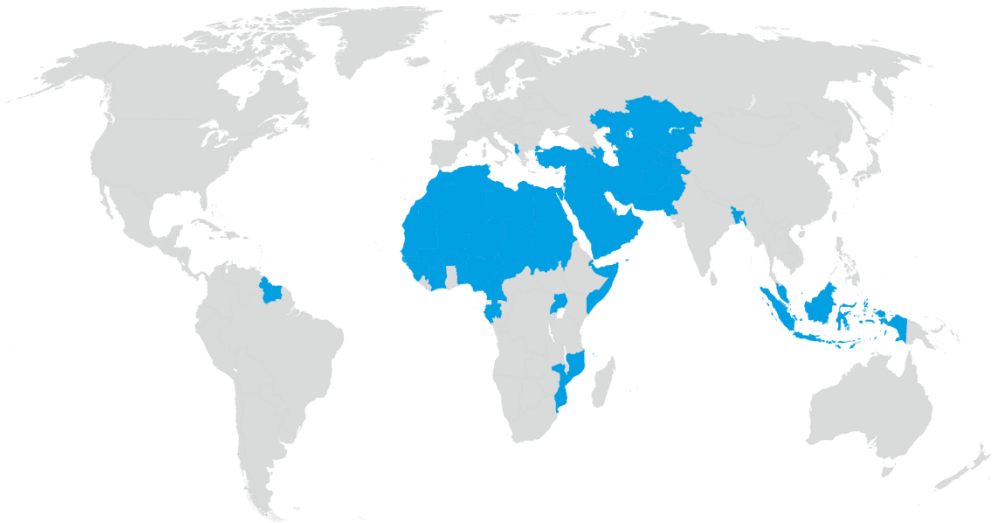

يشكل الشباب مجموعة غير متجانسة، وهناك دائما تباين كبير في تجارب الحياة والخلفيات الثقافية والمستويات التعليمية والانتماءات للفئات الاجتماعية والأوضاع الاقتصادية وذلك حسب المكان والبيئة التي يعيشون فيها. لذلك قد يكون هناك تباين أيضا بين المناطق والبلدان بخصوص المستويات الممكنة لمساهمتهم في التنمية الاجتماعية والاقتصادية في مجتمعاتهم. لكن يبقى الشباب، إناثا وذكورا، المحرك الرئيسي للنمو الشامل وتحقيق التنمية المستدامة. وستكون المجتمعات أكثر انسجاما ومناعة عند إشراك الشباب وتمكينهم.

ولا يمكن للشباب الاضطلاع بالدور البناء في التنمية دون تمكينهم اقتصاديا. ويشمل التمكين الاقتصادي كلا من القدرة على النجاح والتطور من الناحية المالية، مع إمكانية اتخاذ القرارات الاقتصادية والعمل بخصوصها (DFID-CSO Youth Working Group, 2010). ولكي يتمكن الشباب من تحقيق النجاح والتقدم والازدهار اقتصاديا، يتعين أن يكونوا طرفا في الأنشطة الاقتصادية في بلدانهم. وللانخراط في مثل هذه الأنشطة، تلزمهم المهارات والموارد اللازمة للتنافس في الأسواق والوصول إلى المؤسسات الاقتصادية (OECD, 2018). وعدم توفير التعليم والموارد اللازمة لتمتع الشباب بصحة جيدة ومستوى مقبول من الرفاه غالبا ما يكون من العوامل المساهمة في إقصائهم من الأنشطة الاقتصادية. وتشير منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (2016) إلى أن استبعاد الشباب من الاستفادة من حصة عادلة من مزايا التقدم الاقتصادي يؤدي إلى تفاقم مستويات التفاوت في الدخل وارتفاع معدلات الفقر في أوساط هذه الفئة في العديد من البلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وعند إقصاء الشباب من فرص العمل والأنشطة الاقتصادية، قد يلجأون إلى العنف والتطرف والجريمة طالما أن هذا الإقصاء قد ينمي لديهم شعورا بالاغتراب في مجتمعاتهم (SESRIC, 2017; UN, 2016).

إن المشاركة الاقتصادية للشباب مسألة في غاية الأهمية لأي بلد يتمتع فيه الشباب بإمكانيات هائلة لتوليد الدخل وإضفاء سمة الابتكار وتعزيز التنمية. ويمكن للشباب أن يكونوا طرفا في الأنشطة الاقتصادية إما بصفة عمال أو مقاولين أو متدربين. وفي جميع أشكال الانخراط في الحياة الاقتصادية هذه، يتمثل أحد أبرز عوامل التحفيز في توليد الدخل وجلب فائدة للشركات أو المؤسسات أو الأفراد. وهناك عوامل أخرى محفزة لانخراط الشباب في الأنشطة الاقتصادية إلى جانب الرغبة في توليد الدخل، وذلك من قبيل الاستمتاع بالعمل وتحقيق الاعتداد بالنفس والتطور الوظيفي واكتساب الخبرة.

تسلم العديد من المؤسسات الدولية والإقليمية بأهمية تعزيز المشاركة الاقتصادية للشباب لتحقيق التنمية، لذلك نجد أنها قد أدرجت هذا المجال في وثائقها الاستراتيجية مثل استراتيجية الأمم المتحدة للشباب 2030، وخطة عمل الاتحاد الأفريقي - عقد النهوض بالشباب (2009-2018)، و خطة عمل منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بشأن الشباب، واستراتيجية الاتحاد الأوروبي المعنية بالشباب 2019-2027، واستراتيجية منظمة التعاون الإسلامي المعنية بالشباب.

وعلى هذا الأساس، يتناول الجزء الثاني الوضع المتعلق بعدم النشاط الاقتصادي والأسباب الجذرية وراء انخفاض معدلات مشاركة الشباب في الحياة الاقتصادية في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. ويعرض بالإضافة إلى ذلك بعضا من قصص النجاح في الدول الأعضاء في المنظمة. وفي الأخير يختتم هذا الجزء بتقديم توصيات محددة متعلقة بالسياسات بشأن تعزيز المشاركة الاقتصادية للشباب.

الفصل السادس

عدم النشاط الاقتصادي في صفوف الشباب

في الأوقات التي تواصل فيها معدلات البطالة في صفوف الشباب تسجيل معدلات عالية وتقل فيها الفرص أمام رواد الأعمال الشباب على امتداد فترات زمنية طويلة، بعض الفئات من الشباب تفضل البقاء خارج دائرة النشاط الاقتصادي. فبعض العوامل مثل المرض أو الإعاقة وضعف المستوى التعليمي وعدم توفر الوظائف المناسبة وانعدام الرغبة في العمل قد تدفع بالشباب إلى الوقوع في نطاق عدم النشاط الاقتصادي (SESRIC, 2018). ويمكن تصنيف العوامل التي تؤثر على قرار الشباب بالانخراط في الأنشطة الاقتصادية في بلد معين أو تفضيل عدم النشاط في ثلاث فئات رئيسية: عوامل اقتصادية وعوامل اجتماعية وعوامل ديمغرافية (SESRIC, 2018).

إن ارتفاع معدلات الثروات المتراكمة في بلد معين من شأنها أن تجعل الشباب في غنى عن المشاركة في الأنشطة الاقتصادية لأن الأثرياء ببساطة لا يحتاجون للعمل بقدر كبير لتأمين لقمة العيش. فقد يكون هذا من الأسباب وراء الخمول الاقتصادي الملاحظ في صفوف الشباب في البلدان المتقدمة. ويمكن أيضا لمسألة ضيق الآفاق المستقبلية وضعف الرواتب لدرجة لا تسمح بعيش عيشة الكفاف (أي انعدام الدخل اللائق) أن تكون من أبرز العوامل الاقتصادية المثبطة لعزيمة الشباب للانخراط في النشاط الاقتصادي سواء في الاقتصادات المتقدمة أو النامية.

وهناك أيضا عوامل اجتماعية مثل التمييز على أساس السن أو الجنس وبعض الأعراف والأفكار النمطية المترسخة في المجتمعات، التي من شأنها أن تثني الشباب عن الانخراط في النشاط الاقتصادي في بلد معين. وعادة ما تساهم مسألة غياب آليات الحماية والوقاية في سوق العمل، بما في ذلك القوانين واللوائح الخاصة بمثل هذه الممارسات التمييزية، في ارتفاع مستويات عدم نشاط الشباب اقتصاديا. وفي الوقت نفسه، من شأن بعض الأعراف الثقافية والاجتماعية أن تدفع بالشباب مباشرة إلى اختيار عدم الانخراط في النشاط الاقتصادي. فعلى سبيل المثال، قد تجد الفتيات في بعض الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي صعوبة بالغة في ممارسة نشاط اقتصادي معين، وذلك بسبب بعض التحيزات القائمة على نوع الجنس، مثل اعتبار مسألة اشتغال الإناث خارج البيت من الأمور المحرمة أو بعض التحيزات الصارمة التي تضغط عليهن حتى لا ينخرطن في أي نشاط اقتصادي. وهذه الأعراف قد تأثر أيضا حتى على الذكور

من الشباب. فبعض التوقعات والأعراف قد تبعث على شعور الشباب بضغوط مفرطة تجبرهم في نهاية المطاف على تفضيل عدم النشاط في بيئته الاقتصادية.

وأخيرا، تؤثر العوامل الديموغرافية بدورها على معدلات مشاركة الشباب في الأنشطة الاقتصادية. فعلى سبيل المثال، يمكن للتغيرات التي تحصل على مستوى حصة السكان الذين هم في سن العمل أو سن التقاعد أن تؤثر على معدل مشاركة الشباب في القوى العاملة. ويمكن أيضا لتدفق المهاجرين بأرقام مهولة أن يسهم في تغيير ديناميات سوق العمل وتثبيط الشباب عن المشاركة في الاقتصاد لأن متوسط الأجور عادة ما ينخفض بسبب ارتفاع مستوى العرض.

1.6 معدل عدم النشاط في صفوف الشباب

معدل عدم النشاط الاقتصادي في صفوف الشباب هو مقياس لنسبة السكان من الشباب (15-24 سنة) الذين هم في سن العمل في بلد معين والذين لا يشاركون بنشاط في سوق العمل، إما عن طريق مزاولة عمل ما أو البحث عنه. وقد ارتفع معدل عدم النشاط الاقتصادي للشباب بشكل مطرد بين عامي 2000 و 2019 في كل مجموعات البلدان (الشكل 1.6). وبلغ معدل عدم نشاط الشباب على المستوى العالمي 58.6% عام 2019، واختار ما متوسطه 61.3% من الشباب في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي عدم الانخراط في القوى العاملة. أما في البلدان النامية غير الأعضاء في المنظمة والبلدان المتقدمة فقد بلغ هذا المعدل خلال نفس العام 53.4% و 58.6% على التوالي.

الشكل 1.6: معدل عدم النشاط الاقتصادي في صفوف الشباب (%)، 2000-2019

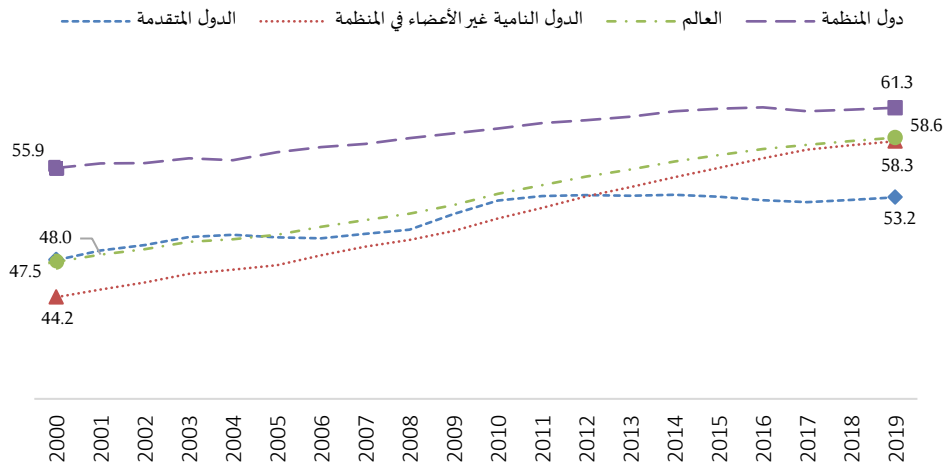

المصدر: حسابات موظفي سيسرك استنادا إلى تقديرات نموذجية من التوقعات السكانية العالمية للأمم المتحدة (إصدار 2019) وقاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة العمل الدولية (تحديث بيانات 2018).

وعلى مستوى فرادى البلدان، سجلت أدنى معدلات عدم النشاط الاقتصادي للشباب في الدول الأعضاء في المنظمة التالية: النيجر (29.8%) وقطر (34.2%) وموزمبيق (36.1%) ومالي (36.7%) (الشكل 2.6). وبالمقابل سجلت كل من جزر القمر (85.6%) والغابون (82.2%) والمملكة العربية السعودية (81.3%) والأردن (77.7%) أعلى المعدلات. وقد يكون السبب وراء ارتفاع معدلات عدم نشاط الشباب في الحياة الاقتصادية في هذه البلدان راجع لبعض العوامل المتمثلة في، على سبيل المثال لا الحصر، ارتفاع معدل التحاق الشباب بالتعليم وبعض الأعراف الثقافية وعدم الرغبة في الانخراط في سوق العمل واختيار الشباب للهجرة.

الشكل 2.6: معدل عدم النشاط الاقتصادي في صفوف الشباب في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي (%)، 2019

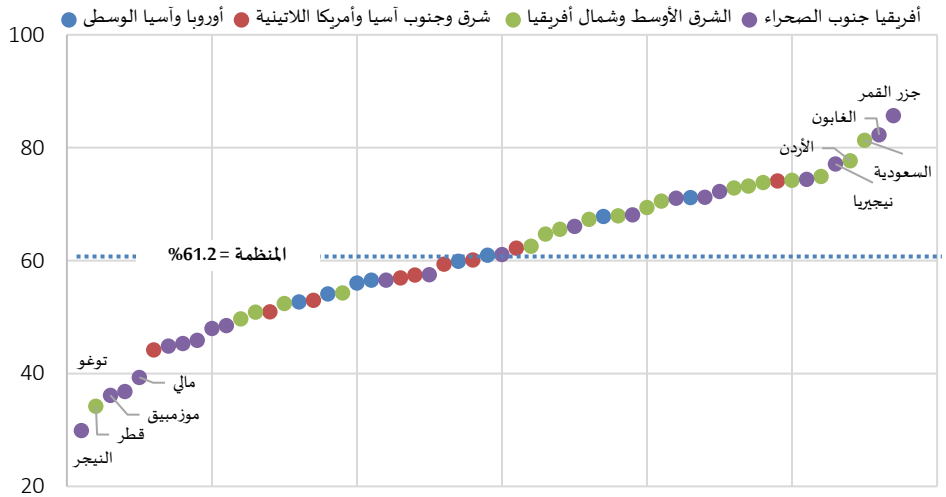

المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة العمل الدولية (تحديث بيانات 2018).

2.6 الشباب خارج دائرة العمالة والتعليم والتدريب

عادة ما تعكس الأرقام المتعلقة بالشباب انخفاض مستوى ارتباطهم بسوق العمل وارتفاع معدلات البطالة في صفوفهم، وذلك راجع لتفرغهم التام للدراسة. وعندما تضيق آفاق الشغل في السوق في مجملها، عادة ما يلجأ الشباب إلى تقليص الاهتمام المباشر بهذه السوق والابتعاد أكثر عنها وتخصيص المزيد من الوقت للتعليم بالمقابل. لكن الشباب الذين هم خارج دائرة العمالة والتعليم والتدريب يشكلون حالة خاصة ومصدر قلق كبير لأن ذلك دلالة على وجود أوجه قصور في إمكانية ولوج الشباب لأسواق العمل وفرص التدريب والتعليم. وتسلط خطة التنمية المستدامة لعام 2030 الضوء على هذه القضية المهمة وتهدف إلى تقليص نسبة هذه الفئة من الشباب لمعدلات معقولة.

وعلى الرغم من أن نسبة الشباب الذين هم خارج دائرة العمالة والتعليم والتدريب قد سجلت تراجعا على مستوى العالم (من 23.4 %عام 2005 إلى 21.2% عام 2019)، تبقى هذه النسبة مثيرة للقلق في المناطق النامية، بما في ذلك العديد من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي (الشكل 3.6). فقد بلغت نسبة الشباب الذين هم خارج دائرة العمالة والتعليم والتدريب في دول المنظمة 24.1% عام 2019، وهي نسبة أعلى من متوسط باقي مجموعات البلدان. وهناك أيضا هوّات شاسعة بين الإناث والذكور من الشباب على مستوى هذه المعدلات في جميع مجموعات البلدان. فقد بلغ متوسط الشابات غير المنخرطات في أي نشاط اقتصادي وغير المقيدات في صفوف الدراسة أو ملتحقات بفرص للتدريب في دول المنظمة نسبة 34.5% عام 2019 (الشكل 4.6). وبالمقابل، بلغت النسبة في صفوف الذكور في هذه الدول 14.2% فقط. وبعبارة أخرى، أكثر من ثلث الشابات في الدول الأعضاء في المنظمة لم يكن ضمن دائرة العمالة والتعليم والتدريب عام 2019.

3.6: معدل الشباب خارج دائرة العمالة والتعليم والتدريب (%)، 2005-2020

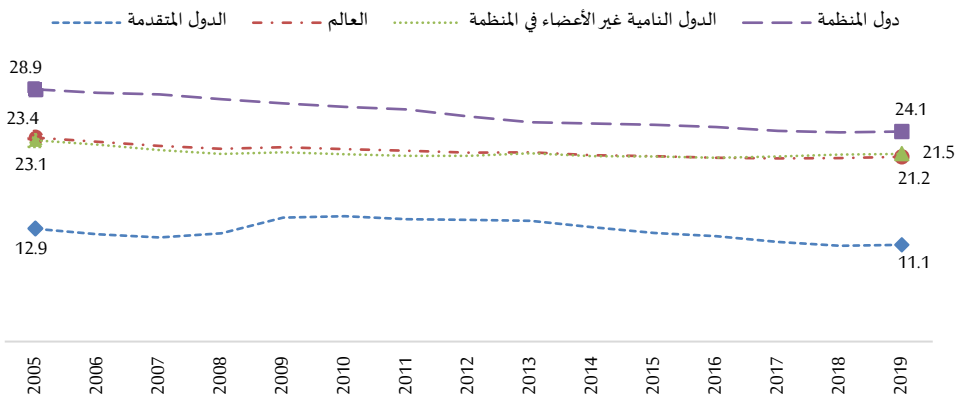

المصدر: حسابات موظفي سيسرك استنادا إلى التوقعات السكانية العالمية للأمم المتحدة (إصدار 2019) وقاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة العمل الدولية (تحديث بيانات 2018).

الشكل 4.6: معدل الشباب خارج دائرة العمالة والتعليم والتدريب حسب الجنس (%)

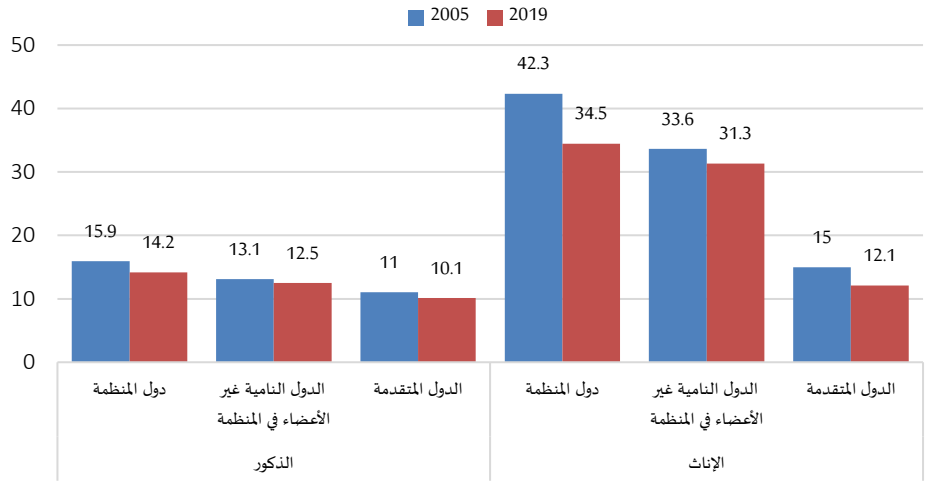

المصدر: حسابات موظفي سيسرك استنادا إلى التوقعات السكانية العالمية للأمم المتحدة (إصدار 2019) وقاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة العمل الدولية (تحديث بيانات 2018).

3.6 فهم الأسباب الجذرية الكامنة وراء ضعف المشاركة الاقتصادية للشباب

تساهم العديد من الأسباب في تدني مستوى مشاركة الشباب في الأنشطة الاقتصادية في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. ومن المهم الإشارة إلى أنه ليس من الممكن أن يكون هناك سبب جذري شامل يؤدي بوحده إلى انخفاض معدلات المشاركة في الحياة الاقتصادية. لكن الأمر يتعلق بعدد مترابط من العوامل تفضي في جملتها إلى تدني انخراط الشباب في النشاط الاقتصادي أو عدم نشاطهم كليا في بلدان المنظمة. ويمكن تصنيف هذه الأسباب الجذرية ضمن أربعة مجالات رئيسية: التعليم وتنمية المهارات، والتحديات الاقتصادية، والصحة والرفاه، والمشاركة المجتمعية. ويعتمد هذا القسم على النتائج الواردة في الجزء الأول من هذا التقرير ومسح منظمة التعاون الإسلامي المعني بالشباب لعام 2019 لتسليط الضوء على أبرز التحديات التي تواجهها الدول الأعضاء في المنظمة والتي تساهم في تدني معدلات مشاركة الشباب في الأنشطة الاقتصادية.

1.3.6 التحديات المتعلقة بالتعليم وتنمية المهارات ذات الأثر المباشر على الشباب

على الرغم من تسجيل الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي لتحسن على مستوى تنمية المهارات والتعليم في صفوف الشباب، لا تزال هناك تحديات تعيق تحقيق المستوى المنشود من التقدم في هذا الباب. ففي العديد من بقاع العالم، بما في ذلك عدد من الدول الأعضاء في المنظمة، تكثر حالات انقطاع الشباب عن المدرسة دون اكتسابهم للمعرفة والمهارات اللازمة التي تخول لهم أن يعيشوا حياة سليمة تتسم بالإنتاجية وتحقيق سبل العيش المستدامة. كما أن ضعف جودة التعليم يهدد مستقبل ملايين

الأطفال والشباب في عدد من الدول الأعضاء في المنظمة. ويلعب عنصري ضعف مستويات التعليم والافتقار إلى المهارات اللازمة في صفوف الشباب دورا محوريا في جعل مسألة الحصول على فرص عمل في سوق الشغل أمرا صعب المنال. وبالتالي فإن البطالة الطويلة الأمد في صفوفهم قد تفضي إلى مشاكل اجتماعية جمّة في المجتمعات المتأثرة، وذلك من قبيل الإقصاء واستفحال مظاهر الانحراف والراديكالية والتطرف العنيف والتعاطي المفرط للمخدرات، هذا إلى جانب انعكاساتها على التنمية الاقتصادية والقدرات الإنتاجية لدول المنظمة.

وفقا لمسح منظمة التعاون الإسلامي المعني بالشباب لعام 2019، أفادت 16 دولة من أصل الدول الـ20 المجيبة على المسح أن مسألة "عدم تطابق التنمية التعليمية وتنمية المهارات مع احتياجات سوق العمل" تشكل تحديا كبيرا. ويلي هذا التحدي تحديين آخرين يمثلان عقبة أمام دول المنظمة، أولهما محدودية التعاون بين الجامعات والقطاع الخاص والثاني هو جودة التعليم العالي. كما تمت الإشارة أيضا إلى القضيتين المتعلقتين بمعايير التدريس وتعليم المدرسين بصفتهما ضمن أبز التحديات التي تواجهها الدول الأعضاء. ورغم كون مسألة الاعتماد والتأهيل تمثل تحديا كبيرا في مجال تعليم الشباب في الدول الأعضاء في المنظمة، أشارت معظم الجهات المجيبة على المسح إلى أنها تحد من المستوى المنخفض. وأكبر تحديين أشارت إليهما الدول الأعضاء في المنظمة يتمثلان في العلاقة القائمة بين التعليم والعمالة. وبالتالي يبدو أن قضية ارتفاع معدلات البطالة في صفوف الشباب في العديد من دول المنظمة فضلا عن الاتجاهات المتصاعدة للإقبال على التعليم بعد المرحلة الثانوية تمثل تحديا عويصا أمام التنمية الاقتصادية للدول الأعضاء في المنظمة.

2.3.6 التحديات الاقتصادية ذات الأثر المباشر على الشباب

تتعدد العقبات التي تحول دون تسخير إمكانات الشباب لتحقيق النمو الاقتصادي، ومن ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، عدم الاستقرار الاقتصادي والنزاعات وارتفاع معدلات البطالة في أوساط الشباب والفقر وضعف مستويات التعليم والمهارات المخولة للحصول على فرص عمل لائقة وتعذر الوصول لرأس المال والأسواق. وتناول الجزء الأول من التقرير هذه القضايا بإسهاب، كما تقدم نتائج مسح منظمة التعاون الإسلامي المعني بالشباب لعام 2019 أدلة إضافية بشأنها. فقد سلّمت العديد من الدول الأعضاء، من خلال المسح، بالتحديات الاقتصادية الرئيسية التي يواجهها الشباب. ووردت قضايا البطالة (13 من أصل 22 دولة) وعدم تطابق المهارات (7 من أصل 22) والفقر (7 من أصل 22) وعدم الاستقرار الاقتصادي (6 من أصل 21) باعتبارها أكبر التحديات الاقتصادية التي يواجهها الشباب في بلدانهم (الشكل 5.6).

وانتشار العمالة غير الرسمية في سوق الشغل في بعض الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي والعديد من البلدان النامية بدوره يشكل تحديا أمام الشباب، لأنها لا تتيح لهم فرصة لكسب دخل جيد فضلا عن ارتفاع معدلات التحرش الجنسي والعنف وهضم الحقوق. ورغم كون العمالة غير الرسمية تعرض الشباب والكبار على حد سواء لعدد من المخاطر، إلا أن الشباب عادة ما يعانون أكثر من خطر الوقوع في براثن الفقر والتهميش ضمن الاقتصاد غير الرسمي نظرا لجهلهم النسبي بما لهم من حقوق. وفي هذا السياق، تمثل العمالة غير النظامية أحد العوامل الاقتصادية التي تدفع بالشباب من كلا الجنسين اختيار عدم الانخراط في الأنشطة الاقتصادية.

وتشير استراتيجية منظمة التعاون الإسلامي بشأن الشباب إلى مسألتي العمالة وريادة الأعمال باعتبارهما مجالي عمل يتطلبان تنسيق جهود مختلف القطاعات لتحسين الرفاه الاقتصادي للشباب في إطار المنظومة الاقتصادية. ومن المعلوم أن التحديات الاقتصادية التي يواجهها الشباب ترتبط ارتباطا وثيقا بعدد من العوامل من قبيل السياسات الخاصة بالتعليم والتدريب وجودة البنية التحتية ونجاعة آليات الحوكمة. لهذا تتطلب معالجة كل هذه التحديات تبني نهج أكثر شمولية. وفي هذا الصدد، تدعو استراتيجية منظمة التعاون الإسلامي بشأن الشباب إلى ضمان التعاون الفعال مع مختلف الفاعلين من مختلف القطاعات على الصعيد الدولي والإقليمي والوطني فضلا عن التعاون فيما بين الدول الأعضاء في المنظمة.

بعض هذه التحديات لاقت فعليا تجاوبا شاملا من طرف صناع السياسات على مستوى منظمة التعاون الإسلامي، وذلك في صيغة أطر استراتيجية رئيسية تستهدف الشباب. فعلى سبيل المثال، يتناول برنامج عمل منظمة التعاون الإسلامي لعام 2025 (2016) عددا من القضايا التي تهم الشباب بشكل كبير في

الشكل 5.6: التحديات الاقتصادية ذات الأثر المباشر على الشباب في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي

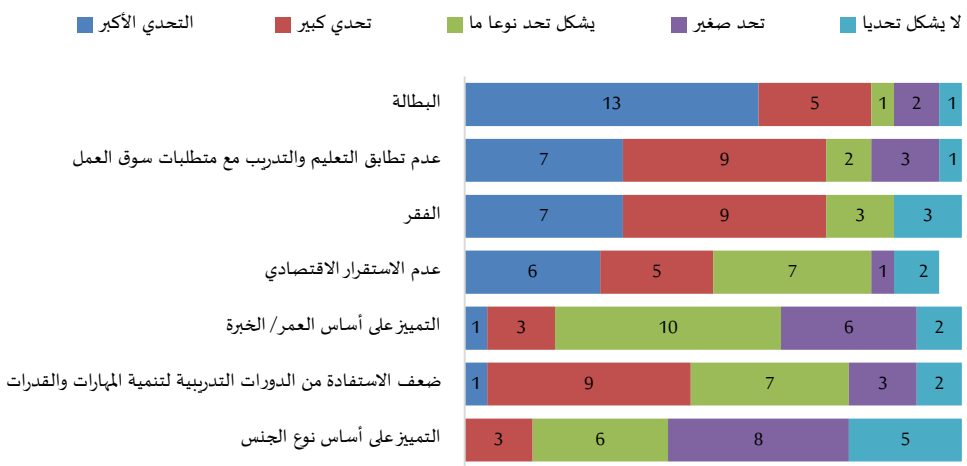

المصدر: مسح منظمة التعاون الإسلامي المعني بالشباب لعام 2019

الدول الأعضاء في المنظمة بما في ذلك العمالة والتعليم والصحة وهجرة الشباب وحقوق الإنسان. وعلى نفس المنوال، خصصت استراتيجية منظمة التعاون الإسلامي لسوق العمل 2025 (2018) أقساما بعينها لقضايا الشباب (الأهداف الاستراتيجية 3.1 و4.1 و2.2 و1.5 و3.5) وذلك بهدف التخفيف من تداعيات التحديات الاقتصادية التي طالما أدت إلى نتائج سلبية مثل البطالة في صفوف الشباب ولجوئهم لخيار الهجرة.

3.3.6 التحديات المتعلقة بالصحة والرفاه ذات الأثر المباشر على الشباب

إن توفير الخدمات الصحية للشباب أمر لا محيد عنه من أجل مستقبل مشرق للمجتمعات. فنقص الخدمات الصحية الشاملة أو عدم كفايتها قد يكون ذا أثر سلبي على الصحة البدنية والنفسية للشباب. وعندما لا يكون الشباب بصحة جيدة تكون مساهمتهم ومشاركتهم في الحياة الاقتصادية جد محدودة.

توصل سيسرك (SESRIC, 2019b) إلى أن قلة توافر الموارد البشرية وأعداد العاملين في مجال الصحة وأيضا عدم كفاية الإنفاق العام على الصحة من بين التحديات الرئيسية التي تقلل من فعالية النظم الصحية في العديد من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. وبالإضافة إلى بعض التحديات الكبيرة المتعلقة بالنظم الصحية، تواجه الدول الأعضاء في المنظمة أيضا بعض التحديات ذات الطابع الخاص التي تؤثر سلبا على صحة ورفاه الشباب.

ويساعد مسح منظمة التعاون الإسلامي المعني بالشباب لعام 2019 على تحديد هذه التحديات التي تؤثر على صحة ورفاه الشباب في الدول الأعضاء في المنظمة، إذ أفادت 20 دولة من هذه الدول أن محدودية تغطية مخططات الضمان الاجتماعي والإدمان على المخدرات من أكثر التحديات التي تؤثر على الشباب. وأشارت 4 دول من أصل 20 دولة عضو في المنظمة أن هذين التحديين هما الأخطر على الإطلاق. فيما ترى 3 دول من بين الدول الـ20 أن العنف والصراعات من أكبر التحديات التي تواجهها. وتؤثر مسألة عدم توفر خدمات جيدة للرعاية الصحية إلى حد كبير على صحة ورفاه الشباب في 8 دول أعضاء في المنظمة. وبالمقابل، لا تؤثر الأعراف والقيم الثقافية والعلاقات الأسرية على صحة ورفاه الشباب في الدول الأعضاء إلا بقدر طفيف.

وكل هذه العوامل والتحديات مجتمعة تؤثر على النتائج الصحية الرئيسية للشباب، فبوسعها مثلا أن تحد من قدراتهم البدنية والعقلية في مواجهة عوامل الخطر الصحية وأن تقلص من احتمالية تمتعهم بصحة جيدة وعيش حياة هنيئة في الكثير من مجتمعات الدول الأعضاء في المنظمة.

4.3.6 التحديات المتعلقة بالمشاركة المجتمعية ذات الأثر المباشر على الشباب

إن مشاركة الشباب في الحياة المجتمعية أمر غاية في الأهمية لتحقيق التنمية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. وعلى امتداد العقود القليلة الماضية، حققت

الدول الأعضاء في المنظمة تقدما ملموسا على مستوى إشراك الشباب في مختلف المنصات الممكنة. لكن رغم ذلك يبقى متوسط العديد من هذه الدول من حيث معدل مشاركة الشباب أقل بكثير عن مجموعات البلدان الأخرى وذلك راجع لعدد من التحديات القائمة. وفي المجتمعات التي تكون فيها مشاركة الشباب في الحياة الاجتماعية والمدنية محدودة، من الصعب أن يتمكنوا من إبراز كامل الإمكانات الاقتصادية التي يتمتعون بها.

واستفسر مسح منظمة التعاون الإسلامي المعني بالشباب لعام 2019 بشأن التحديات التي تعيق مشاركة الشباب في الحياة الاجتماعية، وأشارت 8 دول من أصل 20 إلى أن العامل الاقتصادي يبقى من أكبر التحديات. وبالإضافة إلى ذلك، أفادت ثلاث دول أعضاء أن العنف والنزاعات إلى جانب وجود "سياسات غير كافية لتعزيز مشاركة الشباب" من أكبر التحديات التي تعيق مشاركة الشباب. وفي فئة التحدي الأكبر، كانت العناصر المتمثلة في عدم مبالاة الشباب، والأعراف والقيم الثقافية، ونقص مستوى الوعي أقل العناصر التي تمت الإشارة إليها. وهذا ما لا يجعل مجالا للشك أن أبرز تحد يعيق مشاركة الشباب في الحياة الاجتماعية في الدول الأعضاء في المنظمة المجيبة على المسح متأصل في العامل الاقتصادي.

يعتبر العمل التطوعي أحد الجوانب المهمة للمشاركة في الحياة العامة. وتناول مسح منظمة التعاون الإسلامي المعني بالشباب لعام 2019 كذلك مسألة أبرز التحديات التي تحول دون انخراط الشباب في العمل التطوعي. فقد أشارت 9 دول من بين الدول الأعضاء الـ20 المجيبة على المسح أن 'عدم كفاية الميزانية المخصصة ' من أكبر التحديات. وهذا العنصر يفوق بكثير جميع العناصر الأخرى تحت فئة التحدي الأكبر. وقد ورد ذكر مسألتي انعدام الرغبة لدى الشباب وضعف القدرات المؤسسية من طرف دولتين عضوين في المنظمة. لكن تمت الإشارة إلى مسألة ضعف القدرات المؤسسية تحت فئة تحد كبير جدا من طرف 8 دول من أصل 20. وهذا يشير بجلاء إلى أن القيود المالية والمؤسسية لها أثر سلبي مباشر على معدل مشاركة الشباب في مجموعة الدول المجيبة على المسح.

ويكشف مسح منظمة التعاون الإسلامي المعني بالشباب لعام 2019 أن الكثير من الدول الأعضاء في المنظمة بذلت فعليا جهودا قيمة لتجاوز هذه التحديات. فقد أفادت 16 من الدول الأعضاء أن لديها سياسة أو استراتيجية وطنية بشأن الشباب. وبالإضافة إلى ذلك، أشارت 15 دولة من أصل 20 إلى أنها تتوفر على مؤسسات حكومية معنية بالشباب حصرا. وأخيرا، ذكرت 17 من الدول الأعضاء أن لديها منظمات غير حكومية تمثل فئة الشباب.

وكما هو وارد في المسح، فإن العلاقة بين المشاركة المجتمعية والتحديات الاقتصادية علاقة ترابط وتحمل عدة أوجه. فالتحديات من قبيل النزاعات والهجرة وعدم مبالاة الشباب وقلة المنصات الاجتماعية التي تتيح لهم فرصة للتعبير عن آرائهم تسهم في تدني مستويات مشاركتهم في الأنشطة الاقتصادية. وفي الآن ذاته، يساهم انخفاض مستويات المشاركة الاقتصادية في احتمالية عدم نشاط الشباب. وفي هذا الصدد،

ينبغي أن تتضمن السياسات الرامية إلى تعزيز المشاركة الاقتصادية للشباب بعدا يهم تعزيز مشاركتهم المجتمعية أيضا لأن هذين العاملين يعزز واحد منهما الآخر.

الفصل السابع

قصص نجاح من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي

إن تعزيز المشاركة الاقتصادية للشباب أمر يعود بالنفع الكثير على الأفراد وأسرهم ومجتمعاتهم سواء من الناحية الاجتماعية أو الاقتصادية. وتسليما من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي بأهمية هذا المعطى، تبذل العديد منها جهودا كبيرة وتطور عددا من المبادرات لضمان زيادة نسبة مشاركة الشباب في الحياة الاقتصادية. ووفقا لمسح منظمة التعاون الإسلامي المعني بالشباب لعام 2019، أفادت 15 دولة من أصل الدول الأعضاء الـ21 المجيبة على المسح أن لديها ممارسات فضلى في مجال تعزيز العمالة وريادة الأعمال في صفوف الشباب في بلدانهم.

ومثل هذه السياسات والممارسات والمبادرات تلعب دورا مهما في تشجيع الشباب على المشاركة والانخراط في الأنشطة الاقتصادية وبيئة ريادة الأعمال. ويعرض هذا الفصل عددا من المبادرات المختارة من ثلاث دول أعضاء في المنظمة تتوزع على ثلاث مناطق جغرافية (آسيا وأفريقيا والمنطقة العربية)، وهذه المبادرات ساهمت بشكل كبير في معالجة التحديات التي يواجهها الشباب في مجال العمالة وتحفزهم على الانخراط في الأنشطة الاقتصادية. وتبرز قصص النجاح المختارة مجموعة متنوعة من المبادرات والسياسات الناجحة القائمة في الدول الأعضاء في المنظمة. وتشمل هذه المبادرات برامج من النوع الذي يهدف إلى تسهيل وصول رواد الأعمال الشباب إلى مصادر التمويل، وتحسين مستوياتهم المهارية والمعرفية في مجال ممارسة الأعمال التجارية، وخلق المزيد من فرص العمل وإنشاء أعمال تجارية أمام الشباب من خلال ضمان التنسيق على المستوى الوطني.

1.7 برنامج ريادة الأعمال في صفوف شباب بوميفوترا في ماليزيا (TUBE)

إذا كانت الشركات الصغيرة والمتوسطة هي العمود الفقري لاقتصاد بلد معين، فإن ريادة الأعمال هي الحل الشامل لكل ما يتعلق بالصعوبات المرتبطة بالتحول الاقتصادي والعمالة. وعلى هذا الأساس، كانت مسألة النهوض بريادة الأعمال في صفوف شباب بوميفوترا واحدة من استراتيجيات التنمية في ماليزيا التي حظيت بمستوى عال من الأولوية والتركيز، وينتظر من هؤلاء الشباب أن يكونوا الجيل القادم من قادة الشركات في البلد. وهذه الاستراتيجية تلقى دعما كبيرا من طرف السياسة الوطنية المتعلقة بالشباب في ماليزيا، التي ترمي إلى تمكين الشباب من إبراز إمكاناتهم من خلال ريادة الأعمال والتعليم والتدريب على المهارات، فضلا عن البزوغ في مجال الرياضة والتطوع، وكل ذلك بهدف تمهيد الطريق في أفق تنفيذ

المبادرات وخطط العمل المتعلقة بخطة التحول الوطني 2050 (TN50). ويعتبر برنامج ريادة الأعمال في صفوف شباب بوميڤوترا في ماليزيا (TUBE)، الذي تسهر على تنفيذه الهيئة الماليزية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم (SME Corp. Malaysia)، أحد أبرز البرامج الوطنية لريادة الأعمال التي يتوقف عليه التنفيذ الناجح لخطة التحول الوطني 2050. ويهدف برنامج ريادة الأعمال في صفوف شباب بوميڤوترا إلى تعزيز روح تنظيم المشاريع في أوساط الشباب، وهذا ما من شأنه الإسهام في حصول نقلة نوعية في صفوفهم لأنه سيصير بإمكانهم التحول من مجرد باحثين عن فرص عمل إلى أصحاب عمل، وأيضا خلق جو يتسم بالمرونة يساعدهم على إدارة أعمالهم الخاصة بكل سهولة.

وينفذ هذا البرنامج عن طريق أسلوب المخيمات التدريبية، المصممة لتهيئة رواد الأعمال الطموحين من بين شباب بوميڤوترا من خلال منهج يعتمد على المواظبة الذهنية والتحمل البدني لمواجهة واقع عالم الأعمال. ويمر التدريب المتضمن في هذا البرنامج عبر ثلاث مراحل.

ومنذ إطلاق البرنامج عام 2014 تخرج منه 1436 من شباب بوميڤوترا و 1425 منهم (99.2%) سجلوا أعمالهم التجارية لدى الهيئة المعنية بالشركات في ماليزيا (SSM). وبالإضافة إلى ذلك، وفر البرنامج 3886 فرصة عمل بإجمالي مبيعات تراكمية بلغت 38.6 مليون رينغيت ماليزي حتى الآن. وفي ضوء ما حققه البرنامج (TUBE) من إنجازات، انتقل بداية من عام 2017 إلى مرحلة أكثر تقدما وبات يعرف بـ " Mega TUBE". وبهذا سيكون بوسع فئات أكثر من الشباب والشركاء الاستراتيجيين على صعيد البلد المشاركة في البرنامج. وبحول عام 2020 من المنتظر أن يتخرج من البرنامج أكثر من 12000 من رواد الأعمال الشباب.

إن انخراط مختلف الأطراف مكن فعليا من تعزيز وحدات التدريب بكل نجاح، وهذا سيمكن رواد الأعمال الشباب من التصدي للتحديات المتعددة الأبعاد للاقتصاد الرقمي في المستقبل حين يصبح استخدام التكنولوجيا وشتى أشكال الابتكار والإبداع من المحركات الرئيسية للاقتصاد.[2]

2.7 مشروع تمكين الشباب في غامبيا (YEP)

يعالج مشروع تمكين الشباب (YEP) في غامبيا الأسباب الاقتصادية الجذرية الكامنة وراء تنامي ظاهرة الهجرة غير النظامية من خلال دعم التشغيل وريادة الأعمال في صفوف الشباب. ويتبنى هذا المشروع نهجا قائما على تلبية احتياجات السوق ويهدف إلى تعزيز النظم والهياكل والخدمات القائمة في مجال تنمية قدرات الشباب من أجل خلق فرص عمل مناسبة للجميع. ويرمي المشروع أيضا إلى النهوض بمستوى المهارات في صفوف الشباب المنخرطين في سوق الشغل وذلك لتلبية احتياجات هذه السوق. ويتيح المشروع فرصا أمام الشباب الراغبين في الانتقال إلى قطاعات الزراعة أو الخدمات التجارية أو السياحة.

[2] يمكن الاطلاع على المزيد من المعلومات من خلال:

http://www.smecorp.gov.my/images/SMEAR/Chapter_5_MegaTUBE.pdf

ويركز المشروع في منهجيته على التدريب المهني ودعم المشاريع الصغيرة والصغرى، ويخلق فرص عمل جديدة في قطاعات معينة من خلال القيمة المضافة والروابط في السوق.

ويقوم مشروع تمكين الشباب على خمس ركائز أساسية: النهوض بمستوى المهارات من خلال برامج التدريب الفني والمهني، وتعزيز روح تنظيم المشاريع في صفوف الشباب من خلال برامج التدريب على المهارات التجارية والدعم، وتحسين مستوى امتثال المنتجات الغامبية للمعايير الدولية ومتطلبات السوق، وتحسين القدرات الإنتاجية للشركات الصغرى والصغيرة والمتوسطة (MSME) وتنشيط الروابط في السوق، وتعزيز التوجهات الاستراتيجية والملكية الوطنية من أجل نمو قائم على تلبية الاحتياجات من الشغل.

أطلق مشروع تمكين الشباب في غامبيا بميزانية إجمالية تقدر بمبلغ 11 مليون يورو وإطار زمني يمتد من عام 2017 حتى عام 2021. وكان الإعلان عن انطلاقته رسميا في شهر يناير من عام 2017 من طرف كل من الاتحاد الأوروبي ومركز التجارة الدولية ووزارة الشباب والرياضة الغامبية.

ومع حلول الربع الثالث من عام 2019، كان المشروع قد استهدف 260,663 شابا في غامبيا. وبالإضافة إلى ذلك، استفاد 1835 فردا من التدريب وتلقى الدعم في نطاق هذا المشروع 521 من الشركات الصغرى والصغيرة والمتوسطة إلى جانب 2424 من رواد الأعمال. ومن العوامل الرئيسية لنجاح هذه التجربة في غامبيا مشاركة عدة أطراف معنية بالمجال، وإشراك مؤسسات دولية بارزة، والدعم القوي الذي عبرت عنه الهيئات الوطنية في البلد، وتحديد مؤشرات أداء رئيسية لرصد مدى نجاح المشروع.[3]

3.7 مشروع تمكين الشباب في الكويت

يأتي مشروع تمكين الشباب في الكويت استجابة لعدد من التحديات التنموية في البلد، ويعكس المشروع أولويات الحكومة الكويتية المتمثلة في الرفع من مستوى تمكين الشباب وتنمية قدراتهم. ولأن الشباب يمثلون شريحة مهمة من السكان، ولأن هذا العامل الديمغرافي في الوقت الذي يتيح فيه فرصة سانحة يشكل أيضا عددا من التحديات، فإن مسألة تشجيع الشباب على الانخراط في سوق العمل والمشاركة الفعالة في الأنشطة الاقتصادية وتلبية احتياجاتهم من التدريب أو ما يتعلق منها بالضمان الاجتماعي ليست أبدا بالمهمة اليسيرة. وكانت الانطلاقة الأولى لمشروع تمكين الشباب عام 2012 بهدف إشراك الشباب كفاعلين رئيسيين في كل ما يخص تنمية الشباب. وفي عام 2013 أعلن صاحب السمو أمير دولة الكويت عن تأسيس وزارة الدولة لشؤون الشباب (MoSYA). وبدعم فني من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أعدت الوزارة "الإطار الوطني من أجل إشراك الشباب وتمكينهم"، الذي صادق عليه مجلس وزراء دولة الكويت عام 2013 واعتمدته الوزارة كخطة استراتيجية لتمكين الشباب مدتها ثلاث سنوات.

[3] يمكن الاطلاع على المزيد من المعلومات من خلال: https://www.yep.gm/about

وتهدف هذه الخطة إلى تعزيز قدرات ومهارات وإمكانات الشباب من خلال تلبية احتياجاتهم وتعزيز النتائج الإيجابية وإطلاق مبادرات شاملة ومنسقة ومحددة الأهداف وقابلة للقياس حسب ما تتطلبه الظروف من أجل التنمية الشاملة لجميع الشباب. وتتلخص الرؤية والنتيجة المرجوة في "تنشئة جيل من الشباب الفخور بالقيم الأصيلة لأمته وكل المبدعين والمبادرين والشركاء في تحقيق التنمية المستدامة للأمة". وتستند الخطة على أربع ركائز: 1. القدرة التنافسية الوطنية: التركيز على بعض الأولويات مثل التعليم والعمالة والإنتاجية والمهارات وريادة الأعمال؛ 2. التماسك الاجتماعي: التركيز على بعض الأولويات من قبيل الصحة والإدماج والرفاه والرياضة؛ 3. تولي الأدوار القيادية وإبداء الرأي: التركيز على بعض الأولويات مثل المشاركة وإرساء الديمقراطية؛ 4. الإبداع: التركيز على بعض الأولويات مثل القدرات الابتكارية والكفاءات والقدرة على الإبداع والثقافة والرقمنة.

وقد استفاد عدد كبير من الشباب الكويتي من كلا الجنسين من مختلف البرامج المقدمة في إطار هذا المشروع وتمكنوا فيما بعد من الانخراط بنشاط في السوق والحياة الاقتصادية. ويتمثل أحد أبرز العوامل المساهمة في نجاح مشروع تمكين الشباب في الكويت في اعتماده لنهج شمولي وجامع يضم مختلف القطاعات والجهات الفاعلة على المستوى الوطني. وبالإضافة إلى ذلك، قدمت مختلف الجهات الوطنية المعنية في الكويت مساهمتها في إطار التعاون المشترك، بما في ذلك وزارة الدولة لشؤون الشباب (MoSYA) والهيئة العامة للشباب (YPA). كما كان لانخراط شركاء دوليين مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي دورا حاسما في تحقيق المشروع للنجاح.[4]

الإطار 1.7: جهود منظمة التعاون الإسلامي واستراتيجيتها المعنية بالشباب:

نظرا للدينامية والفتوة اللتين يتسم بهما السكان في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، فإن القضايا المتعلقة بالشباب تطفو على السطح كأهم المجالات ذات الأولوية بالنسبة لصناع السياسات. فالعديد من هذه الدول لديها برامج وسياسات تهدف إلى تحسين مستوى الرفاه الاقتصادي والاجتماعي للشباب على المستوى الوطني. وعلى صعيد التعاون فيما بين الدول الأعضاء، من المهم الاعتماد على إطار توجيهي مشترك يخول للدول الأعضاء إمكانية المشاركة في آليات دعم النظراء، وذلك باستخدام الأدوات والآليات اللازمة للاستجابة لاحتياجات الشباب على المستوى الوطني من خلال الاستفادة من الفرص التي تمنحها علاقات التعاون فيما بين الدول الأعضاء استفادة تامة.

اعتمدت الدورة الرابعة للمؤتمر الإسلامي لوزراء الشباب والرياضة (ICYSM)، التي انعقدت بتاريخ 17-19 أبريل 2018، في باكو، جمهورية أذربيجان، استراتيجية منظمة التعاون الإسلامي المعنية بالشباب. وأقرتها

[4] يمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات من خلال:

https://www.kw.undp.org/content/dam/kuwait/img/YouthEmpowermentinKuwait/Youth%20Empowerment%20in%20Kuwait%20Fact%20Sheet.pdf

الدورة الخامسة والأربعون لمجلس وزراء الخارجية التي عقدت يومي 5 و 6 مايو 2018 في دكا، جمهورية بنغلاديش الشعبية. وهذا ما شكل مرحلة انتقالية هامة للشباب الذين يعيشون في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، لكون الاستراتيجية تحدد أبرز التحديات التي يواجهها الشباب، وتقترح إجراءات متعلقة بالسياسات فضلا عن آليات لمواجهة هذه التحديات بطريقة منهجية ومنسقة.

وأهداف هذه الاستراتيجية تتقاطع أيضا مع أهداف التنمية المستدامة (SDGs) وتمثل الخطوات اللازمة سعيا نحو تحقيقها، لا سيما ما يتعلق منها بالهدف 1 (القضاء على الفقر)، والهدف 4 (التعليم الجيد)، والهدف 5 (المساواة بين الجنسين)، والهدف 8 (العمل اللائق والنمو الاقتصادي)، والهدف 10 (التقليص من معدلات عدم المساواة)، والهدف 16 (العدل والسلم)، والهدف 17 (الشراكة من أجل تحقيق الأهداف). كما أن أهداف هذه الاستراتيجية تتوافق وبرنامج عمل منظمة التعاون الإسلامي لعام 2025 ومن شأنها الإسهام في تنفيذ البرنامج، خاصة فيما يتعلق بالهدف 2.2 (مكافحة الإرهاب والتطرف والتطرف المؤدي للإرهاب والراديكالية والطائفية والإسلاموفوبيا)، والهدف 6.2 (التخفيف من وطأة الفقر)، والهدف 9.2 (العمالة والبنية التحتية والتصنيع)، والهدف 11.2 (التعليم)، والهدف 13.2 (النهوض بالمرأة وتمكينها، ورعاية الأسرة، والضمان الاجتماعي).

وتركز استراتيجية منظمة التعاون الإسلامي المعنية بالشباب بشكل خاص على تمكين الشباب في الحياة الاقتصادية (OIC, 2018). فمن بين 11 من المجالات ذات الأولوية في استراتيجية المنظمة، يرتبط مجالان منها، أي "العمالة في صفوف الشباب" و "ريادة الأعمال"، بصورة مباشرة بمسألة تعزيز المشاركة الاقتصادية للشباب في الدول الأعضاء في المنظمة. وتندرج تحت هذين المجالين ثمانية خيارات رئيسية متعلقة بالسياسات و 24 بند عمل مفصل للنظر فيها من طرف صناع السياسات في الدول الأعضاء في المنظمة. وهذا يعكس بجلاء الأهمية التي يحظى بها موضوع تعزيز المشاركة الاقتصادية للشباب في استراتيجية المنظمة المعنية بالشباب.

الفصل الثامن

توصيات متعلقة بسياسات تعزيز المشاركة الاقتصادية للشباب

تكشف النتائج الواردة في الجزء الثاني أن مسألة تعزيز مشاركة الشباب في الحياة الاقتصادية غاية في الأهمية بالنسبة للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في إطار مساعيها الرامية لتحقيق التنمية المستدامة. وبدون المشاركة التامة والفعالة للشباب في الأنشطة الاقتصادية، من الممكن أن تحقق العديد من هذه الدول نتائج دون مستوى الإمكانيات التي تزخر بها. وبالإضافة إلى ذلك، عادة ما يواجه الشباب غير المنخرطين في أي نشاط اقتصادي تحديات عويصة بخصوص ضمان مستوى محترم من الرفاهية؛ فعلى سبيل المثال، قد لا تستفيد هذه الفئة من الشباب من برامج الصحة العامة وإعانات البطالة. وفي هذا الصدد، تمثل التوصيات المتعلقة بالسياسات الواردة أدناه مبادئ توجيهية قد تكون مفيدة لواضعي السياسات على المستوى الوطني وعلى مستوى التعاون فيما بين دول منظمة التعاون الإسلامي بشأن أنجع السبل الممكنة لتعزيز مشاركة الشباب في الحياة الاقتصادية.

تطوير آلية وطنية للتنسيق: نظرا لتعدد الأبعاد التي تغطيها السياسات المعنية بالشباب، تعد مسألة ضمان إقامة علاقات تعاون بين مختلف القطاعات على المستوى الوطني أمرا غاية في الأهمية لتحديد أبرز التحديات التي يواجهها الشباب على الصعيد الاقتصادي ومن ثم وضع السياسات اللازمة للتصدي لها. وفي هذا الصدد، من شأن إحداث آلية وطنية للتنسيق أن تلعب دورا محوريا من خلال مشاركة ممثلين عن جهات مثل الوزارات المكلفة بالشباب والرياضة والتعليم والتنمية والسياسات الاجتماعية. وعلى نفس القدر من الأهمية، ينبغي لمثل هذه الآلية أن تفسح المجال أيضا أمام وجهات نظر القطاع الخاص وممثلي منظمات المجتمع المدني (مثل الجمعيات الشبابية). وبهذا سيتسنى لكل الجهات الفاعلة المعنية بهذا المجال على الصعيد الوطني الاجتماع علنا ومناقشة السبل الممكنة لتعزيز مشاركة الشباب في الحياة الاقتصادية والتوصل لوضع خارطة طريق وتوصيات متعلقة بالسياسات.

النهوض بالحوار بين القطاعين الخاص والعام: من الصعب جدا أن يكون بمقدور القطاع الخاص أو العام منفردا التصدي لشتى التحديات التي يواجهها الشباب في المجال الاقتصادي. لذلك من الضروري النهوض بالحوار بين القطاعين حتى يتسنى للجهات المعنية، على سبيل المثال لا الحصر، فهم شواغل القطاع الخاص بشأن تشغيل الشباب. وفي هذا السياق، ينبغي أن يكون هناك تواصل مستمر بين القطاعين العام والخاص من أجل التوصل لمستويات معقولة من التفاهم ودراسة النتائج الممكنة لبعض السياسات الجديدة من قبيل السياسات الرامية إلى الرفع من معدلات عمالة الشباب. ويشير مسح منظمة التعاون الإسلامي المعني بالشباب لعام 2019 إلى أن 17 دولة من الدول الأعضاء في المنظمة تؤكد على

أهمية "السياسات الرامية إلى النهوض بعلاقات التعاون بين القطاعين العام والخاص" في تعزيز مشاركة الشباب في الحياة الاقتصادية.

الأخذ في الاعتبار نظم الحصص في مجال العمالة لصالح الشباب: إن نظم الحصص في مجال العمالة لصالح الشباب وسيلة يمكن للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي الاستفادة منها للتقليص من معدلات البطالة في صفوف الشباب. فقد أفادت 11 دولة من أصل 22 دولة مجيبة على مسح منظمة التعاون الإسلامي المعني بالشباب لعام 2019 أن تنفيذ شكل من أشكال "الحصص المخصصة للشباب في سوق العمل" في مختلف القطاعات من شأنه أن يكون من الخيارات الناجعة فيما يخص السياسات في هذا السياق.

تنظيم حملات لإذكاء الوعي: إن ارتفاع معدل عدم النشاط الاقتصادي في صفوف الشباب ليس بالأمر المرغوب فيه في أي بلد. لذلك من شأن حملات إذكاء الوعي أن تلعب دورا محوريا في النهوض بالمستوى المعرفي للأشخاص في المجتمع وجودة معلوماتهم بشأن أهمية الموضوع. وبالإضافة إلى ذلك، قد تكون هذه الحملات مجدية من حيث توجيه الآباء وأفراد الأسرة وأرباب العمل في القطاع الخاص وقادة المجتمع بخصوص السبل الممكنة للتواصل مع الشباب غير النشطين في الحياة الاقتصادية وبالتالي تشجيعهم على اتخاذ بعض الإجراءات بما فيه مصلحة لهم ومن أجل مستقبل واعد. وأفادت 13 دولة من أصل 22 دولة مجيبة على مسح منظمة التعاون الإسلامي المعني بالشباب لعام 2019، أن "تنظيم حملات توعوية" لتشجيع الشباب على الانخراط في الحياة الاقتصادية من الخيارات الناجعة على مستوى السياسات.

تعزيز إمكانية الحصول على رأس المال: تمثل مسألة محدودية الحصول على رأس المال في عدد من الدول النامية والدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي عائقا كبيرا يحول دون تمكن الشباب من بدء أعمالهم التجارية. وفي هذا السياق، من شأن اتخاذ إجراءات عملية وتيسير إمكانية وصول الشباب من كلا الجنسين لمصادر التمويل ورؤوس الأموال أن يساهم بشكل كبير في تحقيق نتائج هائلة على مستوى تعزيز مشاركة الشباب في الأنشطة الاقتصادية. وبوسع الأدوات المتاحة في قطاع المالية الإسلامية وخطط التمويل البالغ الصغر لعب دور إيجابي في تحسين فرص استفادة الشباب من القروض ورؤوس الأموال في العديد من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

تعزيز وتمكين بيئة مناسبة لريادة الشباب للأعمال: يعتمد رواد الأعمال الشباب على عناصر الوقت والعمل والأفكار لإحداث تغيير في المجتمع. والبيئة العامة التي يشتغلون فيها قادرة على لعب دور جوهري إما في بث روح التحفيز والتشجيع على المضي قدما أو تقويض كل طموحاتهم. لهذا يتعين على العديد من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي العمل على تحسين بيئة الأعمال لجعلها أكثر تمكينا للشباب، وذلك عن طريق إلغاء بعض الإجراءات البيروقراطية المستنزفة للوقت والجهد لمجرد تسجيل شركة أو الحصول على إمدادات الكهرباء أو استكمال الإجراءات الجمركية. وإلى جانب إزالة مثل هذه العقبات، يمكن أيضا للدول الأعضاء في المنظمة التفكير في مسألة منح بعض الحوافز المالية وغير المالية لتشجيع

رواد الأعمال الشباب على تنشيط بيئة الأعمال. ومن الحيوي أيضا إيجاد أنجع الحلول للتكيف مع الاقتصاد غير الرسمي لأن الجوانب غير الرسمية في الاقتصاد تسبب في العديد من أوجه عدم اليقين وتصبح عاملا معيقا للمنافسة في نهاية المطاف.

تعزيز التدريب والتلمذة المهنية: إن تمكين الشباب ودعمهم لتنمية قدراتهم الشخصية وتقدير الذات وتعزيز ثقتهم في أنفسهم من الأمور المهمة للغاية. ويساهم التدريب والتلمذة المهنية بشكل كبير في التنمية الذاتية للشباب ويتيحان فرصة أمامهم لاكتساب خبرات عملية. وفي هذا السياق، ينبغي للدول الأعضاء في المنظمة تشجيع هذا المجال من خلال تطوير الإطار القانوني والأنظمة المتعلقة بمثل هذه البرامج.

تنظيم دورات تعليمية محددة الأهداف وبرامج في مجال التعليم المهني والتدريب (VET): إن من شأن دورات تعليمية محددة الأهداف وبرامج في مجال التعليم المهني والتدريب أن تتيح فرصة للشباب لتسليح أنفسهم بمهارات جديدة أو تعلم مهنة قائم عليها الطلب في سوق الشغل. وعادة ما تزيد مثل هذه الدورات والبرامج من قابلية تشغيل الشباب لأنها تساهم في التقليص من مستوى احتمالية عدم تطابق المهارات مع متطلبات السوق. وفي هذا السياق، تعتبر مثل هذه الدورات والبرامج غاية في الأهمية بالنسبة للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي لأن من شأنها خفض معدلات الشباب الذين هم خارج دائرة العمالة والتعليم والتدريب (NEET) والنهوض بمستوى تطابق المهارات مع متطلبات سوق العمل وتعزيز العمالة في صفوف الشباب. وكشف مسح منظمة التعاون الإسلامي المعني بالشباب لعام 2019 أن "البرامج التعليمية المحددة الأهداف لتلبية احتياجات سوق العمل" خيار مناسب في مجال السياسات بالنسبة لـ20 دولة من أصل 22 دولة عضو في المنظمة أجابت على المسح لأن من شأنها أن تسهم في تحسين الوضع الاقتصادي للشباب. وعلى نفس النسق، وقع اختيار معظم الدول (17 من أصل 22) على البرامج "المصممة بهدف تنمية مهارات الشباب" كخيار ممكن من الخيارات المتعلقة بالسياسات. لكن يبقى على الدول الأعضاء في المنظمة العمل على تطوير برامج خاصة بالتعليم المهني والتدريب لتلبية احتياجات الشباب، وذلك حسب مستوى التنمية والتخصص القطاعي في كل دولة من هذه الدول. فعلى سبيل المثال، أشارت معظم دول المنظمة الواقعة في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء، بما في ذلك غينيا وبوركينا فاسو والنيجر والسنغال ومالي وغامبيا ونيجيريا وموريتانيا، من خلال مسح المنظمة المعني بالشباب لعام 2019، أن برامج التعليم المهني والتدريب في مجال "الزراعة والأعمال التجارية الزراعية" غاية في الأهمية بالنسبة للشباب. لهذا لا بد من تصميم الدورات والبرامج التدريبية المستهدفة لفئة الشباب بعد إجراء دراسات لتقييم الاحتياجات حتى تكون الاستجابة لاحتياجات وتطلعات الشباب وسوق العمل على قدر محترم من الفعالية.

تطوير خدمات خاصة بتنمية الأعمال التجارية لصالح رواد الأعمال الشباب: عادة ما يفتقر رواد الأعمال الشباب للمعرفة الكافية بآليات اشتغال الأسواق وللخبرة اللازمة بخصوص العمليات التجارية. فهم بحاجة لبعض الإرشاد والتوجيه المهني للتغلب على هذه التحديات عند بداية أعمالهم التجارية. وفي

هذا الصدد، يتعين على الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي تطوير بعض البرامج التي تستهدف رواد الأعمال الشباب حصرا لتمكينهم من استكشاف مهاراتهم ونقاط القوة والضعف لديهم. وشددت بلدان أعضاء في المنظمة مثل تونس ونيجيريا والمغرب وقطر وأوغندا والنيجر، من خلال مسح المنظمة المعني بالشباب لعام 2019، على أهمية البرامج المخصصة للشباب بهدف تنمية "مهارات ريادة الأعمال" في صفوف الشباب.

تحسين المناهج التعليمية الخاصة بريادة الأعمال: هناك حاجة ماسة لتحديث المناهج التعليمية المعتمدة في الوقت الراهن في العديد من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي لتسلط الضوء على أهمية وقيمة ريادة الأعمال. كما يتعين أيضا العمل على تحسين جودة المحتوى المقدم عن طريق الدورات التدريبية المتاحة بصورة تتناسب على نحو أفضل مع احتياجات بيئة ريادة الأعمال. وينبغي أيضا ضمان أن تتمكن جميع الفئات الشابة (الشباب الذين يعيشون في المناطق الريفية والشابات والشباب ذوي الإعاقة) من الاستفادة من المناهج التعليمية المحدثة.

تعزيز التعاون فيما بين الدول الأعضاء في المنظمة وتنفيذ استراتيجية منظمة التعاون الإسلامي المعنية بالشباب: قطعت الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي أشواطا مهمة بخصوص تعزيز المشاركة الاقتصادية للشباب على المستوى الوطني. وتشكل مختلف المبادرات والسياسات على الصعيد الوطني، إن حسن استغلالها، عناصر جد مهمة للنهوض بالتعاون فيما بين الدول الأعضاء. فعلى سبيل المثال، تزخر الدول الأعضاء بممارسات فضلى في مجال تشجيع عمالة الشباب وريادتهم للأعمال. وأشارت كل من أذربيجان وباكستان وجزر المالديف وتركيا وأوغندا وغامبيا وتونس وموريتانيا والمغرب والأردن وقطر ولبنان وبوركينا فاسو والنيجر ومالي من خلال مسح المنظمة المعني بالشباب لعام 2019 أن لديها ممارسات فضلى في هذا المجال. وفي هذا الصدد، من المهم جدا تبادل ومشاركة أفضل الممارسات فيما بين الدول الأعضاء في المنظمة، وذلك عن طريق الاستفادة من إطار استراتيجية المنظمة المعنية بالشباب. ووفقا للمسح، أفادت 11 دولة من أصل 18 دولة مجيبة أنها شرعت في اتخاذ بعض الإجراءات من أجل تنفيذ الاستراتيجية. وبخصوص مجالات التدخل الـ11 الواردة في الاستراتيجية، اتخذت أغلب الدول الأعضاء في المنظمة إجراءات في مجال ريادة الأعمال (11 من أصل 12 دولة مجيبة) ثم بعده مجال العمالة في صفوف الشباب (10 من أصل 12).

ولم تتخذ بعض الدول الأعضاء (12 دولة من أصل 18) أي إجراء حتى الآن بخصوص تنفيذ الاستراتيجية لأنها بحاجة إلى التوجيه والدعم من أجل تنفيذها على أحسن وجه. وفي هذا السياق، يتعين على الأمانة العامة للمنظمة ومؤسساتها ذات الصلة تقديم المزيد من الإرشاد والتكثيف من تنظيم الفاعاليات الرامية إلى التثقيف والرفع من مستوى الوعي من أجل إطلاع صناع السياسات ومختلف الجهات الفاعلة في الدول الأعضاء على الاستراتيجية على أكمل صورة. ومن حيث سبل تحقيق ذلك، أشارت 15 دولة من أصل 19 أن تنظيم "ورشات إقليمية ودون إقليمية لمشاركة أفضل الممارسات وتبادل وجهات النظر بين

الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي" من الوسائل المفضلة. ومن الآليات الأخرى المفضلة بشكل كبير (12 دولة من أصل 19) "تنظيم برامج تدريبية - بشأن الاستراتيجية - بهدف النهوض بالقدرات الوطنية". وبشكل عام، تشير النتائج التي خلص إليها مسح منظمة التعاون الإسلامي المعنية بالشباب لعام 2019 إلى أن هناك زخم إيجابي بخصوص تنفيذ استراتيجية المنظمة المعنية بالشباب. لكن رغم ذلك يتعين على الدول الأعضاء في المنظمة بذل مزيد من الجهود وذلك بالتعاون مع الأمانة العامة للمنظمة ومؤسسات المنظمة ذات الصلة من أجل التنفيذ الفعال للاستراتيجية. ويمكن للجهود المبذولة على مستوى تنفيذ استراتيجية المنظمة المعنية بالشباب، من قبيل تنظيم دورات للتثقيف وإذكاء الوعي وبرامج تدريبية لبناء القدرات إلى جانب أشكال أخرى من الفعاليات، أن تكون من العوامل المساهمة بشكل كبير في "تعزيز مشاركة الشباب في الحياة الاقتصادية" عبر وسائل متنوعة مثل تشجيعهم على السعي وراء خطط الأعمال التي يطمحون لتحقيقها بصفتهم رواد أعمال أو اكتساب مهارات جديدة لتلبية احتياجات سوق العمل.

الملحقات

الملحق الأول: مسح منظمة التعاون الإسلامي المعني بالشباب لعام 2019: الأسئلة.

الملحق الثاني: تصنيفات البلدان.

الملحق الثالث: التصنيف الجغرافي للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

الملحق الأول: مسح منظمة التعاون الإسلامي المعني بالشباب لعام 2019

مسح منظمة التعاون الإسلامي المعني بالشباب لعام 2019

مسح أجراه مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (سيسرك) بالتعاون مع الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي ومنتدى شباب التعاون الإسلامي (ICYF)

تواريخ المسح: 10 سبتمبر 2019 – 15 نوفمبر 2019.

الجهات المستهدفة: 56 دولة عضو في منظمة التعاون الإسلامي.

معدل الرد على المسح: 39.3% - 22 من الدول الأعضاء.

توصيف المسح:

صمم مسح منظمة التعاون الإسلامي المعني بالشباب بهدف جمع المعلومات المتعلقة بمختلف الجوانب ذات الصلة بالشباب في الدول الأعضاء في المنظمة. وجرى استخدام هذا المسح في تقرير وضع الشباب في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي 2020 لتسليط الضوء على مواطن القوة والضعف والأمثلة الجيدة للسياسات المعنية بالشباب. كما شكل المسح فرصة لرصد التقدم المحرز من قبل الدول الأعضاء على مستوى السياسات التي تتبناها تجاه الشباب في بلدانها وتقديم توصيات محددة الأهداف وفقا للردود الواردة على المسح، وذلك بهدف تحسين وضع الشباب في مختلف ربوع منطقة منظمة التعاون الإسلامي. وأسئلة المسح متاحة باللغات الرسمية الثلاث لمنظمة التعاون الإسلامي من خلال الرابط: https://www.sesric.org/oic-youth-survey.php

المجالات المواضيعية للمسح:

(1) العمل وريادة الأعمال

(2) التعليم وتنمية المهارات

(3) الرفاه والصحة الجيدة

(4) المشاركة المجتمعية

(5) استراتيجية منظمة التعاون الإسلامي المعنية بالشباب والتعاون البيني في المنظمة

الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي المجيبة على المسح:

بوركينا فاسو	جمهورية مالي
جمهورية نيجيريا الاتحادية	جمهورية النيجر
المملكة الأردنية الهاشمية	جمهورية السنغال
الجمهورية الإسلامية الموريتانية	جمهورية سيراليون
جمهورية باكستان الإسلامية	جمهورية الصومال
المملكة المغربية	جمهورية غامبيا
جمهورية قرغيزستان	جمهورية تونس
جمهورية أذربيجان	الجمهورية التركية
جمهورية غينيا	جمهورية أوغندا
جمهورية لبنان	دولة فلسطين
جمهورية جزر المالديف	دولة قطر

الملحق الثاني: تصنيفات البلدان

الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي (57):

أفغانستان	الغابون	جزر المالديف	السودان
ألبانيا	غامبيا	مالي	سورينام
الجزائر	غينيا	موريتانيا	سوريا*
أذربيجان	غينيا بيساو	المغرب	طاجيكستان
البحرين	غيانا	موزمبيق	توغو
بنغلاديش	إندونيسيا	النيجر	تونس
بنين	إيران	نيجيريا	تركيا
بروناي دار السلام	العراق	عمان	تركمانستان
بوركينا فاسو	الأردن	باكستان	أوغندا
الكاميرون	كازاخستان	فلسطين	الإمارات العربية المتحدة
تشاد	الكويت	قطر	أوزبكستان
جزر القمر	جمهورية قرغيزستان	المملكة العربية السعودية	اليمن
كوت ديفوار	لبنان	السنغال	
جيبوتي	ليبيا	سيراليون	
مصر	ماليزيا	الصومال	

*عضوية سوريا في منظمة التعاون الإسلامي معلقة حاليا.

الدول النامية غير الأعضاء في المنظمة:

أنغولا	دومينيكا	مدغشقر	ساو تومي وبرينسيب
أنتيغوا وباربودا	جمهورية الدومنيكان	ملاوي	صربيا
الأرجنتين	الإكوادور	جزر مارشال	السيشل
أرمينيا	السالفادور	موريشيوس	جزر سليمان
الباهاماس	غينيا الاستوائية	المكسيك	جنوب أفريقيا
بربادوس	إريتريا	ميكرونيزيا	جنوب السودان
بيلاروس	إثيوبيا	مولدوفا	سريلانكا
بليز	فيجي	منغوليا	سانت كيتس ونيفيس
بوتان	جورجيا	مونتي نيغرو	سانت لوسيا
بوليفيا	غانا	ميانمار	سانت فينسنت والغرينادين
البوسنة والهرسك	غرينادا	ناميبيا	سوازيلاند
بوتسوانا	غواتيمالا	نورو	تانزانيا

البرازيل	هايتي	نيبال	تايلاند
بلغاريا	هندوراس	نيكاراغوا	تيمور ليستي
بوروندي	هنغاريا	بالاو	تونغا
الرأس الأخضر	الهند	بابوا غينيا الجديدة	ترينداد وتوباغو
كمبوديا	جامايكا	باراغواي	توفالو
جمهورية أفريقيا الوسطى	كينيا	بيرو	أوكرانيا
تشيلي	كيريباتي	الفلبين	الأوروغواي
الصين	كوسوفو	بولندا	فانواتو
كولومبيا	جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	رومانيا	فنزويلا
جمهورية الكونغو الديمقراطية	ليسوتو	روسيا	فيتنام
جمهورية الكونغو	ليبيريا	رواندا	زامبيا
كوستاريكا	جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة	ساماو	زيمبابوي
كرواتيا	بنما		

الدول المتقدمة (39):**

أستراليا	ألمانيا	لتوانيا	سنغافورة
النمسا	اليونان	لوكسمبورغ	جمهورية سلوفاكيا
بلجيكا	هونغ كونغ	منطقة ماكاو الإدارية الخاصة	سلوفينيا
كندا	أيسلندا	مالطا	إسبانيا
قبرص	إيرلندا	هولندا	السويد
جمهورية التشيك	إسرائيل	نيوزيلاندا	سويسرا
الدنمارك	إيطاليا	النرويج	تايوان
إستونيا	اليابان	البرتغال	المملكة المتحدة
فنلندا	جمهورية كوريا الجنوبية	بويرتو ريكو	الولايات المتحدة
فرنسا	لاتفيا	سان مارينو	

** بناء على قائمة الدول المتقدمة المصنفة من قبل صندوق النقد الدولي.

الملحق الثالث: التصنيف الجغرافي للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي

أفريقيا جنوب الصحراء (21):

بنين	غامبيا	نيجيريا
بوركينا فاسو	غينيا	السنغال
الكاميرون	غينيا بيساو	سيراليون
تشاد	مالي	الصومال
جزر القمر	موريتانيا	السودان
كوت ديفوار	موزمبيق	توغو
الغابون	النيجر	أوغندا

الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (19):

الجزائر	الكويت	المملكة العربية السعودية
البحرين	لبنان	سوريا*
جيبوتي	ليبيا	تونس
مصر	المغرب	الإمارات العربية المتحدة
العراق	عمان	اليمن
إيران	فلسطين	
الأردن	قطر	

*عضوية سوريا في منظمة التعاون الإسلامي معلقة حاليا.

شرق وجنوب آسيا وأمريكا اللاتينية (9):

أفغانستان	غيانا	المالديف
بنغلاديش	إندونيسيا	باكستان
بروناي دار السلام	ماليزيا	سورينام

أوروبا وآسيا الوسطى (8):

ألبانيا	قرغيزستان	تركمانستان
أذربيجان	طاجيكستان	أوزبكستان
كازاخستان	تركيا	

المراجع

Africa Commission (2009). Realising the Potential of Africa's Youth, Report of the Africa Commission.

Attanayake, V., McKay, R., Joffres, M., Singh S., Burkle F., and Mills, E. (2009). Prevalence of Mental Disorders Among Children Exposed To War: A Systematic Review Of 7,920 Children. Medicine, Conflict and Survival, vol. 25, No. 1, pp. 4–19.

Boulianne, Shelley & Theocharis, Yannis. (2018). Young People, Digital Media, and Engagement: A Meta-Analysis of Research. Social Science Computer Review.

Brewer, L. (2013). Enhancing Youth Employability: What? Why? and How?, Geneva: ILO.

Burnett, N., and Jayaram, S. (2012). Skills for employability in Africa and Asia. Washington DC: Results for Development Institute.

Byun S. et al. (2008). *Internet Addiction: Metasynthesis of 1996-2006 Quantitative Research*. Cyber-Psychology & Behavior, 12. Mary Ann Liebert, Inc.

Chigunta, F. (2002), Youth Entrepreneurship: Meeting the Key Policy Challenges, Education Development Center, England.

Clemente, S. (2020). Youth and Technology: 5 ways we're changing the world. UNDP. Retrieved 10 January 2020, from https://www.undp.org/content/undp/en/home/blog/2018/tecnologia-y-juventud-.html

Deloitte (2015). Mind the Gaps: The 2015, Deloitte Millennial Survey.

DFID-CSO Youth Working Group (2010), Youth Participation in Development: A Guide for Development Agencies and Policy Makers. https://bit.ly/2FhjTxJ

Domingo-Palacpac, M. (2016). Why Social Protection Matters For the Youth. Retrieved from Asian Development Blog:

https://blogs.adb.org/blog/why-social-protection-matters-youth

European Commission (2018). The European Union Youth Strategy 2019-2027. Brussels. https://eur-lex.europa.eu/legal-content/en/TXT/?uri=CELEX:52018DC0269.

Fakhoury, T. (2019). Multi-level Governance and Migration Politics in the Arab World: The case of Syria's displacement. *Journal of Ethnic and Migration Studies*, *45*(8), 1310-1326.

Fawzui, M.M. (2011). Some Medicolegal Aspects Concerning Tramadol Abuse: The New Middle East Youth Plague. An Egyptian Overview. *Egypt Journal of Forensic Science*, Vol.1, No.2, pp. 99-102.

Fegert, J. M., Diehl, C., Leyendecker, B., Hahlweg, K., & Prayon-Blum, V. (2018). Psychosocial problems in traumatized refugee families: overview of risks and some recommendations for support services. *Child and adolescent psychiatry and mental health*, *12*(1), 5.

Fisher, J. R. W. and Cabral de Mello, M. (2011). Using the World Health Organization's 4S-Framework to Strengthen National Strategies, Policies And Services to Address Mental Health Problems in Adolescents in Resource-Constrained Settings. *International Journal of Mental Health Systems*, Vol. 5, No. 23.

Gammarano, R. (2019). Labour Market Access - A Persistent Challenge For Youth Around The World. Geneva: ILOSTAT.

Glaser, B., G. Calhoun, C. Bradshaw, J. Bates, and Socherman, R. (2001). Multi-Observer Assessment of Problem Behavior In Adjudicated Youths: Patterns Of Discrepancies. *Journal of Child and Family Behavior Therapy*, vol. 23, No. 2, pp. 33-45.

Hassan, A. (2020). Technology Adoption for Addressing Precarious Youth Employment Issue. In *Five Generations and Only One Workforce: How Successful Businesses Are Managing a Multigenerational Workforce* (pp. 331-347). IGI Global.

Haubold, N. (2019). What is good youth participation?. Assembly of European Regions. Retrieved 15 January 2020, from https://aer.eu/what-is-good-youth-participation/

Hashem, M. and Smith S. (2010). Emirati Youth's Level of Addiction to New Information Technology: Opportunities, Challenges/Dangers, And Solutions.

Global Media Journal, Arabian Edition, Vol. 1, No. 2, pp. 28-48.

International Labour Organization (2011). Global Wage Report 2010/2011: Wage Policies in Times of Crisis. Geneva: International Labour Office.

International Labour Organization (ILO) (2018). Labour Migration. Retrieved November 16, 2019, from ILO: https://www.ilo.org/global/about-the ilo/newsroom/news/WCMS_652106/lan g--en/index.htm.

International Labour Organization (ILO) (2019). World Employment and Social Outlook: Trends 2019. Geneva: ILO.

International Labour Organization. (2017). Global Employment Trends for Youth 2017: Paths to a Better Working Future. Geneva: ILO.

Kadir, A., Shenoda S, Goldhagen J. (2019), Effects of Armed Conflict on Child Health and Development: A Systematic Review. PLoS ONE 14(1): e0210071. https://doi.org/10.1371/journal.pone.02 10071

Kessler, R., P. Berglund, O. Demler, R. Jin and Walters, E. E, (2005). Lifetime Prevalence and Age-Of-Onset Distributions of DSM-IV Disorders in the National Comorbidity Survey Replication. *Archive of General Psychiatry*, vol. 62, pp. 593-602.

Kew, J., Herrington, M., Litovsky, Y. and Gale, H. (2013) Generation Entrepreneur? The State of Global Youth Entrepreneurship. Global Entrepreneurship Monitor (GEM), Youth Business International (YBI). http://www.youthbusiness.org/wp-content/uploads/2013/09/ GenerationEntrepreneur.pdf.

Kew, J., Herrington, M., Litovsky, Y. and Gale, H. (2013) Generation Entrepreneur? The State of Global Youth Entrepreneurship. Global Entrepreneurship Monitor (GEM), Youth Business International (YBI). http://www.youthbusiness.org/wp-content/uploads/2013/09/ GenerationEntrepreneur.pdf.

Master Card Foundation (2019). Preparing Youth for the Transition To Work. Toronto: Master Card Foundation.

McKinsey Global Institute (2012). Jobs, pay, and skills for 3.5 billion people. Washington DC: McKinsey and Company.

Mellouli, M., Zammit, N., Limam, M., Elghardallou, M., Mtiraoui, A., Ajmi, T., & Zedini, C. (2018). Prevalence and Predictors of Internet Addiction Among

College Students in Sousse, Tunisia. *Journal of Research in Health Sciences*, *18*(1).

OECD (2013). The OECD Action Plan for Youth. Paris. https://www.oecd.org/els/emp/Youth-Action-Plan.pdf

OECD (2018), Youth Stocktaking Report. OECD Publishing, Paris.

Orrnert, A. (2019). Implications of Not Addressing MHPSS Needs in Conflict Situations. K4D Helpdesk Report 582. Brighton, UK: Institute of Development Studies.

Ortiz, I. (2017). World Social Protection Report 2017/19: Universal Social Protection to Achieve the Sustainable Development Goals. Geneva: ILO.

Othman, Z., & Lee, C. W. (2017). Internet addiction and depression among college students in Malaysia. *International Medical Journal*, *24*(6), 447-450.

Republic of Turkey Ministry of Health, (2014). Healthy Future with Healthy Youth. Retrieved from https://www.saglik.gov.tr/TR,3034/saglikli-genclerle-saglikli-gelecege.html.

SESRIC (2016), Key Challenges of Youth in OIC Member States. Ankara.

SESRIC (2018), OIC Women and Development Report, Ankara. http://www.sesric.org/files/article/646.pdf

SESRIC (2018), OIC Women and Development Report, Ankara. http://www.sesric.org/files/article/646.pdf

SESRIC (2019), Achieving Peace and Security in a World of Turmoil: An Arduous Challenge for the OIC. Ankara. https://www.sesric.org/files/article/659.pdf

SESRIC (2019a) Education and Scientific Development in OIC Member States. Ankara.

SESRIC (2019b), OIC Health Report 2019. Ankara.

Strasbourg Declaration on Youth Participation- Assembly of European Regions. (2012). Retrieved 9 January 2020, from https://aer.eu/strasbourg-declaration-on-youth-participation/

Taran, P. (2018). Migration, Development, Integration, and Human Rights: Global Challenges in the 21st Century. Global Parliamentary Consultation on International Migration and the Global Compact on Migration. Rabat: Inter-

Parliamentary Union and the Parliament of the Kingdom of Morocco.

The Ministry of Education and Sports of the Republic of Uganda, (2019). TTEP Overview. Retrieved from http://www.education.go.ug/ttep-overview/

UN (2016), World Youth Report on Civic Engagement. https://bit.ly/39BcirE

UN (2018), Youth 2030: Working with and for Young People. https://www.un.org/youthenvoy/wp-content/uploads/2018/09/18-00080_UN-Youth-Strategy_Web.pdf

UN (2018a). World Youth Report. Youth and the 2030 Agenda For Sustainable Development. New York, United States.

UN (2018b). World Drug Report 2018. United Nations publication, Sales No. E.18.XI.9. New York, United States.

UN DESA (2018). Promoting the Inclusion of Young People through Social Protection. New York: UN.

UNICEF (2018). Child Marriage. (Retrieved from https://www.unicef.org/protection/57929_58008.html

WHO (2014). Health for the World's Adolescents *A second chance in the second decade*. Geneva, Switzerland.

WHO (2018). Adolescents: Health Risks and Solutions. (Retrieved from https://www.who.int/en/news-room/fact-sheets/detail/adolescents-health-risks-and-solutions).

WHO (2019a), Progress Report on HIV, Viral Hepatitis and Sexually Transmitted Infections, Geneva.

WHO (2019b). Suicide. (Retrieved from https://www.who.int/news-room/fact-sheets/detail/suicide)

World Bank. (2001). Social Protection Sector Strategy Paper: From Safety Net to Springboard. Washington DC: World Bank.

Young, K. and de Abreu C. (2010), Internet Addiction: A Handbook and Guide to Evaluation and Treatment, John Wiley & Sons: New Jersey.

مركز الأبحاث لإحصائية والاقتصادية ولاجتماعية والتدريب
للدول الإسلامية

Kudüs Cad. No:9 Diplomatik Site 06450 ORAN-Ankara, Turkey
Tel: (90-312) 468 61 72-76 Fax: (90-312) 468 57 26
Email: oicankara@sesric.org Web: www.sesric.org